الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر
- دراسة مقارنة -

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: نظم سياسية مقارنة

إعداد الطالبة:
بدري إبتسام

إشراف:
أ.د. بن نعمية عبد المجيد

لجنة المناقشة:
أ.د.جفال عمار..... .....رئيسا
أ.د.بن نعمية عبد المجيد..... مقررا
د.بوزيد بومدين.....مناقشا
أ.بن طاهر علي.....مناقشا

السنة الدراسية: 2006 -2007

أضحت دراسة الأحزاب السياسية عملية هامة جدا وضرورة بالغة تفرض نفسها على كل من يتعرض لدراسة أي نظام سياسي، وباعتبارها مفهوما إستراتيجيا يمكن على أساسه فهم الكثير من الظواهر داخل الأنظمة السياسية المختلفة، كتلك المتصلة بالمؤسسات السياسية والنشاط السياسي، وممارسة السلطة السياسية، وأسس اختيار وعزل الحاكم والسلوك السياسي للحكومات، وأيضا مجموع الظواهر المتصلة بطرق صنع القرار السياسي.

فقد جسدت الأحزاب السياسية أهم البنى والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية حيث اعتبرت جزء من طبيعة النظم الديمقراطية الليبرالية، وحلقة وصل بين تطلعات الشعوب وأداء الأنظمة السياسية الحاكمة- القيادة والقاعدة ..

فما هو الحزب السياسي؟، وما هي دوافع بروز الظاهرة الحزبية ؟.

وبماذا تميزت عن غيرها من المؤسسات الغير رسمية؟ وماذا تعني التعددية الحزبية؟.

وما هي المعادلة التي يمكن إنجازها لإيجاد أحزاب سياسية قائمة على أساس ديمقراطي؟

ستكون الإجابة على مجموع هذه الأسئلة بمعالجة الموضوع من خلال ما تضمنه **الفصل الأول** من مباحث نوردها على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الحزب السياسي وعوامل نشأته.

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب السياسية وخصائصها.

المبحث الثالث: التصنيفات المختلفة للأحزاب السياسية والنظم الحزبية.

المبحث الرابع: علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية.

المبحث الأول: مفهوم الحزب السياسي وعوامل نشأته

تعتبر الأحزاب السياسية أحد المؤشرات المهمة والدالة على مستوى التطور السياسي للمجتمعات، حيث تحتل مكانة في الحياة السياسية المعاصرة، وتشكل الأحزاب السياسية بؤرة اهتمام مشتركة لدى معظم الباحثين، باعتبارها أحد البنى المحورية الأساسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع.

وقد شغلت دراسة الظاهرة الحزبية حيزا كبيرا من الاهتمام، إلا أن هذا الاهتمام لم يتمخض عنه اتفاق عام أو رأي موحد حول مفهوم الحزب السياسي، كما لم يتوصل أيضا إلى تحديد أو تفسير واحد للظروف والملابسات التي تنبثق الأحزاب السياسية من خلالها أو تلك التي تتطلب قيام حزب معين أو تفرض نظاما حزبيا بذاته في مجتمع ما[1].

فما هي التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية؟ وما هي أهم العوامل والظروف التي انبثقت وفقها الظاهرة الحزبية؟

I- مفهوم الحزب السياسي:

تعد الأحزاب السياسية من أهم العناصر والقوى المؤثرة في النظم السياسية ولقد اختلف الباحثون حول وضع تعريف دقيق للأحزاب السياسية فهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها للحزب السياسي، ويمكن تحديد مصطلح الحزب السياسي من جانبيه اللغوي والاصطلاحي:

الجانب اللغوي: كلمة حزب Party في اللغة الإنجليزية مشتقة أصلا من كلمة Part والتي تعني باللغة العربية جزء أو قسم[2].

وهو يحتوي على مجموعة من الناس، حيث أن هذا الجزء يفترض الكل الذي يتضمنه أو يرتبط به، فالحزب يعتبر جزءا من بناء كلي هذا البناء ليس مادي بحت

1-إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية،1998)، ص.367.

2-Yves Meny, Idéologie, Partis Politiques et Groupes Sociaux, France : Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques,1989, p.405.

بل العنصر البشري هو الذي يشكل قوامه الأساسي، كما يدل على التعدد (تعدد الأحزاب) في إطار مجتمع سياسي واحد[1].

كما يشير إلى التحزب في مواجهة جماعات أخرى ومن ثم إلى التباين في الإيديولوجيات ووجهات النظر أو في البرامج أو حتى في مجرد الوسائل، وفي هذا المعنى نشأت أحزاب متعددة في المجتمعات الغربية مرتبطة في تعددها داخل الدولة الواحدة بالديمقراطية السياسية كسمة من سماتها، ومن هنا أيضا كانت نشأتها الواقعية الحرة في تلك الديمقراطيات[2].

أما كلمة سياسي فتفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية وتشمل نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة[3]، وتعطي معاني كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة [4].

وجاء في لسان العرب لابن منظور، أن الحزب معناه النوبة بمعنى الحصة وجاء بمعنى الطائفة والسلاح أو المنصب أي منح لكل شخص حصص، كما كان يقصد بها كتيبة عسكرية، فأحزاب الرجل جنده وأصحابه الذين على رأيه، أو الجماعة من الناس تشاكلت قلوبهم وأعمالهم[5].

والأحزاب هم جمع من تآلبوا وتظاهروا على حرب النبي والمسلمين في السنة الخامسة للهجرة حول المدينة، وهم قريش، بنو قريضة، بنو النضير وبعض القبائل العربية، انطلاقا من قوله تعالى: " لقد كان لكم في رسول الله أسوة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله رسوله وما زادهم إلا إيمانا وتسليما"[6].

1- إسماعيل على سعد، المرجع السابق، ص. 368.
2- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1986)، ص.226.
3- محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989)، ص.204.
4- محمد السويدي، علم الإجتماع السياسي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.89. أنظر: شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي، ط2، (القاهرة: الدار البيضاء للطباعة والنشر،2001)، ص.112.
5-أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، ج1، (بيروت: دار صدر للطباعة والنشر، 1979)، ص.308.
6- سورة الأحزاب، الآيتين (21 ـ 22)، رواية ورش.

الجانب الإصطلاحي: تتصف الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية مركبة يصعب النظر إليها من وجهة واحدة وإعطائها تعريفا شاملا، فللأحزاب السياسية مدلولات متعددة أهمها:

المدلول التنظيمي: ويعد أقدم المدلولات المستخدمة في محاولة لتعريف الأحزاب ويميل التعريف إلى الوصفية Descriptively، وتزعم هذا الاتجاه موريس ديفرجيه M.Duverger،[1]حيث يقول: "الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط يقوم على أساس تدريجي هرمي"[2].

ويسانده بيار ويقنيP.Wigny، حيث يقول: "أن الحزب تنظيم دائم ممثل لجزء من الرأي العام لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي"[3].

كما نجد التركيز على البناء العام للحزب السياسي واضحا في تعريف صموئيل إلدرسلفد S.J.Eldersveld، حيث يقول: "الحزب السياسي هو جماعة اجتماعية، نظام له هدف ونشاط مرسوم، تتكون هذه الجماعة من أفراد مثقفين على أدوار محددة ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد والمقابل للتعريف، وبالتالي فهو تنظيم وبناء".[4]

ويذهب ماكس ويبرM.Weber إلى أن اصطلاح الحزب السياسي: "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، يقوم على أساس الانتماء الحر والهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق الأمرين معا"[5].

1 -Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Paris : Collection « Science politique», Armand Colin, 1973, p.178.

2 - Ibid, p.178.

3-محمد السويدي، المرجع السابق، ص.90،91.

4-Yves Meny, op.cit, p.405.

5-Bernard E.Brown, Roy C.Macridis, Comparative Politics, Note and Reading, London: EIGHTH Edition,1996, p.199.

يرى هنتنغتون S.Huntington ،" أن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم ديمقراطي تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع، ويوفر أساسا للاستقرار ويساهم في إيجاد الولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة"[1].

إلا أنه يمكن توجيه نقد لتعريف الحزب السياسي على أساس تنظيمي، حيث أن الجماعات الضاغطة والحركات الاجتماعية تتميز هي الأخرى بالتنظيم وبوجود قيادة دون أن تكون لها صفة الحزب أو حتى بلوغ الهدف الذي يسعى من أجله الحزب.

المدلول الإيديولوجي: ويركز على الأفكار والمعتقدات والأهداف التي يقوم عليها الحزب ومن أهم رواده إدمونك بيرك E.Burke وهالسن كلانس H.Kelsey، حيث يؤكد أن الأحزاب هي عبارة: "عن منظمة اتخذت من أجل العمل لتحقيق مصلحتهم الوطنية وفق المبادئ التي يعتنقونها"[2].

إلا أن هذا المدلول أيضا يكتنفه القصور بحيث أن هناك أحزاب تتخلى عن إيديولوجيتها، لأن الإيديولوجيا هي بناء فكرة قد يصطدم مع الواقع المعيشي.

المدلول الوظيفي: هذا المدلول ينظر للحزب من خلال جملة الوظائف التي يقوم بها ويؤديها ولعل أهم هذه الوظائف على الإطلاق، هي وظيفة تولي الحكم[3].

ويحدد ريمون آرون R.Aron، الأساس الوظيفي كمعيار لتعريف الحزب على أنه: " تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا، من أجل ممارسة السلطة سواء في العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها"[4].

ونجد جون شارلوت J.Charlot ركز على أن: "الحزب يقوم على مجموع وظائف غير منقطعة أهمها الوصول إلى السلطة"[5].

إلا أن الحزب يقوم على مبادئ وخصائص ومميزات ورغم عدم استطاعته الوصول إلى الحكم، إلا أنه يستمر في عمله ولا يتوقف.

1- Bernard E.Brown, Roy C.Macridis, op.cit, p.224.

2- إلكسيس ديتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، تـ: أمين مرسي قنديل، ج1، (القاهرة: دار كتابي،1984)، ص.12. أنظر: بطرس بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، ط5، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1976)، ص.268.

3-محمد نصرمهنا، في نظرية الدولة، النظرية والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص.ص.287،288. أنظر: السيد حنفي عوض، علم الإجتماع السياسي، مدخل إلى الإتجاهات والمجالات، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1985)، ص.ص.201،202.

4-Raymond Aron, Démocratie et Totalitarisme, Paris : Collection « DIées » Gallimard, 1965, p.117.

5-Jean Charlot, Les Partis Politique, Paris:Armand Colin, 1971, p.19.

لذلك ينبغي إعادة الاهتمام بكل هذه المدلولات وإن كانت تختلف آثارها من حزب لآخر، حيث لا ينبغي إهمال أي عامل من عوامل التأثير على العمل السياسي حيث أن كل مدلول يصف مرحلة من مراحل تطور الأحزاب السياسية، إلا أن الضعف يشوب هذه المعايير لشمول ظاهرة الأحزاب.

وسنحاول إدراج **مجموعة من التعاريف** التي عالجت ظاهرة الأحزاب من وجهة نظر المفكرين الغربيين والعرب، حيث عرف فرنسوا غوغيل F.Gaguel الحزب بأنه: "مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية بهدف السيطرة كليا أو جزئيا على السلطة دفاعا عن أفكار ومصالح محازبيها"[1]، إلا أن هذا التعريف لا يتضمن تعبيرا دقيقا لكل أنشطة الحزب السياسي.

كما يعرف إبيستن I.Epstein الحزب على أنه:" أي جماعة مهما كان تنظيمها يسعى لإنتخاب موظفين حكوميين تحت شعار محدد ومعين"[2]، إلا أننا نلمس أن هناك خلط بين الحزب وباقي التنظيمات السياسية.

أما ميشال أوفرلي M.Offerlé فقد ميز الأحزاب بمفهومين: "الأول مفهوم ضيق يعتبرها تنظيم دائم لا يزول بزوال مؤسسيه، ومفهوم واسع يعتبرها تكتلات مبنية على تعهدات حرة أهدافها توفير النفوذ والامتيازات لرؤساء هذه التكتلات وأعضائها"[3].

أما لاسويل Lazuel فقد عرف الأحزاب السياسية على أنها: "الجماعة ذات الاجتماعات العامة والشاملة، والتي تقدم مرشحين لها في الانتخابات السياسية"[4].

وينظر بلوندال Blondel للحزب السياسي بأنه: "جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة" [5].

إلا أن لاسويل من خلال تعريفه يفرض الاعتراف بمفهوم الحزب الواحد وهذا التعريف يفترض وجود مناخ ديمقراطي، وبالتالي يجعل نظام الحزب الواحد ينطوي على

1- زهير شكري، الوسيط في القانون الدستوري، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1994)، ص.130.
2- إلكسيس ديتوكفيل، المرجع السابق، ص..13
3- Michel Offerlé, Les Partis Politiques, 3 ed, France : Presses Universitaires, Avril 1997, p.20.
4-عبد المعطي عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (عمان: مكتبة المحتسب، 1994)، ص.285.
5- Blondel Wilbur, Political Parties, London: Macmillan, 2000, p.p.82.83.

تناقض في حد ذاته، أما بلوندال فيركز على الوظيفة والهدف الأساسي لقيام الحزب وهو الاستيلاء على السلطة.

أما مورتن جوندا كنيث .J.Kenneth، فتعرف الحزب بأنه: " تنظيم يحاول أن يكون له ممثلين في الوظائف الحكومية"[1].

كما يحدد كل من لابالمبارا La Palombara وينر Winer عناصر مفهوم الحزب السياسي في الآتي :

1. إمتداد التنظيم على المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات الوطنية والمحلية.
2. إستمرار التنظيم ودوامه، بحيث لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.
3. توفير إرادة واعية ورغبة لدى القادة على المستويين المحلي والوطني لتولي السلطة وممارستها وليس مجرد التأثير فيها.
4. إهتمام التنظيم بكسب وتجميع الأنصار في الإنتخابات أو السعي للحصول على دعم شعبي من خلال الإنتخابات[2].

إلا أن هذا التعريف يعتبر ناقصا لأنه لا يستند لمعيار قانوني كما ينفي صفة الحزب على التجمعات السابقة للقرن التاسع عشر ويحتفظ بها للتشكيلات السياسية الحديثة.

ويعرفه ميشال مورن M.Morn ، بأنه:" تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة وأن يقدم برامج عريضة للناخبين، بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي"[3].

1- مدحت محمد محمود أبو النصر، الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية، إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004) ، ص.11.

2- Mary Hawkesworth and Maurice Kogan, Encyclopedia of Governement and Politics, Volume: I, London: Routhledge, 1992, p.395.

أنظر كذلك:

- Jean Marie Denquin, Science Politique, Paris : P.U.F,1989, p.268.

1- Michel Morn, Politics and Society in Britain, London: Macmillan, 1995, p.86.

2-Daniel Louis Seiler, Les Partis Politiques, 2 ed, Paris : Armand Colin, p.23.

وهذا التعريف يكتنفه القصور لأنه لا ينطبق على أحزاب الأطر والكوادر التي لا يهمها حيازة عدد كبير من الأعضاء داخل الحزب.

أما جورج بيردو G.Burdeau، فيعرف الحزب بأنه: "تنظيم مجموعة أفراد تدين بنفس الرؤى وتعمل على تنفيذ أفكارها عند الوصول إلى الحكم أو على الأقل التأثير على السلطة الحاكمة"[1].

ويعتبر هذا التعريف من أشمل التعاريف ورغم تنوع المفاهيم المتعلقة بالأحزاب السياسية واختلافها فإن معظمها تركز على جانب وتهمل الجوانب الأخرى.

ونظرا لاتساع ظاهرة الأحزاب السياسية حيث أصبحت شيئا شائعا في الحياة السياسية في معظم دول العالم، فلقد قام مجموعة من المفكرين العرب بوضع تعريفات لمصطلح الحزب السياسي نذكر منها:

سليمان الطماوي فقد عرف الحزب بأنه: " جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين"[2].

كما عرف أسامة الغزالي حرب، الحزب السياسي على أنه: " إتحاد يجمع بين الأفراد له بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، تستهدف الوصول إلى السلطة السياسية والتأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامه سواء عن طريق العمليه الانتخابيه أو بدونها"[3].

أما رياض عبد الصمد فقد عرف الحزب السياسي على أنه: "مجموعة من الناس وحدت بينهم عقيدة واحدة في تنظيم ذي كيان خاص يسعى لممارسة السلطة من أجل تنفيذ برنامج عمله المستوحى من عقيدته" [4].

3-سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، (القاهرة : دار الفكر العربي،1979)، ص..569

4-أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: العدد: 117، سبتمبر 1987، ص.21.

4-رياض عبد الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997) ، ص.201.

وعرفه إسماعيل على سعد بأنه: " اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق مصالح الحزب وأعضائه"[1].

من خلال كل هذا نخلص إلى أن الحزب السياسي عبارة عن منظمة متخصصة في تمثيل الناس، تهدف إلى كسب الانتخابات تتكون من مجموعة من الأفراد، تربطهم مجموعة من المبادئ والقيم، ولهم أهداف عامة لصالح المجتمع، وأهداف خاصة لصالح أعضاء الحزب وعلى رأسها الحصول على السلطة[2].

كما يمكن تعريفه في إطار التنظيم الديمقراطي بأنه تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا للمجتمع[3]، والحزب بهذا المعنى يفترض سعي أعضاءه للحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعه بهدف إعمال إيديولوجياته أو برامجه على المستوى الكلي، وبالوسائل والأساليب السلمية والدستورية[4].

II- عوامل نشأة الأحزاب السياسية:

إن اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الاختلافات المتعلقة بالمبادئ والأفكار والتقاليد، تعد من العوامل المهمة التي أسهمت في نشأة الأحزاب السياسية[5]، فضلا عن الظلم الاجتماعي والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وعدم مراعاة المصالح والاهتمامات الخاصة بالجماهير وقد تؤدي أيضا في مجملها إلى نشوء الأحزاب السياسية[6]، بالمعنى الحديث.

1-إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص.202.
2-موريس ديفيرجيه، الأحزاب السياسية، تـ: علي مقلد والحسن سعد، (بيروت: دار النهار للنشر، 1980)، ص.233.
3- محمد طه بدوي، وليلى أمين مرسي، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية، (الإسكندرية: دار المعارف، 2000)، ص.213.
4- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المرجع السابق، ص.227.
5- رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.202.
6- رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.203،204.

ويمكن تقسيم نشأة الأحزاب السياسية إلى:

1-<u>النشأة البرلمانية للأحزاب السياسية:</u> كلمة حزب ليست حديثة فهي قديمة جدا أطلقت على مجموعات متعددة من الناس كما أطلقت على النوادي واللجان والتنظيمات الشعبية المختلفة[1]، إلا أن مصطلح الحزب بالمعنى الحديث ارتبطت نشأته وتطورت بمجموع التغيرات المؤسسية والسياسية التي ميزت تاريخ المجتمعات الغربية، خلال القرن التاسع عشر، حيث ارتبطت نشأة الأحزاب وتطورها في المجتمعات الغربية بالإيديولوجيا الليبرالية وما هيأت إليه هذه الإيديولوجيا من ديمقراطية سياسية وحريات عامة[2]، أهمها :

1. ظهور الكتل البرلمانية والاعتراف بشرعيتها.
2. ظهور اللجان الإنتخابية التي بواسطتها، يمكن إختيار المرشح الأكثر قدرة على تمثيل الشعب [3].

ويرجع موريس ديفيرجيه M.Duverger، نشأة الأحزاب السياسية إلى عام 1850 ويقول أن قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجماعات والجمعيات، بالإضافة إلى وجود أندية، أي أنها لم تكن أحزابا بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة في الوقت الحاضر، ويذهب ديفيرجيه إلى أن عملية تكوين الأحزاب تبدو بسيطة لأول وهلة فهي تبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولا ثم تظهر اللجان الإنتخابية فيما بعد، ومن ثم يحدث الإتصال الدائم بين هذين العنصرين[4].

1- المرجع نفسه، ص. 204.
2- موريس ديفيرجيه، المرجع السابق، ص.ص.06،07.
3-جان ماري دانكان، علم السياسة، تـ:محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1997)، ص.219.
4- موريس ديفيرجيه، المرجع السابق، ص.16.

فالتعاون بين المجموعات البرلمانية يتحقق من خلال مجموعة من العوامل وهي:
المصلحة المشتركة[1]، ووحدة الفكر، العامل الإقليمي، وعلى هذا كانت المصلحة هي الدافع الأساسي لهذه الجماعات واللجان البرلمانية للاتفاق وتحقيق التعاون فيما بينهم حتى يتسنى لها أن تكسب تمثيل المناطق المختلفة[2].

وارتبطت نشأة الأحزاب وتطورها بالاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الإيديولوجيا المختلفة والمشكلة للبرلمان والمجال الانتخابي[3]، والتي كانت تشكل للتعرف بالمرشحين، أو بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات[4].

ومع التوسع في حق الاقتراع وزيادة حجم جمهور الناخبين وتعاظم الوعي بالمصالح الذاتية بدأت هذه الجماعات في تنظيم هذا الجمهور داخل اللجان الانتخابية[5]، من خلال توطيد العلاقات والاتصال المستمر برزت فكرة الأحزاب السياسية إلى الوجود وتجسدت داخل المجال السياسي للمجتمع، كقوة مؤثرة في ديناميات الحياة السياسية بوجه عام[6].

فلقد ولدت الأحزاب الأولى بالمعنى الحديث للكلمة مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا في القرن الثامن عشر ثم في فرنسا*، حيث كان النواب في مجلس العموم يتجمعون، تحت اسم الويغwhig والتوريTory بحسب المواقف التي كانوا يتبنونها من الحكومة التي عينها الملك[7]، وكان ظهور الأحزاب في بريطانيا بصورة مميزة، بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832، حيث تم إقامة جمعيات تسجيل أي لجان انتخابية تهدف إلى تسهيل تسجيل الناخبين الجدد وتنظيم حملة المترشح، وفي مرحلة لاحقة سنة 1874_1967، تم دمج الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية على المستوى الوطني وأدى إلى

1-عبد الهادي الجوهري، و(آخرون)، دراسات في علم الإجتماع السياسي، (القاهرة: دار الطليعة، 1979)، ص.124.
2- المرجع نفسه، ص.124.
3- نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1982)، ص.23.
4- سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،1999)، ص.112.
5- Philippe Braud, La Vie Politique, France: Presses Universitaires, Janvier 1996, p.28.
6- Ibid, p.28.
*فرنسا كانت متأخرة عن بريطانيا التي أقرت مبدأ الإقتراع العام المباشر سنة 1948، أنظر: جان ماري دانكان، المرجع السابق، ص.220.
7 -Jean Charlot, op.cit, p.p.210,211.

ظهور أول حزبان كبيران هما حزب المحافظين والأحرار بصفة مميزة في بريطانيا ثم انتشرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما شهدت فرنسا والولايات المتحدة من خلال الجمعيات الثورية قيام نواب اعتادوا على الاجتماع، لكن توسع حق الاقتراع هو الذي دفع إلى إنشاء بنى دائمة خارج أسوار البرلمان، حيث أصبح من الضروري للمترشحين إقران هويتهم السياسية بحرف أول وبرنامج معروفين على نطاق واسع[2].

كما أن مجموع التطورات التي شهدتها المجتمعات الأوروبية خاصة إثر نجاح الثورتين الفرنسية والأمريكية وما خلفتاه من نظم جديدة تقوم على فكر جديد يتمحور غالبا حول فكرة الحرية وحق المواطن في اختيار ممثليه في السلطة[3].

كما أدت التطورات الناجمة عن الالتحام بين الثورتين الصناعية والتكنولوجية وما أفرزتاه من تعقيد وتطورات في شكل الحياة العامة، بحيث خلقت تباعدا فعليا بين المركز (السلطة)، وبين الأطراف (المجتمع) بالقدر الذي أصبح يهدد اعتبارات العمل الديمقراطي التي تفترض استمرار انبثاق واقتراب المركز من الأطراف، كما يفترض تمتع الأطراف بالمعرفة اللازمة لاختيار أشخاص المركز كممثلين حقيقيين لهم[4].

ولذلك برزت فكرة الأحزاب السياسية، كوسيط بينهما لمحاولة سد الفجوة المتعلقة بهذه العلاقة[5]، ولهذا شهد القرن التاسع عشر تحولا حقيقيا في العالم السياسي أدى إلى ظهور الأحزاب في الدول الأوروبية رغم أنها لم تكن بنفس الخطى[6].

فنشأة الأحزاب ترجع لظهور اللجان البرلمانية وشعور أعضاء المجالس النيابية بضرورة تكتلهم من أجل الدفاع عن امتيازات المجالس وزيادتها إن أمكن ومن هنا كان الربط بين نشوء الكتل البرلمانية والأحزاب، إلا أن هذا لا يحصر على الإطلاق قيام الأحزاب السياسية على وجود كتل برلمانية ولقد وجدت الأحزاب قبل وجود الانتخابات التي

1- Jean Charlot, op.cit, p. 211.

2- عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق، ص.ص.286

3- فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، تـ: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998)، ص.375.

4- عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق، ص.287.

5- فيليب برو، المرجع السابق، ص.376.

6- المرجع نفسه، ص.376.

تعد من مظاهر الحياة السياسية التي ارتبط بها ميلاد الأحزاب الحديثة[1]، ولقد تم اكتمال صيرورة خلق الأحزاب كشكل أصيل للتنظيم عمليا من خلال انصهار الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية[2].

2-النشأة الخارجية للأحزاب السياسية: إن الأحزاب ذات الأصل الغير برلماني هي تلك التي يكون مؤسسوها غير نواب إلا أن أهدافها ليست بالضرورة غير انتخابية[3]، إذ كثيرا ما نلاحظ أن بعض التجمعات أو المنظمات الغير سياسية كالجمعيات الثقافية والنوادي الشعبية والتعاونيات، قد تشارك في الانتخابات عن طريق تشكيلها للجان انتخابية من أجل دعم المترشحين وإيصالهم إلى المجالس البرلمانية وهذه المنظمات قد تتحول مع الوقت إلى أحزاب سياسية[4].

وهكذا فالشكل النهائي للحزب يستقر نتيجة وجود مؤسسة سابقة عليها في الوجود تمارس نشاطا خارج نطاق البرلمان أو عمليات الانتخاب.

ونجد أن الأحزاب ذات الفكر الاشتراكي تدين بوجودها للنقابات، كما أسهمت التعاونيات الزراعية في إنشاء أحزاب في البلدان الزراعية في العالم، وبالتالي فالأحزاب تعتبر انعكاسا للطبقات الاجتماعية وتسمية لها، وهي تنمو حسب التحولات ذات القيمة التاريخية الحقيقية التي تطرأ على مختلف شرائح الطبقات الاجتماعية[5].

وقد أسهمت جماعات المقاومة والمحاربين في التكوين الحزبي عقب الحرب العالمية الأولى في إيطاليا وفرنسا، وفي البلدان المستعمرة حيث تحولت هذه النقابات إلى أحزاب بعد حصولها على الاستقلال[6].

1- رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.200.
2- شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص.16، أنظر: جان ماري دانكان، المرجع السابق، ص.223.
3 - Jean Charlot, op.cit, p.22.
4- رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.ص.203،204.
5- لسلي ليبسون، الحضارة والديموقراطية، تـ: فؤاد مويساتي وعباس العمر، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1964)، ص.118.
6- المرجع نفسه، ص.204.

هناك أحزاب سياسية تنشأ خارج البرلمان*، حيث نجد نشاط الجمعيات والنقابات والجماعات الدينية والنوادي والخلايا السرية والتعاونيات، التي تخوض الانتخابات عن طريق تشابكها باللجان الانتخابية من أجل دعم بعض المرشحين قد تتحول مع الوقت إلى أحزاب سياسية[1].

كما شهد منتصف القرن التاسع عشر أيضا ولاة جيل من الأحزاب نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية والثورية، وتولد الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني في عام 1975، والذي يعد نموذجا للأحزاب الاشتراكية التي انتشرت في أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى من خلال انصهار الرابطة العامة للعمال الألمان مع تنظيمات مختلفة، وحرصت هذه الأحزاب على تدعيم الحركة العمالية داخل الأسوار البرلمانية من خلال ارتباطها بالمنظمات النقابية، بالإضافة إلى أن بعضها كان أحزابا جماهيرية ذات جوهر شمولي[2].

كما ظهرت أحزاب مختلفة في الإتحاد السوفيتي من خلال أفكار لينين Lenin منذ عام1902 والتي عبر عنها في كتابه "ما العمل"، وفي عام 1920 وضع الحزب الشيوعي قيادة مركزية وانضباطا جديدا مميزا له، ثم تلاه الإصلاح عام 1961 الذي طرأ على النظام الداخلي للحزب الشيوعي بما يتوافق والوضع السياسي[3].

إلى جانب هذا هناك من الأحزاب ذات المنشأ الغير البرلماني لها أصول انتخابية وهناك أخرى لا تعطي أهمية كبرى للانتخابات معتبرة إياها إحدى الوسائل من أجل تحقيق غايات سياسية هي الوصول للسلطة وممارستها وفي مثل هذه الحالة تكون نشأة الحزب خارجية وغير انتخابية في آن واحد[4].

* من بينها الأحزاب الإشتراكية التي نشأت في القرن التاسع عشر، الأحزاب المسيحية مثل الحزب المحافظ الكاثوليكي البلجيكي، الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي، الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، كذلك الأحزاب التي ظهرت في سنوات 1920ـ 1945، في أوروبا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا ثم كرواتيا ورومانيا وسلوفاكيا كذلك كانت إفريقيا والعالم العربي المجال الرئيسي لإنتشار هذا النوع من الأحزاب، أنظر: فيليب برو، المرجع السابق، ص.360.

1- محمد السعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، (الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع،1989)، ص.235. أنظر: رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.ص.206،207.

2- فيليب برو، المرجع السابق، ص.ص.357،358.

3-المرجع نفسه، ص.359.

4- Michel Oferlé, op.cit, p.p.295,296.

ومهما يكن من اختلاف في أصول الأحزاب السياسية فإن الظاهرة المميزة للأحزاب سواء ذات النشأة البرلمانية أو الأحزاب ذات النشأة الخارجية تبدو بوضوح من خلال:

- الترابط والتماسك الشديد الذي يميز الأحزاب السياسية ذات المنشأ الخارجي لأنها تبدأ من القاعدة، عكس الأحزاب ذات النشأة البرلمانية التي تبدأ من القمة لأنها تتميز بوجود هيئة سابقة تربط بين خلايا وفروع القاعدة[1].
- الإستقلال الذاتي والنضال البرلماني من أجل تغيير الواقع الذي تسعى إليه الأحزاب ذات النشأة الغير برلمانية، بينما تقوم الأحزاب الأخرى بمحاولة المحافظة على الوضع القائم[2].
- تتميز الأحزاب ذات النشأة الخارجية بالمركزية ففروعها أكثر تماسكا وأعضاؤها أكثر انضباطا من فروع وأعضاء الأحزاب البرلمانية، حيث تعتبر هذه الأخيرة مركزية وصلاحياتها موزعة على لجانها المنتشرة ويبقى التنظيم المركزي يقتصر على التنسيق بين هذه اللجان[3].

وتشير معظم الدراسات إلى أن نشأة الظاهرة الحزبية ترجع لعوامل ومتغيرات عديدة بالإضافة إلى النشأة البرلمانية والخارجية التي أشرنا إليها سابقا هناك من ركز على عوامل وظروف أدت إلى انبثاق الظاهرة الحزبية أهمها:

1- العامل السيكولوجي:

يميل أنصار هذا الاتجاه إلى الربط بين نشأة الأحزاب وما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول ونزعات فطرية، تتمثل في حاجة الإنسان إلى الانتماء أو الارتباط بجماعة معينة، والتنافس والصراع مع الآخرين، ويعتبر الحزب في رأيهم هو التعبير المنظم عن هذه النزعات الفطرية والإطار الذي من خلاله يتنافس الناس ويتصارعون مع

1-Maurice Duverger, op.cit, p.13.

2- رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.208.

3-Maurice Duverger, op.cit, p.35.

غيرهم[1]، وينقسمون بذلك حسب تكوينهم الفطري إلى فريقين ويسعى كل واحد إلى تشكيل حزب يمثله ويعبر عن اتجاهه، ففريق يؤمن بالتغيير ويشجع عليه أسس للأحزاب الراديكالية، وفريق يتمسك بالأوضاع القائمة ويرفض التغيير أوجد الأحزاب المحافظة[2].

2- العامل الإيديولوجي:

إن ظهور الأحزاب السياسية حسب أصحاب هذا الاتجاه يرجع إلى ظهور الإيديولوجيا الديمقراطية، التي كان لها الفضل في قيام البرلمانات واتساع حق الاقتراع والتي من خلالها أصبح الحزب يمثل ضرورة وآداة رئيسية لمواجهة النظم الشمولية وتدعيم الحكم الديمقراطي والحريات العامة[3].

3- العامل التاريخي:

تلعب الأزمات التاريخية التي تواجه المجتمع خلال مسيرة تطوره دورا هاما وما يترتب على هذه الأزمات من نتائج تنعكس على النظام السياسي بوجه عام[4]، وتؤدي في الوقت نفسه إلى ظهورالأحزاب السياسية بصفة خاصة، وقد تنجم هذه الأزمات عن الحروب، الكساد الاقتصادي، الانفجار السكاني، أو التغيرات التي تطرأ على نظم التعليم وقد تنتج أيضا عن تطور الزراعة، الصناعة أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري، حيث أن الأزمات المتوقعة الحدوث بين وقت وآخر، والتي تتمثل عادة في أزمة الشرعية والمشاركة السياسية، التكامل، التوزيع، التغلغل[5]، لا تعدوا الإطار الذي تنبثق الأحزاب السياسية من خلاله فقط، بل يمكن اعتبارها من العوامل والمتغيرات الحاسمة في تحديد نمط التطور الذي قد تتخذه هذه الأحزاب فيما بعد[6]، والصلات التاريخية بين المؤسسة الحزبية والبرلمانية وذلك لحاجة النواب إلى نوع من التنظيم الذي يهدف إلى تنسيق وتخطيط العمل الجماعي[7]، فالأنظمة الحزبية الحديثة هي محصلة للظروف التاريخية التي تحيط بها[1].

1- إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص.287.
2- المرجع نفسه، ص.ص.287،288.
3- رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، تـ: أحمد يعقوب المجذوبة، (الأردن: دار النشر،1996)، ص.115.
4- المرجع نفسه، ص.116.
5- Tayeb Chenntouf, Le Maghrébin Présent, Alger : O.P.U, 2003, p.164.
6-Ibid, p.165

1- إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص.287.

4- العامل التنموي:

تنشأ الأحزاب السياسية حسب هذا الطرح عندما يصبح أولئك الذين يناضلون من أجل القوة السياسية ويسعون للحفاظ عليها في حاجة إلى تأييد قطاعات كبيرة من الجماهير ويحدث هذا التطور عادة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية والتحديث التي يتعرض لها المجتمع[2]، فعملية التنمية قد تؤدي عادة إلى تغيير اتجاهات الجماهير ومواقفها إزاء القوة المسيطرة كما تؤدي إلى ظهور شرائح اجتماعية جديدة لديها القدرة على المشاركة في الحياة السياسية، تعمل على أن يكون لها دور مؤثر وفعال في العملية السياسية، ومن أجل تحقيق ذلك تلجأ إلى إنشاء أحزاب خاصة بها، تحاول من خلالها كسب تأييد الجماهير والتصدي للقوة المسيطرة، في أن واحد[3].

وبهذا يعتبر العامل التنموي مناخا مساعدا ومناسبا لقيام الأحزاب السياسية من أجل تنظيم القوى الاجتماعية المتباينة وإتاحة الفرصة أمامها لتشارك في الحياة السياسية بشكل ديناميكي فاعل، يساعدها على تحقيق غاياتها السياسية التي تناضل من أجل تحقيقها[4].

ورغم هذا فهذه العوامل لا يمكن أن تستوعب كافة المتغيرات التي يمكن أن نعزو إليها نشأة الظاهرة الحزبية وتطورها، لأنها لا تضع في اعتبارها السياق الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع الذي تنبثق هذه الظاهرة فيه.

ومن هنا اعتبر الحزب -Party- هو الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي، ومن ثم ارتبط وجوده في معظم دول العالم باعتباره أحد البنى المحورية الأساسية التي تحتل موقعا فريدا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع.

1- رسل جيه دالتون، المرجع السابق، ص.115.
2- المرجع نفسه، ص.115.
3- الصديق محمد الشيباني، أزمة الديموقراطية المعاصرة، دراسة تحليلية، ط2، (القاهرة: مطابع الشروق، 1990)، ص.240.
4-المرجع نفسه، ص.241.

المبحث الثاني : وظائف الأحزاب السياسية وخصائصها

تقوم الأحزاب السياسية بجملة من الوظائف والأدوار الهامة على الساحة السياسية وتختلف وظائفها من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي الذي تأخذ به الدولة، فما هي أهم الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية ؟.

I- وظائف الأحزاب السياسية:

حسب أوستن رنيH.René فالوظائف التي يضطلع بها الحزب السياسي هي:

- القيام بالتشريحات: التي من شأنها تحديد الموظفين الرسميين وشكل الحكومة وسياستها[1].
- خوض الحملات الإنتخابية: تعتبر المنافسة الانتخابية من أهم الأساليب التي يتقدم من خلالها الحزب للهيئة الناخبة ببرنامج محدد المعالم، مقنعا إياها بصلاحية إختياره دون سواه[2].
- تنظيم الحكومة: تحتاج كل حكومة ديمقراطية حديثة إلى قدر من التنظيم وهذا لا يكون إلا إذا عمل الموظفون الرسميون في الحكومة في جو يسوده التشاور والتعاون[3].

إن الوظائف السابقة تتعلق بكيفية حيازة السلطة والحفاظ عليها لكن هذا لا يمنع أن يؤدي الحزب مهاما وخدمات أخرى مختلفة.

حيث يرى دانيال لويسD.L.Seiler بأن وظائف الأحزاب تتلخص ضمن:

- إختيار وتوظيف الأعضاء لشغل مناصب داخل الحكومة.
- تطوير البرامج وفقا للسياسة المسطرة.
- مراقبة وتنسيق مختلف الأجهزة الحكومية.
- الإدماج الاجتماعي من خلال إشراك كل الجهات بمختلف إيديولوجياتها وإنتماءاتها الدينية.
- توفير الدعم الشعبي من خلال إشراكهم في الوجهة السياسية[4].

1- Mary Hawkesworth and Maurice Kogan , op.cit, p.398.
2 - Ibid, p.398.
3 - Ibid, p.401.
4- Daniel Louis Seiler , op. cit,p.32.

ويرى أحمد سعيفان أن أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب هي:

- وظيفة تكوين رأي عام وتأطير المنتخبين.
- وظيفة انتقاء المرشحين وتنشيط الحياة السياسية.
- وظيفة خلق النواب السياسيين القادرين وتولي الحكم بالتبادل[1].

وتعتبر وفق هذا المنظور الأحزاب قوى سياسية مستقلة تؤثر على التحديث والتنمية السياسية وليس مجرد نتاج لهما[2].

أما كمال المنوفي فيحدد وظائف الأحزاب السياسية كالتالي:

- تجميع المصالح والتعبير عنها.
- التنشئة السياسية والاتصال السياسي.
- المشاركة السياسية [3].

كما حدد عصمت الشيخ وظائف الأحزاب في:

- تكوين وتوجيه وتنظيم وتمثيل الرأي العام.
- إعداد الكوادر السياسية واختيار المرشحين.
- التثقيف السياسي للمواطنين.
- تولي الحكم[4].

فالأحزاب السياسية توفر فرص للالتقاء بالجماهير وتحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم للتعبير عن المصالح والدفاع عن الحقوق ولتشجيع المشاركة الشعبية فالعمل مع الأحزاب السياسية أو من داخلها يوفر فرصة كبيرة للعمل مع القيادات السياسية ذات التأثير الواضح في المجتمع.

1-أحمد د سد عيفان، ق اموس المصد طلحات السياس ية والدس تورية والدولي ة، (بي روت: مكتب ة لبن ان ناشرون،2004)، ص.24.
2- المرجع نفسه، ص.24.
3- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985)، ص.ص.115،116.
4- عصمت الشيخ، النظم السياسية، (القاهرة: [د.م.ط]، 1999)، ص. ص.189،199.

وبغض النظر عن طبيعة النظم السياسية وتناقضاتها يمكن إجمال وظائف الأحزاب في الأتي:

- **الأحزاب السياسية كآلية إنتخابية:** حيث تعتبر همزة وصل بين الحاكمين والمحكومين من خلال انتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية، وتمييزها عن باقي التنظيمات الأخرى[1].
- **بناء الحياة السياسية وبعث الإستقرار:** حيث يشجع الحزب على تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد والجماعات كما يعمل على تخفيف الاختلافات الشخصية والمصلحة والطبقية مع إعلاء كل ما يرمي إلى تحقيق المصلحة المشتركة[2].
- **دور الدمج والتكييف الإجتماعي والسياسي:** من خلال إشراك وتعبئة كل الجهات بمختلف إيديولوجياتها وانتماءاتها في مجموعة سياسية[3].
- **مراقبة أعمال الأجهزة الحكومية:** وهذا لجعل الحكومة تضع في عين اعتبارها النقد الموجه إليها والذي قد يؤدي إلى إسقاطها من قبل المعارضة [4].
- **التنشئة السياسية والتكوين السياسي:** حيث يعتبر الحزب مظهر من مظاهر التطور السياسي، ومستلزما وظيفيا تقتضيه ضرورة التفاعل مع المتغيرات السياسية الناجمة كما يقول هنتنغتونS.P.Huntington [5]، ويظهر الحزب كمعبر عن الإرادة السياسية لمجموعات مختلفة وتمثل عملية هامة وضرورية، حيث يسمح وجود الأحزاب بالتكوين السياسي للزعماء والمواطنين وذلك بتأطيرهم وتوجيههم سياسيا وإيديولوجيا[6].

1- فيليب برو، المرجع السابق، ص.379.
2- Maurice Duverger , Sociologie Politique, Paris :P.U.F, 1968, p.223.
3 - Ibid, p.223.
4 -Ibid, p.224.
5-Jack Hay.Ward,Les Groupes D'intérêt,Pouvoir:Revue Française D'étudesConstitutionnelles et Politiques, N:79, Novembre1996,p.p.42.45.
6- Ibid, p.45.

- **دور التعبئة:** خاصة في فترة الانتخابات للمواطنين ضد كل القرارات التي لا تتوافق مع مصالحها، فحسب لاسويلLazwell فإن الأحزاب تعمل على خلق رأي عام واعي بالانشغالات والمشاكل المطروحة ومهتم بالاقتراحات والحلول والبدائل[1].
- **وظيفة الأحزاب الإعلامية:** حيث تعتبر محطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة، ويؤكد دافييد أبتر* بقوله: " إن إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب هي هيكلة الرأي العام وقياس مواقفه ونقلها إلى المسئولين الحكوميين والزعماء المسيرين وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومين والرأي العام والسلطة قريبين من بعضهم البعض"[2].
- **يعمل الحزب كمنظمة تعليمية:** فيقدم مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة والواضحة التي توقظ الوعي السياسي من خلال البرامج التي يقترحها[3].
- **الوصول إلى الحكم:** حيث يهيئ الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين للاختيار بين السياسات المتباينة، بل إن المعيار الأساسي لتمييز الحزب عن غيره من الجماعات هو العمل على الوصول إلى السلطة[4].

إن الوظائف المنوطة بالأحزاب مهمة، فوجود الأحزاب في نظام لا يعني وجودها عشوائيا لأن أي فاعل سياسي أو اجتماعي لا يعمل في فراغ، فالأحزاب تمارس نشاطاتها في إطار نظام حزبي له قواعد يجب احترامها فطابع النظام لا يتحدد فقط بطبيعة الأحزاب السياسية المتواجدة في إطاره وإنما كذلك عن طريق التفاعلات التي تحدث فيما بينها وأثر التحالفات التي تجمعها وتؤثر على عمل المؤسسات بطريقة مباشرة.

1- Jean Marie Denquin, op.cit, p.19.

*حيث يؤكد آبتر على أن الأحزاب السياسية تضمن الاتصال والتواصل بين الجماهيروالسلطة.

2- محمد السويدي، المرجع السابق، ص.97.

3- فيليب برو، المرجع السابق، ص.380.

4 -Maurice Duverger, Sociologie Politique, op.cit, p.p.188,189.

II - خصائص الأحزاب السياسية:

تفيد مجمل الدراسات أن ثمة سمات ومقومات أساسية معينة، ينبغي توفرها حتى يمكن للجماعة أن تكتسب صفة الحزب، أو حتى يمكن للحزب أن يتميز عن غيره من الجماعات، من خلال مجموعة من الخصائص والمقومات، فما هي هذه المقومات التي يستند إليها الحزب السياسي، والتي تميزه عن غيره من المؤسسات ؟.

1-التنظيم ووحدة المبادئ :

إذا كان لابد لكل حزب سياسي من وجود جماعة من الناس ينظمون إليه ويعتنقون مبادئه، ويعملون على نشرها والدفاع عنها، فلا بد أن يتم ذلك في إطار منظم - جماعة طوعية منظمة- ذات أهداف سياسية محددة وبرنامج عمل معلن، ينطلق من إيديولوجية سياسية معينة تعبر عن مصالح طبقية واضحة في سبيل تحقيق الهدف العام[1]، وهناك قاسم مشترك يجمع أعضاء الحزب السياسي، ألا وهو الالتقاء على مبادئ أو أهداف أو مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا للمجتمع، وذلك على الرغم من إمكانية وجود أكثر من تيار فكري داخل الحزب الواحد[2]، فالحزب ليس مجرد التقاء عشوائي لمجموعة من الأفراد أو منتدى فكري لتبادل الآراء وإنما هو منظمة محددة الأهداف والوسائل[3].

والتنظيم الحزبي يقوم على أساس هرمي حيث نجد قيادة الحزب التي تديره وتوجه شؤونه ونشاطه، ثم الجهاز الإداري للحزب وهيئته التنفيذية واللجنة المركزية أو الجمعية العمومية، فضلا عن أعضاء الحزب وفي الغالب يكون لكل حزب فروع في مختلف الدوائر الانتخابية داخل المجتمع ككل، ويتوقف نجاح الحزب أو فشله على مستوى التنظيم الداخلي له، ومدى الترابط والوحدة القائمة بين أعضائه[4].

2- الهيكل الحزبي:

إن أهم ما يميز الأحزاب السياسية هو هيكلها الحزبي الذي يعتبر البناء الواضح المعالم من المستوى المركزي إلى المستوى القاعدي فكل من الوحدات الأساسية والمستويات التي يتألف منها هذا البناء لها وظائفها وأدوارها المحددة والمميزة، كما أنها ترتبط بغيرها

1- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1983)، ص.25،28.
2- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المرجع السابق، ص.251.
3- السيد حنفي عوض، المرجع السابق، ص.102.
4- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.32.

من الوحدات والمستويات وتتكامل معها عن طريق شبكة اتصالات محددة ومنظمة، فضلا على أن هذا التنظيم الحزبي له وسائل وأساليب عمل متفق عليها[1]، ويتمتع في الوقت نفسه بالقدرة على الدوام والاستمرار بحيث لا يتوقف وجوده على بقاء قياداته على قيد الحياة فقط ولا يختفي من الوجود أيضا بإنجاز الهدف أو الأهداف التي يتبناها[2].

وتربط العناصر والوحدات الأساسية للحزب السياسي علاقات تفاعل يمتلكون من خلالها موارد غير متساوية[3].

3- الهدف السياسي:

يعتبر الوصول إلى الحكم وتولي السلطة الهدف الأساسي للنشاط الحزبي والحزب بهذا المعنى يفترض السعي من جانبه إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد لصالح أعضائه في المؤسسات السياسية الرسمية لمجتمعه حتى يتسنى له إعمال إيديولوجيته أو برنامجه على المستوى الكلي، كما يجب أن يتوفر كل حزب سياسي على منهج يمثل الرؤية الفكرية له، متضمن للمبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهدا على نشرها[4].

فالوصول إلى السلطة واحتلال مواقع القوة في المجتمع والعمل على الاستمرار في هذه المواقع والسيطرة على مقاليد الأمور هو الهدف الدائم والأساسي وهذا ما تسعى إليه الأحزاب السياسية من خلال كفاحها المستمر للتأثير على القوى السياسية[5].

لكن تحقيق هذا الهدف لا بد أن يتم بالوسائل والأساليب السلمية والدستورية ومن هنا فالحزب السياسي الذي يستطيع أن ينتزع السلطة الرسمية في مجتمعه بالعنف ثم ينفرد بها، وبالحياة السياسية معا، فلا يدع مجالا لغيره من الأحزاب ليس حزبا في المدلول الديمقراطي[6].

1- إسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة، (القاهرة: دار المعرفة العلمية، 2003)، ص.244.
2- المرجع نفسه، ص.374.
3-Jean Charlot, op.cit, p.91.
4- فيليب برو، المرجع السابق، ص.355.
5- Mary Howkesworth, op.cit, p.402.
6- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.45.

ويتحول كركيزة لديكتاتورية مطلقة* يفقد معناه ومحتواه، ولهذا فتحقيق هدف الوصول إلى الحكم لابد أن يتم بالوسائل والأساليب السلمية والدستورية، فوجود مناخ ديموقراطي ضروري.

المبحث الثالث : التصنيفات المختلفة للأحزاب السياسية والنظم الحزبية

باعتبارها تشكل عنصرا جوهريا في الواقع السياسي المعاصر، فلقد عرفت الأحزاب السياسية تصنيفات مختلفة باختلاف النظم السياسية وظروف انبثاق الظاهرة الحزبية وكذلك باختلاف اتجاهات الباحثين وتصنيفاتهم، وتباينت أنواع النظم الحزبية من بلد للآخر، وهذا ما يعطي للأحزاب الفرصة للتفاعل والتكيف وفق متطلبات النظم السياسية، فكيف تم تصنيف الأحزاب السياسية في ظل الديمقراطيات النيابية ؟ وما هي أنواع النظم الحزبية ؟.

I- تصنيف الأحزاب السياسية:

أولا: التصنيف التقليدي البنيوي: يميز ديفيرجيه "Duverger" صاحب التصنيف بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير[1].

- **أحزاب الأطر:** تعتبر أقدم التنظيمات، وكانت متكيفة كليا مع الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر، ويرتبط تنظيمها بمجموعة الشخصيات المؤثرة فهي لا تستهدف تجميع عدد كبير من الأعضاء وتهتم بالنوعية، يعين أعضائها بواسطة التزكية والانتقاء ولذلك يرى ديفيرجيه أن هذه الأحزاب مازالت تحت تأثير الزعماء الذين لم يتم اختيارهم بصورة ديمقراطية وإن جرى تحديثها وتكييفها مع توجهات الجسم الانتخابي[2]، وهناك مجموعة من السمات التي تميز أحزاب الأطر أهمها:
  - جهد ضعيف من أجل تنسيب الأعضاء.
  - بنى مرنة وتشكيلاتها لا مركزية.
  - هيمنة القمة على القاعدة[3].

* كما هو الشأن بالنسبة الحزب الفاشي في إيطاليا والحزب النازي في ألمانيا والحزب الشيوعي في الإتحاد السوفياتي سابقا.

1- Maurice Duverger, Les Partis Politiques, op.cit, p.p.141,142.
2 - Ibid, p.142.

3- جان ماري دانكان، المرجع السابق، ص.231.

- **الأحزاب الجماهيرية:** تعتبر أكثر انفتاحا من أحزاب الأطر، تعمل على جمع أكبر قدر من الأعضاء، وتكتسب العضوية بصورة مباشرة في هذه الأحزاب وأهم مميزاتها[1].
  - التنسيب الكثيف للأعضاء.
  - مركزية البنى المشكلة للحزب.
  - الأهمية الممنوحة لمجموعة مناضلي الحزب في تركيبه وعمله[2].

ونظرا لقصور التصنيف التقليدي وعدم قدرته على الإحاطة بكافة الأحزاب الموجودة من حيث أنها أخذت تجمع عناصر تميز أحزاب الأطر أو النخبة، وعناصر تميز الأحزاب الجماهيرية، ولذلك اقترح جون شارلوت J.Charlot تصنيف ثلاثي يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الإيديولوجيا والتنظيم الظاهري للحزب، لكن على الأخص أهداف الحزب وإستراتيجيته[3].

ثانيا: التصنيف الإيديولوجي: وينطوي تحت إطار هذا التصنيف:

- **أحزاب اليمين واليسار**: فمعيار اليمين الأساسي هو السلطة والحفاظ على النظام القائم وهو موالي أو مؤيد للسلطة أو الهيئة الحاكمة إلى جانب ذلك فهو يدافع عن الحرية الفردية، أما أحزاب اليسار فهي تقوم على مبدأ الحرية والعدالة وهي في صراع دائم مع حزب اليمين وقد تطورت أهدافها في الديمقراطيات الغربية اليوم[4].
- **الأحزاب المحافظة:** ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتميزت باهتمامها بنوعية وليس عدد المنتسبين سواء بانتماءاتهم العائلية أو بثروتهم لسد نفقات الحملات الانتخابية، فضلا عن افتقارها لإيديولوجيا واضحة وقيام ميزانيتها على منح الهبات وتعتمد على اللجان المحلية المشكلة من أعضاء معينين أو مرشحين وتتمتع باستقلالية كبيرة عن الهيئات المركزية، إلا أن التنظيم المحكم لطريقة الانتخابات أثر على هذه الاستقلالية[5].

1-Charles Debbasch, Jean Marie Pontier, Introduction à La Politiques, France : Dalloz, Octobre 2000, p.383.

2- جان ماري دانكان، المرجع السابق، ص.ص.233.
3- المرجع نفسه، ص.233.
4- سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص.123.
5- سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص.124.

- **الأحزاب الإشتراكية:** ظهر هذا النوع من الأحزاب السياسية أثناء الحكم البرجوازي وتطورت واتسع نطاقها غير أنها انقسمت فظهرت أنواع جديدة تستمد مبادئها من الإشتراكية إلا أن أغلبيتها ليس لها علاقة بالإشتراكية، كالأحزاب الفاشية وتنقسم إلى:
  - أحزاب جماهيرية تعتمد على الشعب.
  - أحزاب طلائعية تعتمد على طليعة العمال[1].
  - أحزاب عقائدية*.

ثالثا: التصنيف الحديث: ويضم هذا التصنيف كل من:

- **أحزاب الأعيان:** وتضم الشخصيات المرموقة سواء كان ذلك على صعيد التأثير والسمعة أو على صعيد الثروة التي تسمح لها بتمويل الحملات الإنتخابية لمرشحي الحزب ولهذا يمكن القول أن هذه الأحزاب ليست أكثر من تعبير سياسي على الطبقة المهيمنة ولاسيما الطبقة البرجوازية في المجتمع[2].
- **أحزاب المناضلين:** فتعطي اهتماما أكبر للمناضلين في صفوفها والذين يدفعون إشتراكا ويبذلون نشاطا شخصيا لمصلحة الحزب ليستمر في عمله ولهؤلاء الأعضاء تأثيرا في نجاح الحزب في اتخاذ قراراته[3].
- **أحزاب التجمع:** تهتم هذه الأحزاب بناخبيها أي مجموعة المواطنين الذين يقترعون للحزب ويناصرونه في حملاته الانتخابية وتختلف عن أحزب المناضلين لكونها ترفض كل حزبية إيديولوجيا كما أنها تتميز عن أحزاب الأطر لكونها تأخذ بطرق الديمقراطية الجماهيرية[4].

وبالإضافة إلى هذه التصنيفات يوجد تصنيف بيير لالمبيرB.Lalmbir، حيث رتب الأنواع المختلفة للأحزاب السياسية داخل أربعة مجموعات هي:

1. الأحزاب البرجوازية التقليدية: وتشمل أحزاب المحافظين والأحرار.
2. الأحزاب الإشتراكية: وتضم الأحزاب الماركسية.

1- المرجع نفسه، ص.124.

* تقوم على أساس فلسفة معينة للحياة، يؤمن بها أعضاؤها وترتفع عندهم إلى مستوى المعتقدات الدينية، فيعملون على حل مشاكل الحياة في ضوئها، أنظر: سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص.570.

2- محمد السويدي، المرجع السابق، ص.204.

3- المرجع نفسه، ص.205.

4- المرجع نفسه، ص.205.

3. الأحزاب الدينية : وتحتوي على الأحزاب الكاثوليكية والأحزاب البروتستانتية.

4. أحزاب المزارعين: وهي توجد بصفة خاصة في الدول الإسكندنافية[1].

بينما قسم الأستاذ جون جيكلJ.Jikell، الأحزاب السياسية إلى طائفتين رئيسيتين:

- أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.
- أحزاب مناضلين وأحزاب ناخبين[2].

كما يمكن تصنيف الأحزاب السياسية المعاصرة في ظل النظم التعددية إلى صنفين:

- أحزاب البرامج: هذا النوع من الأحزاب تصاحبه ظاهرة أخرى هي ظاهرة الثنائية الحزبية وسيطرتها*على الحياة الحزبية وهذا موجود في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز بقوة المعارضة ووضوح دورها وتماسكها[3]، ويعمل هذا النوع من الأحزاب مرتبطا بإيديولوجيا مجتمعه مع غيره من الأحزاب، حيث تقتصر الفوارق بين أحزاب هذا النوع على الوسائل والأساليب دون أن تمتد إلى الأفكار المذهبية[4].

- الأحزاب الإيديولوجيا: وتقوم أحزاب هذا النوع على الإيمان بإيديولوجيا معينة تعمل على وضعها موضع التطبيق أثناء توليها الحكم، هذا النوع من الأحزاب يصحبها ظاهرة التعددية وذلك على نحو الحال في معظم دول غرب أوروبا التي يتقاسم الحياة السياسية في كل منها مجموعة من الأحزاب الإيديولوجيا[5].

1- Daniel Louis Seiler, op.cit, p.92.

2-عبد الغني عبد الله بسيوني، النظم السياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991)، ص.303.

* سيطرة الحزب هنا لا تعني إنفراد الحزبين بالحياة السياسية وإنما تعني إمكانية وجود أحزاب أخرى صغيرة عاجزة على الحصول على الأغلبية المطلقة، أنظر: موريس ديفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، تـ: جون سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص. ص.101.

3- المرجع نفسه، ص.102.

4- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المرجع السابق، ص.227.

5- Charles Debbasch, op.cit, p.313.

II -أنواع النظم الحزبية :

تشكل الأحزاب فيما بينها نظام حزبي في ظل أسلوب حكم معين، ونعني بالنظام الحزبي مجموع العلاقات بين الأحزاب في داخل الأحزاب نفسها بحيث لا يقتصر وجودها على الدول المتقدمة وحدها بل تشمل حتى الدول النامية بإعتبارها أحد البنى السياسية الرئيسية في الأنظمة السياسية الحديثة[1]، على ضوء هذا كيف يمكن تصنيف النظم الحزبية ؟، بشكل عام يمكن حصر الأشكال الرئيسة للنظم الحزبية في الآتي:

أولا: نظام الحزب الواحد

ويتجسد من خلال حصر السلطة السياسية في يد حزب واحد شمولي يحتكر النشاط السياسي والحزبي، ويسيطر ويحكم المجتمع[2]، ويتصف النظام الذي يعتنقه بإنعدام وجود مناخ ديمقراطي تنافسي، وأحيانا يطلق على هذا النظام مصطلح نظام الحزب الدولة-Party State System- ، حيث نجد أن الحزب يتوحد مع الدولة بمعنى الوجود الفعلي والرسمي للحزب الواحد[3].

أما في البلدان الاشتراكية* فهو يعبر عن هيمنة طبقة البروليتاريا[4]، وتبني أسلوبا مخططا للإنتاج، قوامه الملكية العامة، واعتبار العمل معيارا عادلا لتوزيع عائد عملية الإنتاج بين كافة أعضاء المجتمع ومن ثم تنفرد قوة سياسية وحيدة بالسيطرة على مؤسسات ممارسة السلطات العامة ـالتنظيم الرسميـ ويأتي نموذج الأحادية الحزبية كنمط مميز يمثل طبقة اجتماعية معينة**، يرعى مصالحها ويناضل من أجل تعزيز تلك المصالح وتنميتها.

أما في البلدان النامية* فقد كان نظام الحزب الواحد على إثر استقلالها وتخلصها من الاستعمار الأوروبي ليعبر عن ضرورة تحقيق وحدة الدولة ونموها الاقتصادي[5].

1- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: دار المعارف، 1998). ص.116.

2- Yves Meny, op.cit, p.407 .

3- مدحت محمد محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص.11.

* لقد ظهر نظام الحزب الواحد في الإتحاد السوفيتي عقب الثورة وانتشر في العديد من الدول الاشتراكية كالحزب النازي بألمانيا والحزب الفاشي بإيطاليا.

4- محمد فايز السعيد، قضايا علم السياسة العام، (لبنان: دار الطليعة، 1983)، ص.87.

** الحزب الواحد في النظم الشمولية عضويته لا تستغرق كافة أفراد الطبقة التي يمثلها لأنه عمليا لا يضم في صفوفه سوى العناصر الواعية والقادرة على تحمل أعباء العمل السياسي.

* انتهجت معظم البلدان النامية نظام الحزب الواحد كالجزائر ـ حزب جبهة التحرير ـ منذ عام1962 إلى غاية 1989، والتنظيم السياسي الواحد في مصر منذ عام 1952 إلى غاية.1976

حيث نجد أن هذه الدول تحتاج إلى بنية خاصة فمعظمها استقلت حديثا وليس لها خبرة في مجال الحكم كما نجد نسبة التعليم والوعي منخفضة كما تتميز بوجود عصبيات واختلافات عرقية مما يهدد بقيام أحزاب سياسية على نفس الأساس[1]، بالإضافة إلى بقاء السيطرة الاستعمارية بأسلوب غير مباشر، حيث يعتبر نظام الحزب الواحد من مقومات الأنظمة الاستبدادية، لأنه يصادر حرية الرأي، ويخضعها لإرادة الحاكم[2]، لذلك يقال أن الدولة هي الحزب والحزب هو الدولة**.

في هذا النوع من النظم الحزبية والتي لا تعطي أهمية للحقوق الأساسية للإنسان ولنظام الحريات الذي يعتبر غاية في الأنظمة الديمقراطية، حيث تغيب الحريات والحقوق في دولة الحزب الواحد تحت شعارات العدالة الاجتماعية والوحدة القومية والمصلحة العليا[3]، يتجسد احتكار العمل السياسي الذي يسلب للنظام صفته الديمقراطية ويختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى[4].

وللنموذج الأحادي ثلاثة أنماط رئيسية:

1. **الحزب المسيطر:** لا يسمح بوجود أي منظمات موازية له وينفرد باحتكار العمل السياسي في المجتمع.
2. **الحزب الطليعي:** لا يعارض وجود أحزاب أخرى شرط أن لا تكون أحزاب معارضة.
3. **الحزب الجماهيري:** جاء استجابة لمتطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال يقوم على تهيئة المناخ لتعبئة كافة القوى السياسية وحشدها وراء الجمهور بغية تحقيق التنمية الشاملة[5].

وأهم ما يميز نظم الحزب الواحد:

1- إسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة، المرجع السابق، ص.384.
2- بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص..271
3- المرجع نفسه، ص.272.
** هذه الصورة نجدها في النظم الشيوعية ومن تطبيقات هذا النظام ما هو قائم حاليا في روسيا، الصين، كوريا الشمالية، ودول أوربا الشرقية، أنظر: مدحت أنور النصر، المرجع السابق، ص.19.
4-أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة،1989)، ص.146.
5- فوزي أبو دياب، النظم السياسية والحريات، (القاهرة: دار المعرفة العلمية، 1987)، ص.168.

5-إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، المرجع السابق، ص.385.

- المركزية الشديدة والطاعة للقرارات الصادرة من القمة، فلا أثر للمنظمات البرلمانية، ولا تهتم بالانتخابات كثيرا، تعتمد على الثورة والعنف أكثر من التطور السلمي وتضم الصفوة L'élite، وتكون عضوية الحزب مقيدة بشروط تتفاوت شدتها وقوتها من حزب للآخر[1].
- إحتكار العمل السياسي والحكومي واعتبار الحزب الواحد هو حزب الصفوة حيث يصبح الحزب وجهازه الإداري وقيادته بمثابة السلطة في الدولة وتتمركز القوة في يده[2]، وهذا النوع يقدم هدفا معينا له صبغة خاصة ويعمل على خدمة طبقة مسيطرة ويتمتع نظام الحزب الواحد باحتكار السلطة السياسية ويكون في النظم الديكتاتورية التي تعبئ أكثر أنصارها حماسة في حزب سياسي واحد يخضعون فيه لنظام استبدادي، لا يعملون على خدمة مصالح الشعب بل على إرضاء الزعماء، وكسب تأييدهم وثقتهم[3].

ثانيا: نظام الثنائية الحزبية:

يشير هذا النظام لوجود حزبين كبيرين يتنافسان على السلطة بطريقة سلمية وقد يوجد بجوار هذين الحزبين أحزاب سياسية صغيرة[4]، لكن القوى الداخلية في المجتمع تكون متمركزة في معظمها حول محورين يتناوبان على الحكم تبعا لحصول أحدهما على الأغلبية في الانتخابات العامة[5]، حيث يمثل كلا الحزبان ميلا عميقا للرأي العام من جهة ويجمع كل منهما في تشكيل سياسي واحد تطلعات ومصالح متباينة[6].

ونجد هذه الثنائية* في الدول المستقلة قديما أو التي لم تستعمر أصلا، مع توافر شروط الاستقرار السياسي والخبرة الطويلة في الحكم والوعي الشعبي[7].

ونجد الثنائية الحزبية على شكلين:

1- محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص.302.
2- المرجع نفسه، ص.304.
3-أمين شريط، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989)، ص. 89. أنظر: عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق، ص.117.
4- Michel Offerlé, op.cit, p.198.
5- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص.304، أنظر: رياض عبد الصمد، المرجع السابق، ص.242.
6-جورج بوردو، الدولة، تـ: سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987)، ص.103.
* من الدول التي تأخذ بهذا النظام نجد بريطانيا (حزب العمال وحزب المحافظين)، والولايات المتحدة الأمريكية (الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري).
7- مدحت محمد محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص.13.

- ثنائية كاملة وتعني أن الحزبان يهيمنان على الحياة السياسية ويتناوبان دوريا على السلطة [1].
- ثنائية غير كاملة** وتعني وجود حزبين كبيرين يهيمنان على الحياة السياسية ولا يستطيع أحدهما امتلاك الأكثرية، دون أن يضطر إلى إقامة تحالف مع طرف ثالث[2].

ثالثا: نظام التعددية الحزبية

عبارة عن مصطلح يطلق على النظام الذي يسمح بقيادة عدة أحزاب تمتاز بضعفها في معظم الأحيان، بحيث لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه[3].

ويشير هذا النظام إلى وجود أكثر من حزبين في الحياة السياسية يتنافسون على الحكم بطريقة سلمية، ويمتاز هذا النظام بأنه يتيح دورا واسعا لكل القوى السياسية في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها[4].

كما جاء في القاموس السياسي فالتعددية الحزبية هي عبارة عن نظام حزبي طابعه المميز هو التعايش في إطار نفس البرلمان لأكثر من حزبين ونجد أن أغلب الديمقراطيات الغربية تعرف نظام التعدد الحزبي، مع اختلاف في عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان من بلد إلى آخر[5].

كما تعني عدم تمكن أي حزب بمفرده من التمتع بالأكثرية التي تؤهله لإستلام الحكم بمفرده[6].

حيث يكون الوضع داخل المجتمع مكونا من قوى وتيارات عديدة بينها قدر من التوازن بحيث لا يسمح لأحدهما أن يحتكر عملية التمثيل السياسي، بل تكون موزعة بين القوى المختلفة[7].

1- محمد السويدي، المرجع السابق، ص.ص.106،107.

** ونجد هذا النوع من الثنائية الحزبية في كندا وبلجيكا.

2- المرجع نفسه، ص.107، 108.

3- محمد عساف عبد المعطي، المرجع السابق، ص.289.

4- المرجع نفسه، ص.289

5-عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، الموسوعة السياسية، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص.300.

6-مرسي سعد الدين، الأحزاب السياسية، أصلها وتطورها، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، 1981)، ص.57.

7- المرجع نفسه، ص.57.

وبذلك يعتبر نظام تعدد الأحزاب العمود الفقري والسمة الأساسية للحياة الديمقراطية فهو الترجمة التنفيذية لمعنى حكم الشعب بالشعب، فالأحزاب السياسية تعتبر الأداة للتعبير عن الفئات المختلفة للشعب كما تساعد على تكوين آرائهم وتثقيفهم[1].

كما يسمح بتنافس قوى متعددة وينشط الحياة السياسية، ويمنح المعارضة إمكانية الوصول إلى الحكم، ويضع الدولة في إطار تعددية القناعات والمعتقدات والآراء التي تبلورها الأحزاب السياسية[2].

وترتبط التعددية الحزبية بعوامل إيديولوجية، دينية، عرقية، أو حتى مؤسساتية كما يرتبط نظام الأحزاب المتعددة والمستقلة عن بعضها بنظام التصويت، فالاقتراع النسبي يسمح بتمثيل كل الأحزاب الموجودة، أما نظام التصويت بالأغلبية في دورتين فيسمح بالحصول على الأكثرية في الدور الأول، وهذا ما يدفع بالأحزاب المتقاربة إيديولوجيا إلى إبرام تحالفات ضد الخصم المشترك في الدور الثاني[3]، ولذلك تجد الأقليات الفرصة لتمثيلها لتمثيلها في البرلمان والقيام بدور حساس في الحياة السياسية.

فالتعددية الحزبية هي ذلك النظام الذي يحتوي على عدد كبير من الأحزاب التي لا يمكن لأحد منها الحصول على الأكثرية البرلمانية[4] بمفردها ومع ذلك فمختلف أنماط التعددية تقوم على عدم الاستقرار الوزاري، وقصور التلاحم الحكومي بالنظر إلى تفرق وسرعة تفكك الأكثرية المختلفة[5].

وينقسم هذا التصنيف بدوره إلى ثلاثة أنواع:

نظم شديدة التعدد الحزبي: وتتميز بوجود العديد من الأحزاب التي تحظى بثقة الناخبين وقدرتها جميعا على التمتع بنسبة من عضوية المجالس النيابية، غير أن هذه النظم تعاني من عدم تماسك الحكومة والمعارضة على السواء وذلك على الرغم من إمكانية وجود مكانة متميزة لحزب واحد أو أكثر في ظل هذا النوع من النظم الحزبية، فإيطاليا يتمتع فيها الحزب الديمقراطي المسيحي بمثل هذه المكانة لفترة طويلة ولم يحل ذلك من اضطراره

1-محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص. 305.
2- جورج بوردو، المرجع السابق، ص.96.
3-عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، المرجع السابق، ص.300.
4 -Robert Michels, Les Partis Politiques, Traduit Par: S.Fakelevitch, Paris : Flammarion,1971, p. 90.
5 - أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.93.

للائتلاف مع غيره من الأحزاب لتشكيل الوزارة وهو ما يؤدي إلى التبعية واهتزاز الحياة السياسية[1].

النظم معتدلة التعدد الحزبي: فهي تلك التي تقع في تعددها بين نظم الثنائية الحزبية وبين النظم شديدة التعدد الحزبي، وذلك في معنى أن ساحة الحياة السياسية تشهد تنافسا حقيقيا بين عدد لا يزيد عن خمسة أحزاب ولا يقل عن ثلاثة أحزاب[2] وهذا التحديد العددي ليس له أية دلالة إلا بصدد اعتدال العدد، إذ يؤدي هذا الاعتدال إلى تمساك نسبي في صفوف الحكومة من ناحية وفي صفوف المعارضة من ناحية أخرى، ذلك بأن توزيع أصوات الناخبين بين هذا العدد من الأحزاب يتيح إمكانية تشكيل الوزارة من خلال ائتلاف حزبين أو ثلاثة على أقصى تقدير، بينما تتشكل صفوف المعارضة من حزبين أو ثلاثة على الأكثر، وهو الأمر الذي يتيح لها المزيد من التماسك والقوة[3].

نظم التعدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد أو **في ظل الحزب المسيطر**: هذا التصنيف يتمتع فيه حزب واحد بمكانة مميزة الأمر الذي يجعله يتقدم بمساحة كبيرة على غيره من الأحزاب، إلا أن هذا النوع من النظم الحزبية إذا كان يستند إلى ثقة الناخبين وإرادتهم دون تزييف لهذه الإرادة، فنكون بصدد صورة من صور نظم التعدد الحزبي في ظل غلبة حزب واحد ووجود فرصة متكافئة للتنافس[4]، أما إذا كانت هناك فجوة بين سائر الأحزاب وبين الحزب الغالب سواء في الموارد المتاحة لكل منهما فإن التصنيف ينزع إلى نظام الحزب الواحد المسيطر[5].

1- أسامة أحمد العادلي، التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية، (الإسكندرية:منشأة المعارف، 2003)، ص.137.
2- المرجع نفسه، ص.137.
3- المرجع نفسه، ص.138.
1- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، المرجع السابق، ص.398.
5-المرجع نفسه، ص.399.

المبحث الرابع : علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية

تمثل الديمقراطية نظام سياسي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها الحرية السياسية، وهي تدعم وتؤكد الكرامة الفردية من خلال إطلاق العنان لحرية العقل والروح، فهي تنطوي على مجموعة من القيم والمبادئ العامة، ذات الطابع العالمي، كما أنها في أشكالها وتطبيقاتها تتميز بمرونة مواقفها[1].

فالديمقراطية ترتبط بعناصر أساسية:

- **الحقوق السياسية**: تشير هذه الحقوق إلى مدى المشاركة الحرة للمواطنين في إختيار صناع القرار، وفي التأثير في القرارات السياسية، حيث يكون وضع الحقوق السياسية حيز التنفيذ أكثر فعالية إذا ما تم ذلك بواسطة المجتمعات المدنية[2].
- **الحقوق المدنية**: حيث يحتاج الناس إلى حرية التعبير وتطوير أفكار مستقلة عن آراء الدولة بغية إنشاء مجتمعات مدنية ولا يتحقق هذا إلا من خلال الحريات المدنية[3].
- **الضوابط والموازين المؤسسة**: تتعلق هذه الضوابط والموازين بحماية الحقوق إزاء الأعمال الكيفية التي يمكن أن تصدر عن الدولة، فالمواطنون في النظام الديمقراطي

يختارون قادتهم ويحتفظون بالقدرة على ضبط صلاحيات هؤلاء القادة مؤسساتيا[4].

ويقدم روبرت دال R.Dahl مجموعة متطلبات تضمن الحد الأدنى ليصبح القول بأن بلد ما يتمتع بالحكم التعددي، الذي تتمتع به الديمقراطية الليبرالية وهي:

1- حرية التعبير وحق التصويت.

2- الأهلية للمناصب العامة وحق القادة السياسيين بالتنافس على كسب الدعم.

3- إنتخابات حرة وعادلة، ومؤسسات حكومية تعتمد على التصويت والتداول[5].

ولذلك اعتبرها روبرت دال R.Dahl بالإضافة إلى توسع نطاق المنافسة والمشاركة السياسية فالديمقراطية توفر مستوى دائم للحرية أي توفر التعددية، التي تمكن المواطنين من

1- جون ووتربوري و(آخرون)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص.72.

2- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد:309، السنة:27، نوفمبر 2004، ص.52.

3- المرجع نفسه، ص.52.

4- حسن كريم، المرجع السابق، ص.52.

5-المرجع نفسه، ص.ص.52،53.

تشكيل والتعبير عن اختياراتهم وتفضيلاتهم السياسية التي تقدمها الأحزاب السياسية في شكل برامج وقوانين[1].

والعودة إلى الأصل اللغوي للديمقراطية يبين لنا أن مفهوم الديمقراطية قديم نشأ في اليونان حيث اعتبرت الديمقراطية حكم الشعب[2]، تكون فيه السلطة العليا منوطة بالمواطنين يمارسونها مباشرة، أو بواسطة وكلائهم المنتخبين، من خلال نظام إنتخابي حر فيه مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول الحرية، لكنها تتضمن أيضا مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتسامح والحل السلمي للنزاعات[3].

ويتمتع جميع المواطنين في مثل هذا النظام اتجاه السلطة بحق المشاركة السياسية والتصويت، حق الاحتجاج، المعارضة، ويشكل حاليا النمط الذي تسعى إليه غالبية الشعوب[4]، يعني هذا أنها تتضمن حقوق سياسية ومدنية وضوابط وموازيين لحماية هذه الحقوق[5].

ومن هنا أوجبت الديمقراطية توفير حرية حقيقية للجميع تستلزم حد أدنى من مستوى المعيشة وقدرا من التعليم والمساواة الاجتماعية، وتحقيق نوع من التوازن السياسي بين الطبقات المختلفة[6].

كما يضع ليبست Lepist ثلاثة شروط محددة لوجود نظام ديمقراطي هي :

- قائمة معتقدات تعرف المؤسسات التي تعتبر شرعية ويقبلها الجميع على أنه مؤسسات فاعلة كالأحزاب السياسية والصحافة الحرة... إلى غير ذلك.
- مجموعة تتولى الحكم.
- مجموعة أو أكثر يحاولون الوصول إلى الحكم[7].

1- إبراهيم أبراش، علم الإجتماع، (عمان: دار الشرق، 1998)، ص..191
4-عبد النور بن عنتر، "إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد:273، نوفمبر 2001، ص.07.
3- أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.311.
4- المرجع نفسه، ص.312.
5 - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.08.
6- برهان غليون و(آخرون)، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص.81.
7- سيمون مارتن ليبست، رجل السياسة، الأسس الاجتماعية، تـ: خيري حماد، (بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة ، 1960)، ص.23.

فالخوض في موضوع الديمقراطية يقودنا إلى البحث في طبيعة الدولة من حيث انقسام المجتمع السياسي إلى حاكم أو الفئة التي تسيطر على معطيات سلطة اتخاذ القرار ومحكوم بمعنى الفئة التي يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات والسياسات التي تم إقرارها[1].

كما اعتبرت ذلك نوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب القائمة في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مبنية على أسس هي: تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها تعبير ديمقراطي حر، من خلال التنافس الحزبي، في إطار احترام حقوق المواطن السياسية منها على الخصوص[2].

وعليه فالأسس التي يقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي من خلال ما سبق هي:

1. الانتخابات كآلية تداول سلمي على السلطة.
2. حرية التعبير.
3. التعددية الحزبية.
4. احترام حقوق المواطن السياسية[3].

وفي هذا الإطار نصل إلى أن الديمقراطية على مستوى التطبيق أو الممارسة في النظم الليبرالية قامت على عدة أسس:

1- التعددية السياسية التي تتمثل في تعددية القنوات الشرعية التي تربط الحكام بالمحكومين من خلال تعدد الأحزاب السياسية وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة[4].

2- تعدد الإرادات الفاعلة في عملية صنع القرار، حيث يكون القرار ثمرة تفاعل بين القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ويقوم على المساواة بينها[5].

3- الرقابة السياسية من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية[6].

4- احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والحسم في وجهات النظر المختلفة[7].

1- المرجع نفسه، ص.24.

2-علي الدين هلال، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية "، المستقبل العربي، العدد: 168، فيفري 1993، ص.ص.37،38.

3- علي الدين هلال، المرجع السابق، ص.38.

4-حسين توفيق إبراهيم، " التطور الديمقراطي العربي"، السياسة الدولية، العدد: 142، أكتوبر2000، ص.ص. 08،10.

5- المرجع نفسه، ص.10.

4- برهان غليون، الديموقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.114.

7- المرجع نفسه، ص.115.

5- الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة، وهذا يسهل من عملية التداول على السلطة بشكل سلمي عن طريق الانتخابات[1].

6- مفهوم دولة القانون، وأهم عناصرها وجود دستور، مع الفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة[2].

7- احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فالفرد له حقوق بما فيها حق الانضمام إلى أحزاب سياسية[3].

8- تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحاكم بالمحكوم، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة[4].

ويقودنا ذلك إلى استنتاج أساسي هو أنه لا يمكن بناء ديمقراطية بهذا المعنى في ظل القيادات والمؤسسات القديمة التي دعمت وكرست النظم التسلطية والشمولية سواء تلك التي شهدتها نظم الحزب الواحد أو النخب العسكرية5.

فجوهر الديمقراطية هو توسع فرص المواطنين للمشاركة السياسية والاجتماعية في أمور حياتهم ومن ثم يكون من الصعب قبول ما يستدعي تحديد دور المواطنين أو اعتبار زيادة مشاركتهم خطر على الاستقرار السياسي وهذه المشاركة تنظم في إطار هيئات وتنظيمات سياسية، ومهما يكن فالأحزاب السياسية ضرورة في أي نظام ديمقراطي حيث أن هذا الأخير لا يمكن أن يجد عالمه إلا حيث يكون الفرد، يتمتع بحرية في ظل نظام لا يقيد الحرية إلا بالقدر الذي يحقق ممارستها في إطار سلمي6.

في المقابل أصبحت الديمقراطية الخيار الضروري والأسلوب الملائم الذي تدير به النخبة السياسية بما فيها الأحزاب السياسية القوية مجمل النشاط الاجتماعي للأمة، من خلال مبادئها التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية[7] والمتمثلة في: احترام الاختيار الحر للشعب والتداول السلمي على السلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة، احترام حرية التنظيم والتعبير والمعارضة والتعددية السياسية، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والثوابت الوطنية، تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي وأخيرا احترام قوانين الدولة واستقلال القضاء وعدم الجمع بين السلطات في يد واحدة[8].

وجوهر هذا الأسلوب يعتمد إلى حد كبير على تكوين النخبة ذاتها ومدى قابليتها للتجدد وهذا من شأنه تعظيم قدرة النخبة على مشاركة الحكام في صنع القرارات السياسية وفي ضمان تنفيذها، ويتطلب هذا قيام أوضاع مؤسسية تضمن انتظام الممارسة العملية واستمرارها من جهة، ومن جهة أخرى هذا الأسلوب يعني تنشيط الاتصال والحوار بين

1- إسماعيل صبري عبد الله، " الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية "، في: سعد الدين إبراهيم و(آخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص.467.

2- المرجع نفسه، ص.467.

3- المرجع نفسه، ص.467،469.

4- عادل حسين، " المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية "، في سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص.207.

5- المرجع نفسه، ص.ص.208،209.

6- برهان غليون و(آخرون)، حول الخيار الديموقراطي، دراسات نقدية، المرجع السابق، ص.82.

7-أحمد دحماج، " الديمقراطية التعددية والانتخابات في إفريقيا "، السياسة الدولية، العدد: 153، جويلية 2003، ص.ص.45،46.

8- المرجع نفسه، ص.46.

الحاكم والمحكومين، في إطار عقيدة مشتركة، وصولا إلى توازن وتوافق عام[1]، هذا الاتصال يتم عن طريق الأحزاب التي أصبحت تمثل ظاهرة سياسية هامة يصعب التخلي عنها في النظم الديمقراطية[2].

فالديمقراطية لم تتخذ في مسارها الطويل شكلا محددا غير قابل للتغيير رغم أن المبادئ التي تقوم عليها من حيث الدلالة النظرية والتصورية ثابتة، لكنها كمفهوم إجرائي وممارسة يومية تشكلت وتغيرت وفقا لطبيعة المجتمعات وثقافتها وتراثها[3]، فالأحزاب السياسية في الأنظمة الغربية لها أهميتها، حيث تمثل العنصر الديناميكي للنظام بما تساهم به من نشاط في تحديد النظام السياسي واتجاهات الأفكار السياسية فيه، حيث جاءت نتيجة للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي[4]، وبذلك تتجلى العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية السياسية وبين وجود الظاهرة الحزبية، على نحو يجعل من غياب التعدد الحزبي دليلا كافيا على افتقار النظام السياسي للديمقراطية[5].

وتجدر الإشارة إلى أن التعددية الحزبية تعتبر جزء من طبيعة نظم الديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبر كلسن Kelson أن العداء للأحزاب السياسية هو عداء للديمقراطية ذاتها، وأصبحت الأحزاب من أهم العناصر والقوى المؤثرة في النظام الديمقراطي.

1- أحمد حجاج، المرجع السابق، ص.53.
2- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المرجع السابق، ص.227.
3- المرجع نفسه، ص.228.
4- المرجع نفسه، ص.228
5- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص. 166.

حضيت الظاهرة الحزبية باهتمام كبير في المجتمعات المختلفة حتى أصبحت ركيزة أساسية، وبواسطة الديمقراطية تتمكن الأحزاب من كسر احتكار السلطة من طرف نخبة معينة، وتوسيع القنوات التي تسمح للتيارات الحزبية المختلفة بالتعبير عن نفسها كما تسمح بالتداول على السلطة التي تتيح للناخب إبداء رأيه في البرامج السياسية للأحزاب وهذا من شأنه تنمية الوعي السياسي وزيادة مساحة الحرية والديمقراطية.

ولقد ساهمت عوامل عديدة ومختلفة في بلورة الظاهرة الحزبية، حيث ظهرت في المجتمعات الغربية نتيجة مجموعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي ميزتها والتي وفرت مناخا صالحا لقيام الانتخابات، ووفر اختلاف النظم السياسية تعدد التصنيفات وأنواع الأحزاب السياسية.

ومن هنا اعتبرت الأحزاب السياسية، أحد المستلزمات الأساسية للممارسة الديمقراطية لكونها جماعة فرعية داخل نظام سياسي تمتلك وسائل خاصة لتوليد القوة وآداة للعمل الإنساني المنظم تقوم بوظائف سياسية عديدة وواسعة النطاق، تتعدى ما تقوم به البنى السياسية في كثير من الأحوال، فهي تعتبر أدوات للممارسة الديمقراطية.

جاءت الظاهرة الحزبية كمحصلة لمجموعة ظروف أوجدتها، ولقد مرت التجربة الحزبية في الجزائر ومصر بمراحل ليست منفصلة عن بعضها، حيث إمتدت وفق سياق متسلسل يتخللها أحداث وسياسات معينة، ولقد حفز الوجود الاستعماري في الجزائر ومصر(الفرنسي والبريطاني)، الشعوب على اتخاذ النضال السياسي كأسلوب لتحقيق الاستقلال فلقد ارتبط المدلول الحزبي في الجزائر ومصر بالسعي إلى مقاومة النفوذ الأجنبي ونيل الاستقلال من خلال صراعه في مواجهة قوى متعددة داخلية وخارجية.

فلقد ظهرت العديد من التيارات السياسية التي نادت بإصلاح أوضاع الدول المستعمرة، إلا أننا نجد مصر كانت السباقة في ذلك حيث عرفت الحياة الحزبية مبكرا أما الجزائر فقد شهدت تحولا هاما مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين أفرز العديد من الأحزاب السياسية، وساهمت العديد من العوامل الداخلية إقتصادية، سياسية واجتماعية من جهة والأوضاع الدولية من جهة أخرى في بلورة الأحزاب السياسية في كل من الجزائر ومصر.

وعلى ضوء هذا ما هي الخلفية التاريخية لنشأة الأحزاب في البلدين؟، وما هي أهم المراحل والظروف التي مرت بها؟، وما مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في ظهور التعددية الحزبية في البلدين؟.

ستكون الإجابة بمعالجة والموضوع من خلال ما تضمنه **الفصـل الثاني** من مباحث نوردها على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المساهمة في ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر.

المبحث الثالث: البعد الخارجي ودوره في ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر.

المبحث الأول: نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر

لا يمكن الحديث عن الظاهرة الحزبية في الجزائر ومصر دون الرجوع إلى الخلفيات والبوادر الأولى لظهور الأحزاب والتي تمتد وفق مسار طويل وقديم قدم العمل السياسي، الذي أسست له الحركات الوطنية وصولا عند تبني التعددية الحزبية الفعلية التي كرستها الدساتير من الناحية الرسمية في فترات مختلفة واستجابة لظروف وعوامل متعددة.

وبالرغم مما تعرضت له الحركة الوطنية في الجزائر* ومصر، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز العديد من الأحزاب وظهور العديد من التيارات السياسية الوطنية، وسنحاول إبراز الظروف والامتدادات التاريخية في المسار السياسي التي انبثقت من خلالها الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر من جهة والتعرض لمختلف التيارات التي برزت وكيفية خوضها المعترك السياسي في جو خاص بتلك الفترة.

I- ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر:

ترجع نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر إلى مراحل مختلفة يمكن تقسيمها إلى:

1- الأحزاب السياسية أثناء فترة الإستعمار:

إن الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر يدفعنا إلى العودة إلى فترة حاسمة في تاريخ المنطقة والمتمثلة في الفترة الاستعمارية (1830ـ 1962)، والتي شهدت تدهورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا[1]، من جراء المخططات الاستعمارية المدمرة لكل البنى في الجزائر، حيث نجد الشعب الجزائري عانى حالات الفقر والحرمان والجهل والتخلف وكذلك دفع الضرائب الثقيلة ومصادرة الأراضي الخصبة وجعلها ملكا للمعمرين[2].

كما تعرض المجتمع الجزائري خلالها لسياسة التمزيق التي مارسها الإستعمار الفرنسي والتي قلبت كل التركيبة الاجتماعية وعملت على تفتيت الدولة الجزائرية وتفكيك

---

* تشكلت الحركة الوطنية في ظل إفرازات الحرب العالمية الأولى عام 1914-1918، ولقد إختلف الباحثون والسياسيون في تحديد أول بوادر ظهورها، فمنهم من يربط ظهورها بشخصية مصالي الحاج (1898ـ1947) الذي يعد من مؤسسي حزب نجم شمال إفريقيا ومن أبرز الشخصيات الوطنية المطالبة بالإستقلال، ومنهم من يربطها بنضال الأمير خالد(1875ـ1936) الذي صاغ المطالب الوطنية من خلال إنشائه للجنة الأخوة الجزائرية، أنظر: محمد شلوش، " نوفمبر والحركة الوطنية "، الحدث العربي والدولي، العدد: 24 ، نوفمبر2002، ص.36.أنظر كذلك: رابح بلعيد، " الحركة الوطنية الجزائرية "، رسالة الأطلس، العدد:11، من 11 إلى 17 نوفمبر 1996، ص.11.

1- Jean Claude Vatin, Histoire de L'Algérie Française 1830-1962, Paris : Armand Colin, 1983, p.233.

2- عبد العزيز شرف، المقاومة في الواقع الجزائري المعاصر، (بيروت: دار الجيل، 1991)، ص.21.

كل ماله علاقة ببنيان المجتمع الجزائري[1]، من دين ولغة وحضارة وتاريخ وعادات وتقاليد وثقافة وغيرها من مكونات الشخصية الجزائرية[2].

حيث منعت فرنسا الشعب الجزائري من ممارسة حريته الدينية وتقاليده، كما فرضت عليه اللغة الفرنسية من خلال مجموع القوانين التعسفية التي طبقتها الإدارة الإستعمارية بهدف القضاء على معالم الشخصية الجزائرية الإسلامية[3]، لكن الشعب الجزائري لم يستسلم بل قاوم الاحتلال بشتى الأساليب والوسائل[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر عرفت توازن بين المقاومة المسلحة والمعارضة السياسية، وظهر العديد من المحاولات للتعبير عن مطالب الجزائريين بطرق سلمية، فلقد تزعم حمدان خوجة حركة سياسية ضد الاستعمار عرفت "بلجنة المغاربة"، واعتبرت من أولى الحركات السياسية في الجزائر، حيث رفعت شعار القومية وضمت مجموعة من الأعيان والبرجوازيين الجزائريين الذين كانوا على وعي بدورهم السياسي والوطني[5].

وقد بدأت العمل في الخفاء ولكن بعد خرق الفرنسيين للإتفاق الذي أمضي مع الداي حسين*، تأكدت اللجنة من نوايا المستعمر وأعلنت معارضتها المفتوحة للإحتلال وبدأت المقاومة المسلحة أو ما يعرف بالمقاومة الشعبية وبعد التيقن أن ميزان القوى غير متكافئ، تمت العودة للنشاط السياسي[6].

1- المرجع نفسه، ص.21.
2- المرجع نفسه، ص.22.
3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900_1930، ج2، ط3، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1989)، ص.26.
4- المرجع نفسه، ص.27.
5- المرجع نفسه، ص.ص.27،28.
* أمضت حكومة الداي الجزائرية إتفاق في جويلية سنة 1830 مع القائد الفرنسي والذي يقضي بعدم الإعتداء على مقدسات الجزائريين، المرجع نفسه، ص.28.
6- المرجع نفسه، ص.29.

فقد كان الوضع الغير مستقر والغير عادل، مبني على الظلم والجور والطغيان الذي مارسه الاستعمار بهدف الاستيلاء على البلاد ومحو الشخصية الجزائرية التي لها طابعها العربي الإسلامي[1].

وقد زاد الاحتلال الفرنسي من تقوية عزيمة الجزائريين في رد المستعمرين والدفاع عن أرضهم والسعي لاسترجاع سيادتهم، وهو ما استلزم ظهور أشكال وأساليب من المقاومة اختلفت أشكالها وتباينت في أساليبها وتوحدت في هدفها[2].

فظهرت المقاومة الشعبية تحت الزعامة الدينية* التي كانت تمثل الأساس في التحرك ضد القوى الاستعمارية من خلال مقاومة: أحمد باي بقسنطينة، مقاومة المقراني بالقبائل سنة 1871[3]، مقاومة التوارق بالهقار سنة 1881[4]، ومقاومة الشيخ بوزيان بالزعاطشة سنة 1848، الشيخ الحداد، مقاومة لالا فاطمة نسومر، بوعمامة....وغيرهم كثير[5]، غير أن أن كل هذه المقاومات لم تستطيع تحقيق الهدف المرجو نظرا لقوة العدو من جهة واعتماده على سياسة فرق تسد من جهة أخرى[6].

وتبقى مقاومة الأمير عبد القادر (1832_1848)، أبرز محاولة فتحت الباب أمام المقاومة المنظمة وكانت النواة الأولى لكل مقاومة حتى ثورة نوفمبر 1954[7].

فالأوضاع التي عاشتها الجزائر، لم تمنع عددا من الجزائريين من خوض المجال السياسي وساعدهم على ذلك نشوء الصحافة في الجزائر وظهور شخصيات متأثرة بتجارب وخبرات الحرب العالمية الأولى، أثرت على بيئة وبنية الأحزاب السياسية في الجزائر[8].

1-مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2002)، ص.11.

2- Mahfoud Kaddache, Djillali Sari, L'Algérie Resistances (1830-1962), Alger: O.P.T, 2002, p.16.

* يذهب بعض الباحثين إلى التفريق بين الدين والوطنية في الجزائر، ويرون أن المقاومة التي دامت منذ 1830 إلى العشرينيات من القرن الماضي كانت مقاومة دينية أما المقاومة الوطنية، فلم تظهر إلا خلال العشرينيات وبالضبط عند إنشاء نجم شمال إفريقيا عام1926، هذا الحزب قام على المفهوم السياسي للمقاومة، ومن ثم المفهوم الوطني بدل المفهوم الديني، أنظر: أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، (بيروت: دار الغرب الإسلامي،1996)، ص.12.

3- المرجع نفسه، ص.16.

4- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.10.

5- Mahfoud Kaddache, op.cit, p.17.

6- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص.151.

7- جيلالي يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830_1962، (القاهرة: دار المعرفة، 1999)، ص.30.

8- جيلالي يحي، المرجع السابق، ص.31.

فلقد أخذت الحركة الوطنية التي انبثقت منها معظم الأحزاب السياسية والجمعيات في الجزائر تتطور وتتضح إتجاهاتها، فمع تطور الأساليب الإستعمارية وتغيير سياستها تغيرت أساليب المقاومة، فقد تم الانتقال من المقاومة الشعبية إلى المقاومة السياسية، التي قادتها النخبة الجزائرية التي تلقت تعليما في المدارس الفرنسية، ووقفت على حقيقة التباين والاختلاف في الحقوق وانعدام المساواة وهو ما دفعهم للتعبير عن رفض هذا الواقع من خلال الوسائل الدعائية والسياسية من صحافة وأحزاب[1].

فقد عملت الحركة الوطنية على إيجاد أسلوب جديد للتعامل مع الطرف الآخر، حيث سعت إلى رسم معالم الدولة الجزائرية المسلوبة، ثم الانتقال للكفاح المسلح لتجسيدها عمليا[2]، حيث جاءت برامج الأحزاب السياسية في تلك الفترة بمختلف اتجاهاتها مترجمة لإستراتيجية تعامل الدولة الجزائرية مع الاستعمار، سنتعرض لأهم هذه التيارات السياسية وما تضمنته من أفكار ومطالب :

أولا: تيار نادى بالإصلاحات من الداخل: حيث نجده ركز على المطالب الفئوية للنخب الشبه المندمجة في النظام الاستعماري ونجد على رأسها:

- كتلة المحافظين: هذه المجموعة تشكلت من النخبة المثقفة باللغة العربية والفرنسية والتي تأثرت بما كان يجري في المشرق العربي، تركزت مطالبهم[3]حول:
  1- المساواة في التمثيل النيابي بين الفرنسيين والجزائريين.
  2- إلغاء قانون "الأهالي".
  3- معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.
  4- احترام التقاليد والعادات الجزائرية.
  5- استرجاع العمل بالعدل الإسلامي للمسلمين[4].
- كتلة النخبـة: ظهرت في نفس فترة ظهور المحافظين عام1908 وجمعت في صفوفها الفئة المتعلمة تعليما فرنسيا والمتأثرة بالحضارة الأوروبية، ولقد ابتعدت الفئة عن

1- المرجع نفسه، ص.32.
2- يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائريـة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص.23.
3- صلاح العقاد، المغرب العربي في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر_ تونس_ المغرب الأقصى، (مصر: مكتبة الأنجلو مصرية، 1993)، ص.287.
4- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.34.

مطالب الشعب الجزائري وجاءت مطالبها كالأتي:

1. تعليم الجزائريين اللغة والحضارة الفرنسية.
2. قبول مشروع التجنس وقانون التجنيد الإجباري.
3. المناداة بالزواج المختلط والمساواة الكاملة مع الفرنسيين[1].

واستمرت هذه الكتلة إلى سنة 1919 وبعد الحرب العالمية الأولى إنفجرت من الداخل لتظهر للوجود تشكيلات سياسية حزبية مختلفة صنفها الباحثون[2] إلى:

- الحركة الإصلاحية : بزعامة الأمير خالد الذي يعتبر أول من خاض في هذا الميدان ويعتبر رائد الحركة الوطنية الجزائرية، حيث رفع شعار مضاد للتجنس وكان برنامج حركته منافيا تماما لبرنامج كتلة النخبة ومتطورا على برنامج المحافظين[3]، وترتكز محاوره حول:

1. تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بالتساوي مع المعمرين.

2. المساواة في الخدمة العسكرية.

3. حق الجزائريين في المناصب وتطبيق إجبارية التعليم على الجزائريين.

4. حرية الصحافة والجمعيات وتطبيق مبادئ الفصل بين الدين والدولة[4].

كما قام الأمير خالد بتكوين وفد يطالب بتطبيق مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون على الجزائر لإعطاء شعبها حق تقرير المصير وإلغاء القوانين الاستثنائية[5].

خاصة بعد أن أعلن الأمير خالد بصراحة مطلب الاستقلال*، واعتبرته السلطات الفرنسية مطلب خطير يسعى لزعزعة الحكم الفرنسي في الجزائر، ولذلك صدر قرار فرنسي بإبعاده من الجزائر في جوان 1923 إلى دمشق، وهكذا بدأ التفكير في إيجاد مجال

1- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص.187.
2- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.35.
3- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, 2 ed, Alger : ENAL, 1993, p.p. 47,48.
4 - Ibid, p.49.
5- Ahmed Mahsas, Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie, De La Guerre Mondiale a 1954, Alger : Edition : Barkat,1990, p.44.

* في جانفي 1922 أنشأ الأمير خالد حركة سياسية تحت إسم "الإخاء الجزائري" جاءت بمطالب أكسبتها شعبية كبيرة وإستخدمت جريدة الإقدام لكشف نوايا المستعمر ضد الشعب الجزائري ولقد إنقسمت إلى قسمين بعد نفي الأمير خالد إلى المشرق، قسم واصل عمله السياسي مع القائد ابن تهامي وقسم إنتقل إلى مرحلة الإستعداد لأخذ الإستقلال بالقوة، أنظر: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.40.

وأسلوب جديد يتم وفقه تحقيق الأهداف المرجوة[1].

- الحركة الإندماحية : عرفت هذه الحركة اتجاهين:

1- الحزب الليبرالي: ظهر بزعامة بن جلول عام 1927 ويعتبر نسخة لاتجاه النخبة، إذ نجده يحمل نفس المطالب والتي تتمحور حول إلحاق الجزائر بفرنسا دون مراعاة الأحوال الشخصية[2].

2- الحزب الشيوعي الجزائري: يضم نخبة إندماحية شيوعية، جذوره مرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنسي، يحتوي على عناصر كبيرة من المهاجرين العمال، وهذه الفئة تتبنى التركة الثقافية الاستيطانية الفرنسية[3] واعتمادها كمنطلق لبناء دولة جزائرية ومن هنا نستنتج أن الأحزاب السياسية في الجزائر بدأت تتبلور إبتداءا من عام1927.

ثانيا: التيار الإصلاحي: هذا التيار مثلته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست رسميا سنة 1931 على يد الإمام عبد الحميد بن باديس (1889 ـ1940)[4].

لقد احتلت جمعية العلماء مكانة خاصة ووقفت ضد الطرقية ودافعت على مقومات الدولة الجزائرية المسلمة كاللغة العربية والهوية الوطنية[5].

وقد أعلنت الجمعية عن طابعها الغير سياسي*، إلا أن الظروف المحيطة بها وبالوطن آنذاك فرضت عليها الخوض في المسائل السياسية، شعورا منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها باعتبارها جمعية تخوض صراعا مع استعمار يهدف إلى تقويض الجزائر وطنا ومجتمعا[6].

1- المرجع نفسه، ص.40.

2- جيلالي يحي، المرجع السابق، ص.31.

3- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص.112،115.

4- رابح بلعيد، "العقد الحاسم 1927ـ 1937... وميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، رسالة الأطلس، العدد: 106، 07 إلى 13 أكتوبر 1996، ص.11.

5- صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي 1830ـ1962، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1972)، ص.42.

* حيث نصت المادة رقم (03) من القانون الأساسي لجمعية العلماء على إمتناعها عن أية ممارسة سياسية، إلا أن الشعار الذي اتخذته وعملت به الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني، شكل برنامجا دينيا وثقافيا وسياسيا، وبذلك وجدت الجمعية نفسها في ميدان العمل السياسي، كما تمكنت من التحرك في إطار قانوني، ومن ثم تجنبت المصير الذي لقيته بعض الأحزاب السياسية التي جهرت بالعداء للإستعمار فأسرع إلى حلها وتشتيت شملها، أنظر: الطاهر العمري، " إشكالية الفهم كزاوية لكتابة تاريخ الإستعمار الفرنسي بالجزائر "، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد: 02، مارس 2003، ص.104.

6- محمود قاسم، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحزب التحرير الجزائرية، (مصر: دار المعارف،

وقد دخلت الجمعية معترك السياسة من خلال مشاركتها في المؤتمر الإسلامي عام 1936، الذي تجمعت فيه معظم القوى الوطنية والسياسية ماعدا حزب نجم شمال إفريقيا وجاءت مطالب جمعية العلماء الإصلاحية التي ركزت أساسا على الحفاظ على الذاتية والهوية الجزائرية الإسلامية[1].

ونجد شارل روبير آجرون يقول: "وما من شك فإن العلماء في مناخ المعارضة القوي من أعوام 1933 حتى 1936 قد وطدوا نفوذهم ووجهوا الرأي العام الإسلامي لصالحهم"[2]، وتحمل الجمعية برنامجا أهم ما جاء فيه :

1. دعوة الشعب للمطالبة بحقوقه المهضومة[3].
2. الحفاظ على الهوية الوطنية والشخصية الإسلامية للشعب الجزائري من خلال صياغة عناصر تكوينه من دين ولغة وعادات وتقاليد[4].
3. إحياء الدين وتطهيره من البدع والخرافات ومحاربة الجهل والطرقية والإلحاد والتبشير[5].
4. رفض الإدماج وإذابة الأمة الجزائرية في المجتمع الفرنسي[6]، ولقد إستعملت في ذلك العديد من الأساليب والوسائل المتمثلة في الخطب والصحافة والتعليم والجمعيات الأدبية والثقافية والنوادي[7].

ولذلك شكلت بعثا فعالا للروح الوطنية وعملا سياسيا أشد فعالية وأثرا وشكل خطر على الوجود الفرنسي، مما ساعد على رفع قدرات وإمكانات الجزائريين في مقاومة الإستعمار وإضعاف قدراته على طمس الجزائر العربية المسلمة[8].

1986)، ص.02.

1- المكان نفسه.

2- شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تـ: عيسى عصفور، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982)، ص.142.

3- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص.ص.171،173.

4- المرجع نفسه، ص.174.

5- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص.ص.76،77.

6- تركي رابح، المرجع السابق، ص.67.

7- كمال عجالي، " مساهمة العلماء المسلمين في الحفاظ على الهوية الوطنية "، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد: 16، ديسمبر 2001، ص.106.

8- المرجع نفسه، ص.107.

ثالثا: التيار الثوري: هذا التيار مثله كل من:

1-حزب نجم شمال إفريقيا: الذي أنشئ في مارس 1926، برئاسة مصالي الحاج، وقد مورست عليه ضغوط من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي لمحاولة احتوائه[1].

وكان مشروع الحزب يتكون من جزئين:

الجزء الأول: عبارة عن مطالب اجتماعية أهمها:

- إلغاء قانون الأهالي وإطلاق سراح المعتقلين.
- إلغاء المناطق العسكرية وتعيين الجزائريين في المناصب.
- تعليم اللغة العربية وإسترجاع مكانتها.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في تطبيق القوانين الاجتماعية[2].

الجزء الثاني: ويضم مطالب ثورية ويشمل على:

- فكرة الوطنية: بإعلان الاستقلال الكامل للجزائر وانسحاب جميع قوات الاحتلال وإنشاء جيش وطني.
- فكرة الإشتراكية: بالدعوة إلى تأميم الأراضي والممتلكات الكبيرة التي أخذها المعمرون[3].

إعتبرت السلطات الفرنسية هذه المطالب بمثابة إعلان الحرب ومن هنا بدأت ملامح ثورية الحزب تظهر[4]، وهذا ما جعل الإستعمار يعمل على مضايقة زعمائه وإعتقال ناشطيه ناشطيه وحله*.

1- رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص.11.
2- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.41.
3- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص..154
2-المرجع نفسه، ص.155.
* لقد أدى حل الحزب الى إعادة بعثه من جديد تحت تسمية نجم شمال إفريقيا المجيد، واستمر في ممارسة الحياة السياسية الى غاية 25 جانفي1937، حيث أصدر الأمر بحله، لكنه واصل نشاطه من خلال جريدة الأمة وظهر من جديد تحت اسم أحباب البيان ثم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، انظر: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.43.
3- المرجع نفسه، ص..43
4- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج1، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص. ص.88،89.
5- المرجع نفسه، ص.89.
6- مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص.43.

2-حزب الشعب: أنشيء في 11 مارس 1937 في باريس، يعتبر نسخة منقحة من حزب شمال إفريقيا، إلا أنه تخلى عن طموحاته للدفاع عن شمال إفريقيا وكرس عمله في الجزائر[1].

برنامجه السياسي تمحور حول أهداف تمثلت في:

- رفض ربط الجزائر بفرنسا قانونيا وسياسيا وتاريخيا.
- حزب الشعب يعمل على تحرير الجزائر تحريرا كاملا.
- معارضة مشروع بلوم فيوليت، والقاضي بمنح الجنسية الفرنسية لفئة من الجزائريين قدرت بحوالي عشرين ألف[2].

3-حزب إنتصار الحريات الديمقراطية : أنشيء عام 1939 ليحل محل حزب الشعب المنحل، ونتيجة للظروف التي أنشيء فيها والمتميزة بآثار الحرب العالمية الثانية برزت الوعود الكاذبة للمستعمر، والتي لم تزد الوضع إلا تعقيدا[3]، وهذا ما جعل عناصر الحزب تراهن على تحقيق الاستقلال بالكفاح المسلح في مؤتمر فيفري1947[4].

وهناك من المؤرخين من يرجع الفضل في تفجير ثورة نوفمبر1954*، إلى ما قرره ناشطو حركة انتصار الحريات الديمقراطية الباقون في المنظمة الخاصة**، والتي جسدت أولى البوادر العملية للعمل الثوري[5].

وتزامنت مطالب الحزب مع التطورات الدولية ومضي الشعوب في حق تقرير مصيرها وإنتهاج خيار المواجهة المسلحة في البلدين المغرب وتونس، وكذا الحركة الإنقلابية التي قام بها عبد الناصر في جويلية 1952 ضد القصر والإنجليز وإنهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو بالفيتنام، كل هذا دفع للتحرك السياسي في الجزائر لتجسيد الحياد

---

*ظهر جدل سياسي بين المؤيدين للتعجيل بالثورة والشروع في التحضير للعمل العسكري وعلى رأسهم محمد بلوزداد، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، الأمين دباغين والمتحفظين الذين يرون أن الوقت لم يحن بعد لاختيار النهج الثوري وهو التيار الذي رعاه ومثله رئيس الحركة مصالي الحاج، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.320.

** تأسست المنظمة الخاصة سنة 1947 بقيادة محمد بلوزداد وأصبحت الجناح العسكري للحزب، وإعتبرت جهاز تحضير الثورة المسلحة، دون أن يسمح لها المساس بشرعية الحزب ولا إلحاق أي شبهة به.

5- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص.321.

الثوري وهو ما أدى إلى ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل***، بقصد وضع الترتيبات الخاصة بالإعلان عن إنطلاق الثورة وميلاد حزب جبهة التحرير الوطني دون إقصاء لأي طرف[1].

فالصراعات التي ظهرت في الواقع عبرت عنها تيارات مختلفة: وطني ليبرالي وطني اشتراكي، وطني إصلاحي، عمالي شيوعي، تروتسكي، كل هذه التيارات إنصهرت في جبهة التحرير الوطني[2].

2-الأحزاب السياسية ومرحلة الإستقلال :

كما هو الحال لمختلف الحركات الثورية والتي واجهت الاحتلال، فإن تراجع القوات الاستعمارية عن بلاد معينة يتم لصالح القوى الوطنية التي تقود عملية التحرير

وتمارس نشاطها الثوري[3].

فلقد عرفت الجزائر عقب استقلالها، أزمة حادة اصطلح على تسميتها أزمة صيف 1962 أو حرب الولايات، كان طرفاها: قيادة الأركان العامة للجيش بقيادة العقيد هواري بومدين من جهة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعلى رأسها يوسف بن خدة أدت للعديد من الاضطرابات، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها الخلفيات الإيديولوجية للمجموعات السياسية المختلفة التي احتوتها جبهة التحرير الوطني في إطار الثورة التحريرية عام 1954، بالإضافة للاختلاف من حيث الانحدار الاجتماعي والجهوي للنخب الحاكمة[4].

فما هي خلفيات هذه الأزمة؟ وهل كانت تهدف لإسكات الأصوات المعارضة وجعلها تنشط في الخفاء وتقوي نفسها إلى أن يحين الوقت وتخرج للوجود في أول بادرة

*** أنشئت بتاريخ 23 مارس 1954 بمبادرة من الحياديين من حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وبعض المركزيين لمحاولة توحيد أبناء الحركة والمحافظة على القاعدة متماسكة لعقد إجتماع "مجموعة 22"، بتاريخ 25 جوان 1945 تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد، أهم ما خلصت إليه ضرورة القيام بثورة مسلحة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية، أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.ص.354،355.

1- Benjamain Stora, Algérie, Histoire Contemporaine 1830-1988, Alger: Editions Casbah, 2004, p.p.116,117.

2- عبد القادر خمري، " الإستقلال والرجوع إلى الوجود "، الحدث العربي والدولي، العدد: 21، جويلية ـ أوت 2002، ص.07.

3- عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، (رسالة ماجستير: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 1992)، ص.29.

4- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.ص.475، 502.

للتغيير رافعة شعار الديمقراطية والتعددية الحزبية؟

لم تقض مرحلة الكفاح المسلح والمتميزة بالتجنيد والتوحد لمواجهة الاستعمار الفرنسي وسياساته العسكرية ومراوغاته السياسية الهادفة إلى قمع الثورة وإخماد شعلتها فكل ما كان ظاهر للعيان من انسجام وتنافس ووحدة لم يكن إلا شكليات، حيث برزت الخلافات العميقة ومتعددة الجوانب والمستويات، ويرجع الخلاف الناشب بين طرفي الأزمة والذي لم يكن إلا وليد جملة من التراكمات والترسبات التي أفرزتها الممارسات الانعزالية للقادة على اختلاف مناصب قياداتهم بين السياسي والعسكري، غير أن تأجيل الخلافات لم يكن يعني تجازوها بل كان تعطيلا لبروزها إلى حين تحقيق الإستقلال[1].

فبعد ان استعادت الجزائر سيادتها على أراضيها ووضعت الأسس لمؤسساتها وكانت جبهة التحرير الوطني أبرز هذه الأسس وأوضح معالمها، وسيطرت على الهيئات والأجهزة المنشأة وفقا لاتفاقيات إيفيان، مرورا بإعلان وقف إطلاق النار في مارس

1962[2]، حيث أوكل للجهاز التنفيذي المؤقت تسيير أمور الجزائر إلى غاية إجراء الإستفتاء[3].

كل هذه الانتصارات لم تمنع الانقسامات التي ظهرت في صفوف جبهة التحرير بين مختلف النخب التي قادت ثورة التحرير في سبيل السيطرة على مقاليد الحكم[4]، فقد أدت الانشقاقات بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إلى إعلان بن خدة عزل هواري بومدين بتاريخ 30 جوان 1962.[5]

عندما تعارضت أهداف الحكومة المؤقتة والرامية إلى المحافظة على السلطة عن طريق استعمال سلطة حزب جبهة التحرير، مع أهداف قيادة الأركان الطامحة إلى تغليب كفة العسكريين في مواجهة السياسيين[6].

1- المرجع نفسه، ص.502.

2- بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ1967، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987)، ص.114.

3- عبد الله الزبيري، النخبة السياسية في الجزائر، (رسالة ماجستير: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، نوفمبر 2001)، ص.ص.75،76.

4- المرجع نفسه، ص.76.

5- عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962_1980، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص.115.

6- Ramdane Redjala, L'opposition en Algérie de Puis 1962 : Le PRS, le CNDR, Le

فالتحالف الذي عقد بين بومدين وبن بلة جاء نتيجة الحاجة المتبادلة بينهما فكلاهما كان يبحث عن استكمال ما ينقصه من الآخر، فالعسكري يحتاج إلى المرجعية التاريخية والسياسي كان يدرك أن القوة الفعلية التي كان يكسبها بومدين لن يجد عنها بديلا[1].

فخلال نقاش المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس من 27 ماي إلى 7 جوان 1962 طغت الخلافات حول أسماء القيادة السياسية الجديدة التي تستلم السلطة وتشكل المكتب السياسي، وفي هذا الجو المشحون بالتوتر زحف بومدين بجيش الحدود، وقد حدثت مواجهات مسلحة كانت أعنفها المواجهات التي حصلت في 31 أوت 1962 عند دخول العاصمة التي كانت تحت سلطة جيش الولاية الرابعة، نتج عنها سقوط أكثر من 1000 قتيل[2].

وهذا ما أدى بالشعب الجزائري إلى الخروج للشوارع منددا بما حصل وهكذا اضطر أعضاء الحكومة المؤقتة للانسحاب[3]، وبدأت الأزمة تنفرج لصالح المكتب السياسي المدعم من طرف الجيش.

غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه هو هل انتهى الصراع عند هذا الحد في دولة مستقلة حديثا لها مؤسسات تضمن الحد الأدنى من الممارسة السياسية السلمية؟

- **ممارسة النشاط الحزبي مابين ظاهرتي الحزب الواحد والتعددية الحزبية:**

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، فقد تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب له اتجاه اشتراكي كرسته نصوص مؤتمر طرابلس 1962[4]وقد استمر نظام الحزب الواحد في الجزائر من 1963 إلى غاية 1989.

FFS, Alger : Edition Rahma, 1991, p.p.28.29.

1 -Ibid, p.30.

2- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص.121.

3- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص.121.

4-إسماعيل قيرة و(آخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.ص.103،104.

وقد مرت مرحلة نظام الحزب الواحد في الجزائر بثلاث فترات هي :

1-الحزب الواحد في عهد أحمد بن بلة (1963ـ1965) :

جاءت أول ممارسة لحكم الحزب الواحد وتحديد مهامه جلية في نصوص دستور 1963*، كما جاء في ميثاق الجزائر أن الدولة، كوسيلة لتسيير البلاد منشطة ومراقبة من قبل الحـزب الذي يضمن سيرها المنسجم والفعال فالحزب هو القوة التـي تقود الشعب وتوجهه[1].

ورغم التأكيد نظريا على قيادة الحزب للشعب وتبعية الدولة له، فقد ساهم دستورعام1963في تكريس سياسة الحزب الواحد[2]، وإعطاء سلطات رئاسية واسعة مهدت للرئيس اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتكريس سلطاته الرئاسية[3]، مثل إفراغ الساحة السياسية من منافسيه وتكريس مبدأ سيادة الحزب الواحد، والإطاحة بكل معارضة، حيث تم إقصاء عدد من الشخصيات عن الحزب منهم محمد بوضياف والذي تزعم أول حزب معارض تمثل في الحزب الثوري الاشتراكي في 20 سبتمبر1962، إلا أن هذا الحزب لم يستمر أعضاؤه بل إنظموا إلى النظام الحاكم، إلى أن تم حله نهائيا بعد 18 سنة من النشاط[4].

كما قام حسين أيت أحمد بتأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية ونظم مقاومة مسلحة في جبال القبائل بمساهمة بوضياف، وقد تم إلقاء القبض عليه وإيداعه السجن إلى غاية فراره منه سنة 1966، واستمر في المعارضة خارج البلاد إلى أن عاد عند إقرار التعددية واعتمد حزبه رسميا[5].

---

* نص دستور 1963 على أن: " حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الواحد، يحد سياسة الأمة، ويوحي بعمل الدولة... وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الإشتراكية في الجزائر... وأنه يرسم سياسة الأمة ويوجه عمل الدولة ويراقب عمل الجمعية الوطنية والحكومة ويعكس الأماني ويشخص المطامح العميقة للجماهير التي يقودها"، أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (دستور الجزائر لسنة 1963، المادتين24ـ25).

1- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1993)، ص.104.

2 -Jean Leca, Jean Claude Vatin, L'Algérie Politique, Institutions et Régime, Paris:Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, Septembre1975, p.p.59,61.

3- سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص.105.

4 - Ramdane Redjala, op.cit, p.p.52,53.

5 -Ibid,p.53.

كما عمل بن بلة على تقليص مهام الجمعية الدستورية، حيث سيطر على صناعة القرار حيث شكل حكومة جديدة وجاء تصديق الجمعية الدستورية عليها مجرد إجراء شكلي[1]، كما شهدت نفس الفترة صراعا حول طبيعة وتركيبة الحزب، فخيضر كان يرى بناء حزب على أساس جماهيري، في حين بن بلة كان يدعو لبناء حزب طلائعي[2].

إلا أن جوهر الصراع كان قائما حول رغبة توطيد بن بلة في الحزب والدولة معا من خلال إنفراده بسلطات مطلقة وإحتكاره لها[3]. وهذا ما مهد الطريق أمام الجيش لكي يقوم بملء الفراغ على مسرح الأحداث السياسية.

2-فترة الأحادية في عهد هواري بومدين (1965_1978) :

في 19 جوان 1965 أطاح قائد الأركان العامة للجيش بأول رئيس الجمهورية الجزائرية[4]، ليستخلفه بهيئة بديلة لم يكن منصوص عليها في نصوص وقوانين الجمهورية حيث حل مجلس الثورة محل الرئيس، وقد تم ذلك تحت شعار العودة للحكم الجماعي وإنهاء الممارسات الفردية[5]، والسعي لتصحيح أخطاء بن بلة، حيث جاء في بيان مجلس الثورة:"إن قائمة الأخطاء طويلة...فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني والتلاعب بأموال البلاد ورجالها، وأرتكز على الفوضى والكذب... كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة أخرى... إن بن بلة رفع القناع عن الخداع والمغامرة والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين"[6].

ووفقا لهذا قام بومدين بإلغاء العمل بدستور 1963، ولم يعترف بميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1963، كما أعلن على أن مجلس الثورة سيقوم بتصحيح الأوضاع داخل جبهة التحرير ويعمل على تحويلها لحزب ديناميكي وطليعي وثوري يعمل وفقا لمبادئ المركزية الديمقراطية، ويضم مناضلين متمرسين[7].

فقد حرص النظام الجديد على أن يتفرد بعملية تشكيل القيادة العليا للحزب ومن هنا

1- نبيه الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، السياسة الدولية، العدد: 64، أفريل 1981، ص.28.

2 -المرجع نفسه، ص.28.

3- إسماعيل قيرة، و(آخرون)، المرجع السابق، ص.104.

4- Jean Leca, Jean Claude Vatin,op.cit, p.294.

5 -William B.Qundt, Société et Pouvoir en Algérie, La Décennie des Rupture, Alger:Casbah Edition,1999, p.34.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مجلس الثورة، الصادر بتاريخ: 19 جوان 1965.

7 -Jean Leca , Jean Claude Vatin, op.cit, p.28.

نستشف التناقض، حيث أن مجلس الثورة الحاكم، وإن كان يستمد سلطاته بتفويض من حزب جبهة التحرير، إلا أنه ينفرد بمهمة الإشراف على عملية تحول الجبهة إلى حزب طليعي ثوري[1].

ومنذ منتصف السبعينيات ظهرت ضرورة تتمثل في إرساء قواعد مؤسسية تؤدى من خلال الاستشارات الشعبية، لإضفاء الشرعية اللازمة على النظام السياسي القائم وكان يعني الانتقال من مرحلة الوجود المهيمن على المسرح السياسي إلى مرحلة الوجود الشرعي المرتكز على التأييد الشعبي[2]، من خلال: تأكيد أولوية الحزب، التميز الصريح بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، إضفاء التكامل بين الأجهزة، والاعتماد على الانتخاب بدل الاختيار عند التعيين في المراكز القيادية للحزب[3].

إلا أننا نلمس إستمرار وتكريس لسلطة وصلاحيات رئيس الجمهورية، فقد تحكم بومدين في مقاليد السلطة عن طريق رئاسته لمجلس الثورة من جهة وإحتكاره لرئاسة السلطة التنفيذية وأمانة الحزب ووزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة من جهة أخرى[4].

وقد كرس دستور 1976 ذلك من خلال المادتين (94ـ95) حيث نصت على أنه:"... يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد..."، "... حزب جبهة التحرير هو الحزب الواحد في البلاد وهو الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا الذين تحدوهم المثل العليا للوطنية الاشتراكية، والذين يتحدون بكل حرية ضمنها، طبقا للشروط المنصوص عليها في القوانين الأساسية للحزب... ومناضلو الحزب المختارون من العمال والفلاحين والشباب يصبون إلى تحقيق هدف واحد وإلى مواصلة عمل واحد غايته القصوى انتصار الاشتراكية..."[5].

وأهم اختصاصات الحزب الواحد وفقا لما سبق :

- ضمان تنفيذ الأهداف التي ترمي الاشتراكية تحقيقها وهي دعم الاستقلال الوطني وتحرير الإنسان من أساليب الاستغلال وترقيته.
- قيادة الشعب وتنظيمه والسهر الدائم على تعبئته لتحقيق تنمية البلاد والنجاح في بناء

---

1 -Ibid, p.28.

2- نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص.31.

3- المرجع نفسه، ص.32.

4- عبد الله زبيري، المرجع السابق، ص.52.

5- الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، (دستور الجزائر لسنة 1976: المادة 94ـ95).

الاشتراكية وتوجيه السياسات العامة، والترشيح للوظائف العليا الدولة، والموافقة على الاتفاقيات التي يبرمها رئيس الجمهورية[1].

فالحرص على إبقاء صيغة الدولة الشمولية أحادية الحزب كإطار تستمد منه الشرعية، بالإضافة لضبط ممارسة السلطة والحد من نمو قوى المعارضة داخل النظام أو خارجه من خلال احتكار القيادة السياسية ووسائل العنف[2]، مع تثبيت دور الدولة على حساب بروز الجبهة كحزب طلائعي وهمزة وصل بين الشعب والحكومة[3].

3- الظاهرة الحزبية في عهد الشادلي بن جديد(1979-1989):

بعد وفاة الرئيس بومدين بدأ الصراع على السلطة بين اتجاهين متعارضين الجناح الدبلوماسي لعبد العزيز بوتفليقة، وينادي بدعم مهام الدولة واختيار المسؤولين لها ضمن أعضاء المكتب السياسي، أما الجناح الثاني لمحمد الصالح يحياوي فإنه يؤكد على فكرة أولوية الحزب وضرورة تفرغ جميع أعضاء المكتب السياسي للمهام الحزبية وأن يضم الطاقم الحكومي أعضاء من اللجنة المركزية وليس المكتب السياسي للحزب[4].

وقد جاءت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع على السلطة لصالح الشاذلي بن جديد والذي أعلن في 08 مارس 1979 عن تشكيل الحكومة الجديدة[5]، حيث قام بإجراء تعديلات على مستوى الجهاز المركزي للحزب وإعادة توزيع المهام داخل المكتب السياسي بهدف الحد من نشاطه، فقد نص القانون الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني على أن المكتب السياسي هو الجهاز التنفيذي للجنة المركزية وهو مسؤول أمامها، كما أن أعضاء المكتب السياسي هم أيضا مسؤولين أمام الأمين العام فيما يتعلق بإنجاز المهام التي تقع عليهم في مقابل التوسيع من مهام ومسؤوليات اللجنة المركزية للحزب[6].

وتنقسم فترة الشاذلي بن جديد إلى مرحلتين: الأولى إمتدت منذ 1979 إلى 1988 حيث شهدت إستمرار تنظيم الحزب الواحد وفقا لدستور 1976، وإن قام الرئيس بالعمل على تخفيف الطابع الفردي للحكومة والإدارة العليا، وقد تبلورت سياسة الرئيس من خلال

1- Achour Cherfi , La Classe Politique Algérienne, Alger, Editions : Casbah, 2001,p.368.

2- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.123.

3- المرجع نفسه، ص.124.

4- نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص.36.

5- المرجع نفسه، ص.36،37.

6-هناء عبيد، "أزمة التحول الديموقراطي في الجزائر"، في: أحمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004)، ص.ص.138،139.

ثلاث محاور هي: الإنفتاح والمصالحة الوطنية وإعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد وتطهير الحياة السياسية والإقتصادية من الفساد[1].

وقد بدأت **الإصلاحات الدستورية والسياسية** في المرحلة الأولى من حكم الرئيس بن جديد في عام 1988 والتي تمثلت في:

- دعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاح، من خلال ما نصت عليه المادة (05) من دستور 1976 بعد التعديل، وسلطة الرجوع مباشرة للشعب.
- رفض إحتكار السلطة وتقسيمها بين الرئيس والحكومة والبرلمان تأكيدا للتوجه الإصلاحي[2].
- إلغاء القاعدة التي تجعل الرئيس يجسد القيادة السياسية للحزب والدولة.
- فصل الدولة عن الحزب وهو ما منح الاستقلالية لرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات التي وعد بها ومن بينها إعلان دستور1989 الذي جاء لتأسيس شرعية جديدة[3].
- إنهاء الدور السياسي للجيش وإلغاء نص الذي يعطيه دورا في بناء الاشتراكية[4].
- صدور عدة قوانين تؤكد الاتجاه الجديد نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية أبرزها قانون الجمعيات السياسية الذي أنهى احتكار حزب جبهة التحرير السلطة[5].

وهذا ما ساعد على إيجاد إطار لإجراء أول انتخابات تعددية بعد إعلان التعددية الحزبية، إلا أن إيقاف العملية الانتخابية واستقلال الرئيس ، أفسح المجال لتدخل المؤسسة العسكرية، وبذلك انتهت المرحلة الثانية من حكم بن جديد في جانفي 1992، حيث عرفت الجزائر أزمة سياسية حادة نجمت عنها دوامة من العنف[6].

1- المرجع نفسه، ص.138.
2- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.125.
3- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص.ص. 108،109.
4- المرجع نفسه، ص.109.
5-هناء عبيد، المرجع السابق، ص.139.
6- المرجع نفسه، ص.140.

II- إنبعاث الظاهرة الحزبية في مصر:

إن الأحزاب السياسية ليست شيئا جديدا على مصر، تعرفه لأول مرة فقد وجدت هذه الأحزاب منذ زمن بعيد[1]، وترجع جذور الأحزاب السياسية في مصر إلى نهاية القرن التاسع عشر، ففي هذه الفترة استخدمت كلمة حزب بمعناها الحديث[2].

وتعود بداية التنظيمات السياسية كما يقول هالبارنHalpern في مصر إلى الجمعيات السرية السياسية، التي وجدت في نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر، وقد تكون الحزب الأول في بداية الأمر في صورة جمعية سرية* في أفريل 1879 ونتيجة الاتصال بينها وبين تنظيم الجيش أعلن عن قيام الحزب الوطني الذي عرف أحيانا بإسم الحزب الأهلي أو حزب الفلاحين الذي قاده "أحمد عرابي"[3].

ويعتبر عام 1907 من الأعوام الهامة في دراسة نشأة الحياة السياسية وتطور الأحزاب السياسية في مصر، حتى أن البعض يعتبره البداية الحقيقية للأحزاب السياسية فقد شهد هذا العام مولد الأحزاب الثلاثة التي لعبت أدورا هامة على مسرح الحياة السياسية المصرية حتى ثورة 1919 وهي الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية وحزب الأمة الذي كان حزب الصفوة ويضم كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي يعكس آراء الخديوي ومصالحه[4].

ويعتبر الكثير من المؤرخين، مثلما يشير الأستاذ يونان لبيب رزق في كتابه حول الأحزاب السياسية في مصر، أن حزب الأمة الذي ولد في سبتمبر 1907 هو أول حزب سياسي بالمعنى الحديث، حيث سبق الحزب الوطني الذي أسسه:" مصطفى كامل" في ديسمبر من العام نفسه[5].

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات للأحزاب السياسية في مصر:

1-كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، (الإسكندرية:منشأة المعارف، 1987)، ص.299.

2- إسماعيل علي سعد، في المجتمع والسياسة، المرجع السابق، ص.234.

* الجمعية السرية التي إمتدت من الأزهر وبعض الجمعيات الماسونية، إلى جمعية الفتاة التي ضمت بعض المتعلمين الذين تأثروا بأفكار الشيخ جمال الدين الأفغاني كما تكونت جمعية سرية أخرى من ضابط الجيش عام 1976، أسسها علي الروبي وانضم إليها أحمد عرابي وعلي فهمي، ونشط عرابي فيها حتى أصبح رئيسها الفعلي، أنظر: يوسف كشاكش، المرجع السابق، ص.231.

3- يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية في مصر، 1901_1984، (مصر: دار الهلال، 1975)، ص.53.

4 - يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص.54.

5- المرجع نفسه، ص.54.

الإتجاه الأول: وتزعم هذا الاتجاه الأحزاب التي نادت بالاستقلال كمطلب أساسي وأهمها:

1-الحزب الوطني: تأسس هذا الحزب بزعامة مصطفى كامل، وكانت قضية استقلال مصر وجلاء الإنجليز وتحررها أهم أهداف الحزب ومطالبه لأن الاستعمار هو سبب التفكك واعتبر قضية الدستور هدفا أساسيا[1]، نص في برنامجه على ضرورة نشر التعليم وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وإرسال البعثات إلى أوروبا، كما نص على تنمية الزراعة والصناعة وجميع المرافق الاجتماعية كما حث على وجود حياة نيابية وبرلمان واع لأهم الأهداف السياسية إلا أنه تراجع بوفاة الزعيم مصطفى كامل، وظهر حزب الوفد كبديل لقيادة الحركة الوطنية[2].

2-حزب الوفد **:** تأسس الحزب في 23 نوفمبر 1918، بزعامة سعد زغلول، لعب دورا أساسيا في قيادة النضال الوطني حتى ثورة 1919، حيث اتبع الوفد سبلا متعددة للمطالبة بالاستقلال من خلال الاتصال بالسلطات الإنجليزية والاحتجاج ومخاطبة الرأي العام الأوروبي وكسب تعاطفه مع القضية المصرية[3]، وبعد وفاة زعميه تولى مصطفى النحاس زمام القيادة، استمد قوته من الدعم الجماهيري له، لكن بعد توقيع معاهدة 1936 نشبت خلافات بين قياداته حتى اندلاع ثورة 1952.[4]

3-حزب الأمة**:** نشأ في سبتمبر 1907 ضم كبار الملاك والأعيان في مصر بتأييد من الدوائر البريطانية تزعمه محمود سليمان وبعد وقف جروست تأييده لهذا للحزب، دفعه إلى تغيير سياسته وتنظيم نفسه والانضمام إلى الحزب الوطني فيما بعد[5].

انطلق من فكرة اعتبار أن الاحتلال أمر واقع يجب العمل على تغييره تدريجيا عن طريق المشاركة في السلطة وتدريب الكفاءات الوطنية لتولي الوظائف العامة، وكان يرفض مقاومة الاحتلال بإتباع وسائل العنف ويدعو لتطوير الأمة ونهضة الشعب ونشر التعليم ورفع مستوى الوعي الوطني التي تعد كلها شروط للحصول على الاستقلال، وكان مفهوم الاستقلال عنده مفهوما شاملا بمعنى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبريطانيا ولذلك

1- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1951)، ص.45.
2- المرجع نفسه، ص.46.
3- عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق ، ص.46.
4- المرجع نفسه، ص.47.
5- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.153.

رفض شعار الجامعة الإسلامية ورفع شعار القومية المصرية[1].

ويشير الأستاذ علي الدين هلال إلى أن حزب الأمة لعب دورا هاما في التاريخ السياسي المصري من حيث طرحه لمفهوم القومية المصرية وهو ما يفسر خلافه مع الحزب الوطني، بسبب ارتباط هذا الأخير بالخلافة العثمانية[2].

4-حزب مصر المستقلة (الحزب المصري): إن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط التي أعقبت موت مصطفى كامل دفعت أحد الأقباط ويدعى " أخنوس فانوس" إلى الدعوة إلى تأسيس الحزب المصري، إلا أنه لم يلقى تأييد كبير نتيجة موقفه من الاحتلال البريطاني إلا من قبل الدوائر البريطانية وبعض العائلات القبطية الثرية[3] .

الإتجاه الثاني: ضم أحزاب الرفض السياسي، طرحت أفكار مختلفة من قبلها، فهي لا ترفض الواقع السياسي فحسب بل تدعو إلى تغيير شامل في المجتمع سواء بوجهه السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، مع تغيير الدستور[4]، وأهم الأحزاب والحركات السياسية التي مثلت هذا الإتجاه نجد:

1- حركة الإخوان المسلمين: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة بقيادة "حسن البنا" منذ عام 1928 بدأ الشيخ يجتمع بالإخوان لتلقي دروس في القرآن والسنة بالإضافة إلى الخطابة والتدريس في المدة ما بين 1930 ـ 1932، وهي الفترة التي أخذت فيها الجماعة صفتها القانونية، ثم ازداد مجال نشاطها بعد تأسيس مجلة الإخوان المسلمين في ماي1933[5].

وبالرغم من أن دعوة الإخوان قد تميزت في مرحلتها الأولى بتربية الأمة وتنبيه الشعب وتغيير العرف العام وتزكية النفس إلا أنها كانت في واقع الأمر حزبا سياسيا بمعنى الكلمة حيث كانت أهدافها ومبادئها تتصل بالسياسة ونظام الحكم [6].

1- المرجع نفسه، ص.153،154.
2-علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني 1923ـ1952، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1977)، ص.71.
3- المرجع نفسه، ص.78.
4- محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج1، (الإسكندرية: دار الدعوة للطبعة والنشر، 1989)، ص.222.
5- المرجع نفسه، ص223.
6- المرجع نفسه، ص223،224.

وفي المؤتمر الخامس الذي عقد في جانفي 1939، قررت الجماعة الدخول في الحياة السياسية وإعلان موقفها من القوى السياسية والقصر والأحزاب التي تتحكم في شؤون البلاد[1]، ورغم التأييد الشعبي للإخوان المسلمين* إلا أن محاولاتهم الانتقال بدعوتهم من المجال الشعبي إلى المجال الحكومي باءت بالفشل، وكل ذلك يرجع إلى تحكم القصر وحاشيته في الانتخابات وإحساسهم بخطورة هذه الجماعة، وهكذا اتفق قادة الأحزاب والملك على القضاء على الإخوان المسلمين ورد عليهم الإخوان بالنضال وترتب عليه اغتيال الإخوان لكل من محمود النقراشي، وإبراهيم عبد الهادي، في مقابل اغتيل زعيمهم حسن البنا لتعيش الجماعة هذا الصراع الذي لازمها منذ نشأتها وأثر على اتجاهاتها فأعاقها على تحقيق أهدافها[2].

2- حزب مصر الفتاة **:** تأسس الحزب سنة 1933، ضم مجموعة من الشباب الجامعي اتصف بعدائه لحزب الوفد، وكان يهدف لتحويل التأييد الشعبي عن حزب الوفد وجاء كنتيجة لخيبة الأمل إزاء النظام الدستوري العاجز عن تحقيق آمال وأماني الشعب المصري[3] وفي عام 1940 تحول إلى الحزب الوطني الإسلامي، ثم عاد لتسمية مصر الفتاة حتى عام 1949 عندما غير اسمه مرة أخرى إلى حزب مصر الاشتراكي[4].

وهذه التغيرات المتعددة في الأسماء تدل على تذبذب الأفكار التي كان يحملها ويدعو إليها من خلال جرائده ومنشوراته، فأحيانا يدعو إلى التغيير الشامل لنظام البرلماني والديمقراطي وأحيانا إلى تمجيد مصر والدعوة إلى زعامتها وتارة يدعو بخلافه فاروق وتأييد الملك وتارة يقبل الدستور ثم يعلن الثورة عليه[5].

3- الأحزاب الشيوعية : ترجع نشأة هذه الأحزاب إلى العقد الثاني من القرن العشرين عندما أسس اليهودي الإيطالي جوزيف روزنتالJ.Roznetal، أول حزب اشتراكي ضم

1- المرجع نفسه، ص.224.

* يعرفها حسن البنا على أنها: " فكرة جامعة تضم كل المعاني الإصلاحية، فهي دعوة سلمية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة ثقافية وشركة اقتصادية "، أنظر: جابر رزق، الدولة والسياسة في فكر حسن البنا، (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1985)، ص.41.

2- جابر رزق، المرجع السابق، ص.41.

3- صلاح زكي أحمد، مصر والمسألة الديمقراطية، دراسة في تطور الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر 1798-1952، (بيروت: دار ابن زيدون، 1987)، ص.136.

4- المرجع نفسه، ص.ص. 137،138

5- المرجع نفسه، ص.138.

إليه غالبية العمال الأجانب في مصر، بالإضافة إلى بعض رواد الحركة العمالية أمثال سلامة موسى وعلي العناني وعبد الله عنان، تعرضت لمقاومة واعتقال أعضائها حتى الحرب العالمية الثانية حين استعادت تنظيمها ومباشرة نشاطها[1]، أهدافها كانت خدمة الحزب الشيوعي الماركسي وهذا ما أدى ببعض الأعضاء إلى إعلان خروجهم منها بعد إدراكهم لأهدافها.

الإتجاه الثالث: أنشأت هذه الأحزاب في مصر واستمرت بدعم وتأييد من الخديوي والقصر، وأهمها:

1-حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية: أسسه علي يوسف صاحب جريدة المؤيد في 9 ديسمبر 1907، وعضو الجمعية العمومية للدفاع عن الخديوي في مواجهة الحزب الوطني قائد الحركة الوطنية، لم تقتصر دعوة الحزب على تأييد الخديوي بل شملت المناداة بتنفيذ الوعود البريطانية لمصر وإقامة الحياة النيابية فيها، تراجع بوفاة مؤسسه عام 1911[2].

2- حزب النبلاء: ظهر عام 1908 برئاسة حسن حلمي، دافع عن الدولة العثمانية وسلطة الخديوي، ضم مجموعة من الأتراك، ظهر في مواجهة الهجوم العنيف الذي تبناه مصطفى كامل تجاه الخديوي لم يكن له أي تأثير على جانب من جوانب الحياة السياسية المصرية[3].

3- حزب الإتحاد: أنشأ في 10 جانفي 1935 برئاسة يحي إبراهيم، بإيجاز من القصر وكان مؤسسه يطمح دائما في الوصول إلى الحكم، حمل شعار الولاء لعرش مما دفعه أيضا إلى تجسيد علاقته بالإنجليز، ليصبح هذا الحزب من أبرز الأحزاب التي جمعت الولاء للقصر والولاء للاحتلال[4].

4- حزب الشعب: تأسس في نوفمبر سنة 1930 برئاسة إسماعيل صدقي، وبالرغم من إسمه "الشعب"، فقد كان أبعد ما يكون عن هذه التسمية، وذلك لنشأته في أحضان القصر فكان يمثل رمز لمحاولة القصر ضرب قوة الحركة الوطنية، ولم يكن له وجود شعبي على الرغم من حصوله على نسبة 96% من إجمالي مقاعد مجلس النواب في إنتخابات 1931 وهذا ما يؤكد سياسية التزوير التي إنتهجها وكشفها الرأي العام، لذا لم يعد له وجود بمجرد خروجه

1- ناهد مصطفى، نشأة الأحزاب السياسية في مصر، أنظر:
http://www.Ahram,prg.eg/Ahram/2001/1/1/y/4N3.htm
2- كريم يوسف كشاكش، المرجع السابق، ص.301.
3- المرجع نفسه، ص.302.
4- صلاح أحمد زكي، المرجع السابق، ص.139.

من الحكم[1].

إلى جانب هذه الأحزاب شهد عام 1907 ظهور عدد من الأحزاب الصغيرة ومحدودة التأثير، لم تمثل ظروف وهموم المجتمع المصري بسبب عدم ثقة الناس في برامج الأحزاب ونظرا لتلك القيود المفروضة عليها، إلا أن الطابع المميز للأحزاب هو أن المسألة الوطنية كانت الشغل الشاغل للمصريين في ممارستهم أو مطالبتهم أو دفاعهم عن الديموقراطية[2].

- **ثورة 1919 وتأثيراتها على الأحزاب السياسية:**

لقد كانت ثورة 1919 علامة بارزة ليس فقط في تاريخ النضال الوطني المصري وإنما امتدت تأثيراتها إلى مجمل الحياة السياسية والحزبية، فقد اتسمت بكونها ثورة شعبية تعبر عن الجماهير العريضة وهو ما جعلها ترتبط بميلاد الحركات والتنظيمات المعبرة عنها وكانت الأحزاب تجسيدا لهذه التنظيمات[3].

فلقد انتهت ثورة 1919 بإلغاء الحماية البريطانية على مصر وإصدار تصريح في 28 فيفري اعترفت فيه بريطانيا باستقلال مصر من الناحية القانونية وصدور دستور 1923[4].

كلها ظروف ساعدت على التطور السياسي والاجتماعي بالإضافة إلى أن هذه المرحلة استفادت من وجود تجربة حزبية سابقة*، ويعتبر الوفد أكبر أحزاب هذه المرحلة وأكثرها ارتباطا بثورة 1919 بحكم نشأته في سياقها حيث التفت الجماهير حوله حتى أصبح يمثل التجسيد السياسي للحركة الوطنية المصرية[5].

على هذا النحو نشأ الوفد كتجمع وطني واستغرق تحوله إلى حزب سياسي أكثر من خمس سنوات، وجرى هذا التحول عام 1924 حيث تكونت اللجنة المركزية التي كان هدفها جمع التبرعات وإرسالها لأعضاء الحزب في أوروبا للتفاوض من أجل مصر وسرعان ما

1- عادل ثابت، النظم السياسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001)، ص.ص. 273،275..

2- عادل ثابت، المرجع السابق، ص.275.

3-عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919، تاريخ مصر القومي سنة1914 إلى1921، ج1، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955)، ص.ص.168،169

4- المرجع نفسه، ص.177.

* التجربة الحزبية الأولى لم تتجاوز 08 سنوات من 1907 إلى 1915، وما تلاها من إحتلال بريطاني أجهض حياة حزبية كانت مازالت في مرحلتها المبكرة.

5- علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني، 1923_1952، المرجع السابق، ص.72،73.

تطورت اللجنة وأصبحت نواة التنظيم الوفدي في ظل دستور1923 وعقب الانتخابات البرلمانية لعام 1924[1].

أخذ الوفد طابع الحزب بالمعنى التنظيمي وأصبح له هيكل محدد تمثل في ثلاث مستويات تنظيمية " الهيئة القيادية للوفد، الهيئة العامة لوفد، المستوى التنظيمي القاعدي" وبالرغم من شعبيته الواسعة إلا أن الخلافات الداخلية تحولت إلى صراع على النفوذ والتأثير في الحزب والزعامة[2]، وقد بدأت الانشقاقات مبكرا عندما خرج معظم قادة ومؤيدي حزب الأمة عن حزب الوفد وأسسوا حزب الإخوان الدستوريين عام 1922، وكان هذا الإنشقاق الحزبي في عهد "سعد زغلول"[3].

ونتيجة الصراع على السلطة داخل الحزب بعد توقيع معاهدة 1936 والتي تصور البعض أنها أنهت النضال من أجل الاستقلال، ظهر حزب الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية*، حيث أسفرت الانشقاقات عن ظهور العديد من الأحزاب التي حرصت على تأكيد صلتها بثورة 1919 وانتسابها لها[4]، رغم ذلك عرفت التجربة الثانية وجود أحزاب أخرى لم تنتسب إلى الثورة مثل الحزب الوطني (الذي استمر من التجربة الأولى) والأحزاب التي نشأت في ارتباط مع الملك والقصر، مثل حزب الإتحاد والشعب، وخارج الأحزاب وجدت جماعات وتنظيمات ذات طابع إيديولوجي مثل: الإخوان المسلمين وحركة مصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المختلفة[5].

- **دستور 1923 وإقرارا التعددية الحزبية:**

ارتبطت المرحلة النيابية والبرلمانية بوضع دستور 1923، الذي مثل حجز الزاوية في البناء الدستوري المصري، وكان أحد إنجازات ثورة 1919[6]، وقد إتسمت الحياة الحزبية الحزبية في تلك الفترة بملامح أساسية :

1- المرجع نفسه، ص.73.
2- صلاح أحمد زكي، المرجع السابق، ص.142.
3- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، المرجع السابق، ص.89.
* حزب الهيئة السعدية تأسس في أواخر 1937 بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، وإرتبط بزعيم الثورة سعد زغلول وأكد إنتسابه لثورة 1919، أما حزب الكتلة الوفدية فنشأ بزعامة مكرم عبيد الرجل الثاني في وزارة النحاس: تأسس عام1942 حيث إتهم قيادة الوفد بمخالفة القانون والتورط في ممارسات فاسدة، أنظر: صلاح أحمد زكي، المرجع السابق، ص.143.
4- يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص.110.
5- المرجع نفسه، ص.112.
6- عادل ثابت، المرجع السابق، ص.261.

1- التعددية والمنافسة السياسية بين عدد من الأحزاب للوصول إلى السلطة إلا أن هذا التعدد الحزبي تميز بعدم التوازن بين حزب كبير وهو الوفد وعدد من الأحزاب الصغيرة[1].

2-غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب السياسية بصفة عامة وهو ما يفسره البعض بالانشغال بقضية الكفاح المسلح الوطني ضد الإنجليز والسعي للحصول على الاستقلال ـ حزب الوفد، أحزاب الأقلية، الأحرار الدستوريين، الحزب الوطني، حزب الإتحاد، حزب الشعب، الكتلة الوفدية، السعديون ـ[2].

وتعرضت هذه الملامح للتغيير منذ منتصف الأربعينيات أي بعد إبرام معاهدة1936 واستفحال التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والتي انعكست على حركات وتنظيمات الرفض الاجتماعي والسياسي ـ حزب مصر الفتاة، حركة الإخوان المسلمين والحركات الاشتراكية والشيوعية ـ[3]، وقد قامت تلك التنظيمات بطرح مشاكل المجتمع وتقديم بدائل ويشير ذلك إلى إخفاق النظام الحزبي في التعبير عن المصالح والارتباط بالقاعدة الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس جموع المواطنين[4].

3- كما تميز الوضع السياسي بهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في المجالس النيابية فمتابعة التطور السياسي يوضح أن الحكومة هي التي تحدد شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس، ولا شك أن هذا الوضع قد انعكس على شكل وطبيعة الأحزاب وقدرتها على التطور، فالعلاقة مع الحكومة والقصر والإنجليز والولاءات الشخصية هي أساس العلاقات السياسية، وهي مجال العمل الحزبي وليس تأييد الجماهير[5].

وعكست القيادة السياسية لغالبية أحزاب ما قبل ثورة 1952 مصالح طبقة كبار ملاك الأراضي والمصالح الرأسمالية، غير أن هذه الفترة تركت بصماتها على العمل السياسي في مصر بطرحها قيما سياسية رئيسية أبرزها: تكريس مفهوم الوحدة الوطنية وإقرار الحريات

1- عادل ثابت، المرجع السابق، ص.262.
2- عبد العزيز رفاعي ، ثورة مصر سنة1919، دراسة تاريخية تحليلية 1914ـ1923، ط1، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [د.س.ط])، ص. 246.
3- أبو اليزيد علي المتيت، المرجع السابق، ص.146.
4-المرجع نفسه، ص.ص.147،148.
5- عادل ثابت، المرجع السابق، ص. 263.

العامة[1].

- **ثورة 1952 ومرحة التنظيم السياسي الواحد:**

يقول بيردو Burdeaux : "...إن الشعب أقدر على الثورة والبطولة منها على ممارسة الطقوس التي تستوجبها الديمقراطية الليبرالية من المبادرة إلى القيد في جداول الانتخابات في المواعيد المحددة... والاختيار بين المرشحين طبقا لمبادئهم وحماية الديمقراطية من التدخل والتزييف ومراجعة الأحزاب ... "[2].

لقد دخلت قيادة ثورة 1952 في مرحلة تثبيت سلطتها وفي مواجهة مع الأحزاب السياسية مما أدى إلى انتهاء التجربة الحزبية الثانية وبدء مرحلة جديدة اتسمت برفض تعدد الأحزاب[3]، ووقفت موقفا عدائيا اتجاه الأحزاب وحملتها جزء كبيرا من مسؤولية إفساد التجربة الديمقراطية التي حدثت في مصر على امتداد ثلاثين عاما منذ صدور دستور 1923[4].

ولقد بدأ ذلك باتخاذ إجراءات متتالية ضد هذه الأحزاب السياسية التي كانت قائمة أنذاك بتشريع القانون رقم (179) لسنة 1952 في 9 سبتمبر 1952 القاضي بتنظيم الأحزاب ويعتبر أول تشريع ينظم الأحزاب في مصر وينص على أنه: "يقصد بالحزب السياسي كل حزب أو جمعية أو جماعة أو منظمة تشغل بالشؤون السياسية الداخلية أو الخارجية للدولة لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم ولا يعتبر حزبا سياسيا الجماعة التي تقوم لأغراض ثقافية أو دينية..."[5].

اعقبه صدورالمرسوم رقم (37) لسنة 1953 في 18 جانفي1953 الذي يقضي بحل الأحزاب* وإلغائها ومصادرة أموالها وحظر تكوين أية أحزاب جديدة وحظر ممارسة أي نوع من أنواع النشاط الحزبي وإلغاء دستور 1923 وذلك في 10 ديسمبر 1952[6].

1- المرجع نفسه، ص.264.
2- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.210.
3- جمال عبد الناصر، وثائق ثورة يوليو 1952، (الجزائر: المؤسسة الوطنية لفنون المطبعية، 1988)، ص.32.
4- المرجع نفسه، ص.37،38.
5-نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص.ص.217،218.
*"... إن الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الأكبر وهو القضاء على الإستعمار وأعوانه... وعندئذ ستتعلم الأحزاب أن تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر وليس من أجل حفنة من الناس المضللين..." ، أنظر: نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.217.
6- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المرجع السابق، ص.245.

وحدد فترة الانتقال بثلاث سنوات، وبذلك انتهت رسميا تجربة تعدد الأحزاب الثانية في مصر والتي كانت قد وصلت إلى نهايتها فعليا بقيام ثورة 1952[1].

كما جاء في بيان الثورة في هذا الشأن: "... ولما كانت الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها، فإننا نعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم، ومصادرة جميع أموالها لمصلحة الشعب بدلا من أن تتفق لبذر بذور الفتنة والشقاق..."[2].

وبهذا بدأت قيادة الثورة في تأسيس تنظيماتها السياسية وتدعيم البناء الثوري الجديد بعد حل الأحزاب فتقرر تأسيس ما عرف بـ:

1- هيئة التحرير*: التي أعلن لأول مرة عن إنشاءها في 23 جانفي 1953 واتخذت الهيئة شعار" الإتحاد، النظام، العمل"، وأعلن أن هدف الهيئة هو تعبئة القوى الشعبية لمواجهة جيوش الاحتلال وتحقيق الجلاء وسد الفراغ الذي أحدثته الأحزاب السياسية المنحلة[3].

واستمرت هيئة التحرير حتى 2 ديسمبر 1957 حيث كان العمل الشعبي السياسي بحاجة إلى ما هو أكثر من هيئة التحرير، وهكذا تم إلغائها رسميا والإعلان عن قيام تنظيم سياسي جديد.

2- الإتحاد القومي : نص عليه دستور 1956 في المادة (192) على أنه: "... يكون المواطنون إتحاد قوميا** بقرار من رئيس الجمهورية ..."، وبذلك تم نقل ملكية فروع الهيئة في المدن والأقاليم إلى الإتحاد القومي الذي جرى تشكيل لجنته التنفيذية في 29 ماي عام 1957[4]، وكان الغرض من قيامه حسب المادة الأولى من القرار هو العمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة والحث على بناء الأمة بناءا سليما من جميع النواحي وإقتضت تلك التطورات مرحلة جديدة في مجال التنظيم السياسي الواقع، فقد أصبح من

1- جمهورية مصر العربية، بيان الثورة 1952، الصادر بتاريخ: 16 جانفي سنة 1953، في: محمود حلمي، ثورة 23 يوليو 1952، (القاهرة: منشأة المعارف، 1969)، ص.204.

2- المرجع نفسه، ص.205.

* "... إن هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الأعضاء أو تستهدف شهرة الحكم أو السلطان، إنما هي آداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة صالحة..."، من خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، سبتمبر 1953، أنظر:علي الدين هلال، السياسية والحكم في مصر، المرجع السابق، ص.73.

3- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.433،434.

** تم تعريف الإتحاد القومي بأنه: " منظمة عربية تعمل على تحقيق الوحدة العربية وبناء مجتمع تسود فيه الرفاهية ويتحقق فيه القضاء على الإقطاع والاستغلال".

4- المرجع نفسه، ص. 434.

الضروري أن يكون هذا التنظيم أكثر تحديد ولا يبقى فضفاضا الشيء الذي كان عليه في حالة الإتحاد القومي[1].

3- الإتحاد الإشتراكي العربي*: اكتسب الشرعية الدستورية بالنص عليه في الدستور المؤقت عام 1964، ثم في الدستور الدائم لمصر عام 1971، حيث نص في مادته (05) أن: "الإتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية".

وتشير الدراسة إلى أن أبرز ما ميز هذه الفترة: رفض فكرة التعددية الحزبية والارتباط بتنظيم سياسي واحد يستأثر بالحياة السياسية، وفشل تنظيمات السياسية المتعاقبة منذ عام1953 في ممارسة أدوار فعلية في الحياة الحزبية.

- **الخريطة الحزبية في مصر منذ عام 1976:**

مع بداية السبعينيات تولى الرئيس أنور السادات الحكم، رفع شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون وكان ذلك إشارة إلى بداية تحولات سياسية التي جاءت نتيجة الأزمة السياسية التي أعقبت هزيمة 1967 والتي أدت إلى إصدار بيان 1968، والذي أقر بعض الحقوق والحريات ونص على إعادة بناء التنظيم السياسي الواحد على أساس الانتخاب الحر[2]، لكن الجهود في هذه المرحلة كانت موجهة للحرب وعبور هزيمة 1967، وهو ما تحقق في حرب أكتوبر 1973 الذي أصبح الطريق لعمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي[3].

وبدأت إرهاصات هذا الإصلاح منذ منتصف 1971 عبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين في 15 ماي بصدور القانون رقم (23) الذي يسمح لمن وصفوا من قبل بأعداء الثورة ممن حددت ممتلكاتهم وخضعوا للحراسة طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي أو التمويل الاشتراكي بدخول المؤسسات السياسية والمشاركة في العمل السياسي[4].

1- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.335.

* قد أعلن عن قيامه في المؤتمر القومي للقوى الشعبية المنعقدة في القاهرة في جويلية 1962، بعد الانفصال السوري عن الوحدة مع مصر، أنظر: المرجع نفسه، ص. 434.

2- نضال القادري، "التعددية الحزبية في ظل السادات"، الحوار المتمدن، مصر، العدد: 1189، ماي 2005، ص.08،10

3- المرجع نفسه، ص.10.

4- إبراهيم عبد العزيز شيحا، تحليل النظام الدستوري لجمهورية مصر العربية، (الإسكندرية: دار المطبوعات

وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر السياسي، خضعت لدستور جديد ووقف على رأس قادتها رئيس جديد، وعاشت معها واقع سياسي جديد.

وكانت البداية مع إنشاء منابر تكون بمثابة أجنحة داخل الإتحاد الاشتراكي وصل عددها في مطلع 1976 أربعين منبرا ثم أصدرت اللجنة توصيات في مارس بإنشاء ثلاثة منابر الوسط واليمين واليسار، وقد تبنى الرئيس السادات هذه التوصيات وأصدرها رسميا في 14 مارس 1976[1]، ولقد خاضت هذه التنظيمات الثلاثة* بعد ستة أشهر من ميلادها أول انتخابات تعددية منذ قيام ثورة 1952 ولقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز تنظيم مصر العربي الاشتراكي بأغلبية مقاعد مجلس الشعب**.

والملاحظ أنه عندما قرر الرئيس السادات قبول صيغة التعدد الحزبي عام 1976 كان لديه تصور حول حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه أحزاب المعارضة ولذلك سارع بإصدار قانون الأحزاب في جويلية عام1977، حيث وضع قواعد محددة للممارسة الحزبية أهمها:

1. ضرورة أن يكون من بين مؤسسي الحزب عشرون عضوا من أعضاء مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الذي بدأ في نوفمبر عام 1976.
2. عدم تعارض مقومات الحزب أو أهدافه أو برامجه أو أساليب ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة باعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع ومبادئ ثورتي23 جويلية 1952،1973.
2. الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، في النظام الاشتراكي الديمقراطي وتميز الأحزاب وبرامجها فيما بينها.
3. حظر قيام أحزاب على أساس طبقي أو طائفي، أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه

الجامعية، 1978)، ص.250.
2- المرجع نفسه، ص.251.

* وقرر الرئيس تسمية هذه المنابر بالتنظيمات وحدد أسماءها وأسماء زعمائها كما يلي:
- تنظيم مصر العربي الإشتراكي (الوسط) بزعامة رئيس الوزراء ممدوح سالم.
- تنظ يم الأح رار الإش تراكيين (اليم ين) بزعام ة مص طفى كام ل م راد.
- تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدودي (اليسار) بقيادة خالد محي الدين.

** حصل تنظيم مصر العربي الاشتراكي على نسبة81،8% من المقاعد، بينما حصل تنظيم الأحرار الإشتراكيين على نسبة3،6% وحصل تنظيم التجمع على0،6% وحصل المستقلون على 14% من مجموع هذه المقاعد.

عسكرية[1].

ويمكن تحديد الأحزاب السياسية في عهد الرئيس السادات على النحو الآتي:

1- حزب مصر العربي الإشتراكي (الحزب الوطني الديمقراطي):

تأسس في نوفمبر عام 1976 وكان امتدادا لمنبر الوسط، ففي صيف 1978 أعلن الرئيس السادات تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وتولى بنفسه رئاسته، وهكذا انتقلت إليه أغلبية قيادات وأعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي، ومنذ تأسيس الحزب وحتى الآن يمثل حزب الأغلبية، وهكذا ولد الحزب الوطني من رحم السلطة وتحت رعايتها[2].

ويتمثل الإطار الفكري للحزب في تحقيق التنمية والديمقراطية والاستقرار، ويقدم الحزب نفسه باعتباره الوريث الطبيعي لثورة جويلية 1952 في مراحلها المختلفة، ومن الناحية الاقتصادية يؤكد الحزب على دور القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص[3].

2- حزب الأحرار الإشتراكيين:

تأسس في نوفمبر عام 1976 وهو امتداد لمنبر اليمين في إطار الإتحاد الاشتراكي تزعمه مصطفى كامل ينادي بالليبرالية الاقتصادية والسياسية والحد من دور الدولة[4].

وتجدر الإشارة إلى أن زعامة حزب الأحرار المعارض قد ارتبط بتأييده الدائم والمستمر لحزب الحكومة حيث وصفت بأنها معارضة متفق عليها.

3- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي:

تأسس في عام 1976 يترأسه خالد محي الدين، وهو امتداد لمنبر اليسار الذي أقره الإتحاد الاشتراكي، يدعو برنامجه إلى تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة، ويدافع عن القطاع العام وأهمية استمرار الدور الاجتماعي للدولة، يقوم برنامجه على التمسك بالحرية والاشتراكية والوحدة العربية وتحقيق التكامل بين العمل الوطني ودور مصر العربي[5]

1- سامي فتح الله ياقوت، التنظيم السياسي في مصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973)، ص.16.
2-هشام قروي، " قراءة للخريطة الحزبية في مصر "، الحوار المتمدن، مصر، العدد : 1162، أفريل 2005، ص.05.
3- المرجع نفسه، ص.ص.05،06.
4- مدحت محمود أبوالنصر، المرجع السابق، ص.16، أنظر: إبراهيم عبد العزيز شيحا، المرجع السابق، ص.ص.16،17.
5- أسامة أحمد العادلي، المرجع السابق، ص.187.

4- حزب العمل الإشتراكي:

تأسس في عام 1978 برئاسة إبراهيم شكري، يعتبر حزب العمل امتدادا لحركة مصر الفتاة التي أسسها أحمد حسين في الثلاثينيات وتحولت إلى الحزب الاشتراكي في الأربعينيات[1].

5- حزب الوفد الجديد:

هو امتداد لحزب الوفد الذي نشأ قبل ثورة 1952، تأسس الحزب في 1978 برئاسة فؤاد سراج الدين يمثل الوفد الفكر الليبرالي في شقيه السياسي والاقتصادي ويعطي أهمية لمسألة الإصلاح السياسي باعتباره ضرورة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ويركز على قيمة الحريات وحقوق الإنسان وإلغاء القوانين الاستثنائية[2].

غير أنه ظهرت العديد من العوامل التي أدت إلى تعثر التجربة في عهد الرئيس السادات أهمها[3] :

1. اندلاع أحداث جانفي 1977 والتي اتهم حزب اليسار بإشعالها وأدى إلى محاصرة نشاط الحزب، والتضييق على عناصره.
2. المعارضة التي واجهها الرئيس السادات إثر توقيع اتفاقية كامب دفيد في سبتمبر 1978، ثم معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في مارس عام 1979 وزيارة السادات إلى القدس وهو ما آثار مختلف الاتجاهات ـ حزب الوفد، حزب العملِ التي أدت إلى تجميد نشاط الوفد[4].

وبعد أن أعلنت الأحزاب السياسية معارضتها لسياسة السادات عمل النظام على كبح المعارضة والتضييق من قنوات المشاركة السياسية من خلال:

- إصدار مجموعة من القوانين التي تضيق على النشاط المعارض كان أهمها القانون رقم (23) لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي والقانون رقم (95) لسنة 1980 بشأن حماية القيم[5].

1-المرجع نفسه، ص.187.
2- مدحت محمود أبو النصر، المرجع نفسه، ص.17. أنظر كذلك: موقع حزب الوفد http:// www.Alwafd.org
3- جون فرانسوا نودينو، 21 دولة لأمة عربية واحدة، تـ: خليل أحمد خليل، مراجعة: كامل الحاج، (بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع، 1993)، ص.234.
4- جون فرانسوا نودينو، المرجع السابق، ص.235.
5- مدحت محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص. 18.

- حركة الاعتقالات واسعة النطاق شملت كافة التيارات السياسية المعارضة[1].

وفقا لذلك أجريت انتخابات تشريعية في جويلية 1979[2]، وكانت نتيجتها فوز الحزب الوطني بنحو 90% من مقاعد المجلس، بينما حصل حزب العمل على34 مقعد والأحرار على 3 مقاعد، ولم يمثل حزب التجمع اليساري في هذا المجلس، وبناءا على ذلك صدر القرار بقانون رقم (36) لعام 1979، بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية والذي نص على عدم انتماء أي من مؤسسي أو قيادات الحزب إلى تنظيمات أو أحزاب معادية للمبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام[3].

والحفاظ على المبادئ المتعلقة بالشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي 23 جويلية 1952 و1973، ومبادئ الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي، كما حظرت إعادة تكوين الأحزاب التي كانت موجودة قبل ثورة جويلية 1952 فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي وحزب مصر الفتاة[4].

و نصت المادة (04) على ألا يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديدة على قيامه بالدعوة لمبادئ أو اتجاهات تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور[5].

وشهد عام 1981 صدور قرار جمهوري رقم (03) و(04) لسنة 1981 بالتحفظ على كل من توافرت الدلائل على أنه شارك أو جند بأية صورة في أحداث عام1977 التي هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أو سلامة الوطن[6]، كما تم مصادرة بعض الصحف الصحف والمجلات من بينها صحيفتي الشعب والأهلي وتوج هذا الغليان بحادثة اغتيال الرئيس أنور السادات في أكتوبر 1981[7].

و في سياق الدراسة تجدر الإشارة إلى أن تباين البيئة والأحداث والتطورات التاريخية التي عرفتها الدولتين أوجدت:

1- المرجع نفسه، ص.18.
2- علي الدين هلال و(آخرون)، تجربة الديمقراطية في مصر 1970_1981، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1968)، ص.ص.33،34.
3- المرجع نفسه، ص.34.
4- علي الدين هلال و(آخرون)، تجربة الديمقراطية في مصر 1970_1981، المرجع السابق، ص.ص.35،36.
5- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، المرجع السابق، ص.91.
6- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.446.
7- المرجع نفسه، ص.ص.446،447.

- أحزاب سياسية متباينة من حيث الشكل والأطر القانونية والإجرائية المنظمة لها ومن حيث علاقتها بالنظام السياسي وذلك راجع لمجموعة من المحددات العضوية والبنيوية أهما:

- الاختلاف في أنماط الاستعمار الذي شهدته الجزائر ومصر، حيث خضعت الجزائر لاستعمار فرنسي استيطاني منذ 1830، بينما تعرضت مصر للحماية البريطانية، وهذا ما أدى إلى إفراز تجربة حزبية تختلف من حيث طرح المطالب والبرامج والأهداف.

- التباين في طبيعة الأنظمة السياسية والحزبية في الدولتين في فترات زمنية مختلفة حيث شهدت مصر حياة حزبية تعددية في ظل النظام الملكي دامت أكثر من أربعة عقود جاءت ثورة 1952 لتلغي كل ذلك بعدها عرفت مصر حياة حزبية تعددية مقيدة منذ عام 1976، بينما عرفت الجزائر الظاهرة الحزبية منذ 1927 في إطار الحركة الوطنية وجاءت ثورة 1954 لتحوي كل التيارات المختلفة في جبهة واحدة بهدف تحقيق الاستقلال في الفترة نفسها التي شهدت حل الأحزاب السياسية في مصر، ثم تأتي مرحلة الاستقلال لترسخ سياسة الحزب الواحد التي ميزت الجزائر لفترة تتجاوز 27 سنة، عرفت خلالها إنقلابا ضد نظام الرئيس بن بلة عام 1965 لم يؤدي إلى تغيير الحياة الحزبية كما حصل في مصر بقدر كرس هيمنة الحزب الواحد، ولم تأتي الأحزاب في مصر بفعل تطور طبيعي لعلاقات القوى السياسية والاجتماعية وإنما جاءت بمبادرة شخصية من الرئيس منذ 1976 لمواكبة المتغيرات المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي والتقارب مع الغرب والسلام مع إسرائيل، فنشأتها المصطنعة أدت إلى ضعف قدرتها وفعاليتها بالإضافة لعدم وجود تقاليد وقيم متأصلة للظاهرة الحزبية نتيجة الثقافة السياسة السائدة لدى النخبة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، بينما فتحت التسهيلات التي جاء بها دستور 1989 في الجزائر المجال واسعا أمام بروز أحزاب كثيرة تمثل اتجاهات مختلفة ـ إسلامية، علمانية، وطنية ـ بخلاف ما حدث بعد دستور 1996.

وتجدر الإشارة إلى هيمنة الأحزاب الوطنية في الدولتين التي تعتبر الوجه الآخر للنظام السياسي فدراسة الأحزاب السياسية في مصر والجزائر تشوبها صعوبات نظرا لعدم تبلور الظاهرة الحزبية آنذاك في الدولتين من جهة وعدم اكتمال نموها نظرا للظروف التي مرت بها من جهة أخرى.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المساهمة في ظهور الأحزاب السياسية

لقد جاءت الأحزاب السياسية كمرحلة جديدة على شكل انعطاف سياسي على صعيد الرؤى والاختيارات الإيديولوجية والسياسية، التي تبنتها كل من الجزائر ومصر فقد اعتنقتها الدول الغربية بوصفها المهد الذي ولدت فيه الظاهرة الحزبية والتي صاحبها درجة من النمو والتطور في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سمحت لها بإقرارها في إطار المجتمع [1].

وفي المقابل نجد حركة التحول التي فرضت على البلدان حديثة النشأة وأجبرتها على أن تتكيف لمتطلباتها ووفق مصالحها[2]، وأصبحت الأحزاب السياسية من المسائل المثارة على الساحة السياسية في الجزائر ومصر، كما فرضت نفسها كأحد التحديات التي تواجه الدول والحكومات العربية.

ولقد طفت على السطح مجموعة من الدوافع جعلت كل من الجزائر ومصر تلجأ للخيار التعددي، فقامت الأبنية السياسية والتنفيذية بإستعاب هذه الدوافع الداخلية، ولذلك يمكن تقسيم العوامل التي ساهمت في إرساء الظاهرة الحزبية في الجزائر ومصر إلى:

ا -العوامل السياسية: يتحقق الاستقرار في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، و يقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد[3] :

- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع.
- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.
- أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتداد لها[4].

1- زهير شكري، المرجع السابق، ص.113.

2- عبد الله بلقزيز، "الإنتقال في الوطن العربي، العوائق والممكنات"، المستقبل العربي، العدد: 219، ماي 1997، ص.56.

3- علي الدين هلال، الأزمة في النظام السياسي اللبناني، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص.ص. 330،348.

4- المرجع نفسه، ص.348.

وعندما تعجز مؤسسات النظام تنظيمات دستورية، أحزاب سياسية، قنوات اتصال عن تحقيق هذه الأبعاد تحدث أزمات النظام السياسي التي تعبر عن نفسها في مختلف أشكال عدم الاستقرار والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-أزمة الشرعية*:

لقد حاولت الجزائر ومصر أن تضمن التغطية الشرعية للخيارات المعلنة من طرف الدولتين ومن ثم تأمين الدعم والتأييد اللازمين لها من قبل من يتحملون نتائجها من الفئات الاجتماعية والسياسية[1]، فكيف تم ذلك؟.

استمدت الجزائر شرعيتها من الدور الذي اضطلعت به جبهة التحرير الوطني التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال[2].

وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة إلى درجة الاندماج لذا فإن أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى للاستقلال[3]، فوحدة التنظيم فرضته الثورة ضد المستعمر من أجل تحرير البلاد، لكنها ظلت تعاني من ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبها وذلك نتيجة غياب وحدة الرؤى السياسية لدى التركيبة البشرية للحزب، والتي لا تنحدر من أصل أو طبقة إجتماعية محددة وهذا ما أدى على بروز أزمات داخل الحزب وخارجه[4].

فقد إعتمد النظام السياسي الجزائري منذ 1962 على الشرعية الثورية، وإستخدم لذلك الإيديولوجيا الإشتراكية القائمة على العدالة الإجتماعية، وهيمنة الحزب الواحد على واقع الحياة السياسية في الجزائر[5]، والسيطرة على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر إيديولوجية الحزب الواحد، واعتمد النظام السياسي على توزيع عوائد الريع النفطي* في كسب شرعيته[1]،

---

* الشرعية تعني الحكم النابع من إرادة العامة، والحكم الذي توافق عليه ضمنيا الغالبية الكبرى من المواطنين، عن طريق الانتخاب، ولقد وضع ماكس فيبرM.WEBER ثلاثة نماذج لشرعية السلطة السياسية وهي نموذج الشرعية التقليدية، نموذج الشرعية القانونية، نموذج الشرعية الكاريزمية، في أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.ص.218،219. أنظر كذلك: سيمون مارتن ليبست، المرجع السابق، ص.37. وتتمحور أزمة الشرعية حول عدم تقبل المواطنين المحكومين النظام السياسي للنخبة الحاكمة باعتباره لا يتمتع بسند شرعي أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات، وبناء الشرعية يقتضي توفر وسائل تتمثل في الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه، وهذا من شأنه توفير قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي، فسياسات الأنظمة العربية في مجملها تتلخص في البحث المستمر عن الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة أنظر: أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، (القاهرة: دار الشروق، 1985)، ص.16.

1- برهان غليون، "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي"، المستقبل العربي، العدد: 106، ديسمبر 1987، ص.28.

2- منعم العمار، " الجزائر والتعددية المكلفة " ، في: سليمان الرياشي و(آخرون) ، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.38.

3- أحمد ثابت، التعددية السياسية، دراسة لمصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص.ص.15،16.

4-المرجع نفسه، ص.16.

5- عبد الله زبيري، المرجع السابق، ص.77.

* مصطلح حديث أوجده بعض الإقتصاديين العرب لتوصيف حال الدولة التي تسيطر على الثروات الطبيعية، خاصة النفطية

شرعيته[1]، بالإضافة إلى إستخدام أدوات القمع والإكراه ضد أي إتجاه معارض، لذلك نجد الأحزاب السياسية التي نشأت بصفة سرية كالحزب الثوري الاشتراكي بزعامة بوضياف 1962ـ 1978 وجبهة القوى الإشتراكية بزعامة آيت أحمد 1963، والحركة الديمقراطية للتجديد الجزئري سنة 1967 بزعامة كريم بلقاسم، وحزب الطليعة الإشتراكية الذي يعتبر إمتداد للحزب الشيوعي الجزائري سنة 1966 [2]، بالإضافة إلى المحاولة التي قادها العقيد شعباني في الجنوب، حيث تم إعدامه في 1964 والمحاولة الإنقلابية التي تزعمها الطاهر الزبيري ضد بومدين عام1967[3]، وهكذا أثبتت الشرعية الثورية أنها من القوة لتمنع أي قوة سياسية طامحة من منافستها[4].

كما نجد أن المؤسسات السياسية في الجزائر إتسمت بعدم الإستقلالية، فهي تعتبر إمتدادا للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حول الحزب الواحد منذ سنة1962 إلى آداة من أجل تعبئة الجماهير[5]، فقد عمل بن بلة على تركيز كل السلطات في يديه رغم فترة حكمه القصيرة[6].

وفي فترة بومدين إستحكمت أزمة الشرعية فعجز النظام على استيعاب القوى الموجودة على الساحة السياسية من خلال إحكام سيطرته وبرزت القوة الحقيقية في النظام والمتمثلة في المؤسسة العسكرية، والتي أكدت طبيعة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر والتي كانت محصلة لشخصية القائد الكاريزمي التي مثلها هواري بومدين، ولهذا فإن غياب شخصية الرئيس أحدثت فراغا في الساحة السياسية الجزائرية[7].

ثم برزت الأزمة الداخلية للنظام السياسي الجزائري بسبب عدم تمكن الرئيس الشاذلي بن جديد من السيطرة على حدود الصراع بين أنصار الإنفتاح أو الإصلاحيين والمحافظين

والتي تحصل على عائد كبير من بيع ثرواتها النفطية خاصة في فترة الأزمات السياسية والإقتصادية حيث يرتفع سعر النفط.

1- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص.20

2- Charles Robert Agéron, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Paris : P.U.F, 1979, p.53.

3- Ibid, p .53.

4-أميرة عبد الحليم، " الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح "، السياسة الدولية، العدد: 154، أكتوبر 2003، ص.ص.73،75.

5- Ahmed Rouadjia, Grandeur et Décadence de L'état Algérien, Paris : Editions Karthala, 1994, P.211.

6- نبيل عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص.190.

7- نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص.49.

الرافضين لأي تغيير من جهة أخرى، وإنقسمت اللجنة المركزية للحزب ومكتبه السياسي والجمعية الوطنية بين طائفتين ـ مؤيدة ومعارضة للانفتاح ـ رغم إجماعهما على عدم تسرب السلطة خارج الحزب، حيث ظهرت في الفترة الممتدة ما بين 1962ـ1988 نخبة جزائرية جديدة تلقوا خبرات سياسية وإجتماعية خارج إطار الإستعمار إصطدمت بقيادة أسست شرعية نظامها على دورها في تحقيق الإستقلال، واستبعدت تسليم السلطة لجيل أو أشخاص خارج نظام الحزب الواحد[1].

فلقد إستمر الوضع القائم على تكريس الرأي الواحد وإبعاد كل معارضة وتحقيق تنمية في مقابل تجاهل المطالب السياسية قرابة ثلاثة عقود، ولم يلعب الحزب الواحد دوره في منع عدم إستقرار النظام السياسي، حيث جاءت أحداث أكتوبر 1988 لإعـادة تشكيـل

الخارطة السياسية بصورة برزت معها حقائق أساسية أهمها[2]، ميلاد التعددية الحزبية في الجزائر بعد ثلاثة عقود من إنفراد الحزب الواحد بالحكم وإتساع دور القطاع الخاص في مواجهة سيطرة القطاع العام على النشاط الإقتصادي[3].

فإختلال التوازن بين القوى المحركة للنظام السياسي والصدام بين ركائز السلطة والمتمثلة في تحالف الجيش والدولة والحزب الواحد، أدى إلى بروز أزمة شرعية حادة إنفجرت تداعياتها مع أحداث أكتوبر 1988 حيث طرحت مشكلة أزمة شرعية النظام الجزائري والفئة التي تحكم ولا تتمتع بأي شرعية ويسمح لها في المقابل بممارسة كل هذا النفوذ[4].

1- عبد الباقي الهرماسي،" التغير الاجتماعي، الاقتصادي ومضاعفاته السياسية : المغرب العربي"، في : جون ووتربوري و(آخرون)، المرجع السابق، ص.298.

2 -Robert Montimer, Islam and Multiparty Politics in Algéria, Middle East Journal,Vol:45, N:04, Autumn1991, p.75.

3 - Ibid, p.75.

4- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان: حقائق وأوهام 1988-1999، (الجزائر: [د.م.ط]، 1998)، ص.06.

وهذا ما أرغم الرئيس آنذاك إعتماد العديد من الإصلاحات* الكفيلة بمعالجة الأزمة السياسية التي أصابت النظام من جهة، ومحاولة منه لتأسيس شرعية جديدة للنظام السياسي الجزائري، وفي هذا الإطار فإن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراث يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية[1].

أما في مصر فقد إتسمت الملامح التي ميزت العمل السياسي في مرحلة الديمقراطية النيابية قبل عام 1952 بهيمنة السلطة التنفيذية على المجالس النيابية فالحكومة هي التي تحدد شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما هو سائد في النظم البرلمانية، وقد أثر ذلك على شكل وطبيعة الأحزاب السياسية وقدرتها على التطور[2] ، من خلال :

1. العلاقة مع الحكومة والقصر أو الإنجليز كانت هي مجال العمل الحزبي وليس تأييد الجماهير.
2. الولاءات التنظيمية كانت هي أساس العلاقات السياسية.
3. أهم ما يميز الأحزاب السياسية في هذه الفترة أنها كانت أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج[3].

فقد عكست فعالية أحزاب ما قبل الثورة مصالح طبقة كبار ملاك الأراضي والمصالح الرأسمالية، وإن كان البعض قائما على تأييد الجماهير أو قطاعات معينة منها[4].

وقد جاءت حركة التحرر الوطني من أجل الإستقلال في مصر ضد بريطانيا والقصر وما مثله من تغيير عنيف للنظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي المصري والذي مس الطبقة البرجوازية وكبار ملاك الأراضي وإستبدل بنظام آخر جاء مخالفا تماما لما كان قائما في جميع النواحي والأبعاد، فحركة 1952 ضمت ضباطا كانوا ينتمون للطبقة الوسطى ولم يكن ضمن عناصرها شخصيات مدنية، كما لم يربط القائمين عليها عقيدة سياسية واحدة فلقد إختلفت الرؤى بين قيادات الثورة لطبيعة التنظيم السياسي الذي يمكن الأخذ به بعد نقض

---

* أهم هذه الإصلاحات إبعاد شخصيات من مراكز إتخاذ القرار، حيث تم إبعاد مسؤول الأمانة المركزية الدائمة محمد شريف مساعدية بسبب مواقفه المحافظة والمتشددة، ومسؤول المخابرات العسكرية لكحل عياط، أنظر: المرجع نفسه، ص.07.

1 -منعم العمار، المرجع السابق، ص.52.

2- عبد العزيز رفاعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة 1857-1952، دراسة تاريخية سياسية تحليلية، (القاهرة: دار الشروق، أكتوبر، 1977)، ص.ص.174،175.

3- عبد العزيز رفاعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة 1857_1952، المرجع السابق، ص.175.

4- المرجع نفسه، ص.ص.175،176.

دعائم النظام الملكي[1]، وإتسمت السنوات الأولى للثورة بالخلاف بين القيادات صاحبه عدد من التصفيات داخل مجلس قيادة الثورة، فلقد إتخذ الصراع بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب في عام 1953 أو ما عرف "بأزمة مارس" شكلا حادا أو خطيرا وبرزت على إثره أزمة شرعية النظام وأصبحت من أهم وأخطر مؤشرات عدم الإستقرار السياسي[2].

بالإضافة للصدام مع القوى الرئيسية للحركة الوطنية في ذلك الوقت، خاصة حزب الوفد وحل جماعة الإخوان المسلمين وسلسلة الاعتقالات الواسعة التي قام بها الرئيس عبد الناصر بعد محاولة إغتياله والتي نسبت لجماعة الإخوان[3]، حيث عمل النظام على توطيد أركانه وتصفية المعارضة الموجهة ضده لكسب التأييد الجماهيري، وإحتواء كافة التيارات والقوى ضمن فكرة التنظيم الواحد الذي سيطرت عليه السلطة التنفيذية[4].

فنجد أن النظام السياسي إتسم بمركزية شديدة مع بروز لدور الجيش منذ عام 1952 وما أعقب ذلك من تغيب لمؤسسات المجتمع المدني، بدأ بحل الأحزاب السياسية حسب القانون (32) لسنة 1963، وصولا إلى حل الجمعيات الأهلية وبعض النقابات التي كان لها موقف معارض لتوجهات قيادة الثورة[5].

لقد إستمد النظام قدرا كبيرا من شرعيته من شخص الرئيس عبد الناصر حيث كان يمثل بديلا لغياب الهياكل الإدارية والمؤسسية التي تنظم سير أحوال المجتمع المصري حيث اتسم النظام السياسي في تلك الفترة بمايلي:

1. مركزية شديدة.
2. هيمنة النخبة العسكرية [6].
3. الزعامة الكاريزمية [7].

1- المرجع نفسه، ص.176.
2- عبد العظيم رمضان، الصراع الإجتماعي والسياسي، في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1953، (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 1975)، ص.ص87،89.
3- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص.89.
4- أماني قنديل، المرجع السابق، ص.63.
5- أمين هويدي، "عبد الناصر ومصر"، المستقبل العربي، العدد: 262، ديسمبر 2000، ص.ص .83، 84.
6- المرجع نفسه، ص.84.
7- أحمد إبراهيم محمود، "السياسة الخارجية المصرية، المراحل والقضايا والفروض الرئيسية"، السياسة الدولية، السنة:31 ، العدد:121، جويلية 1995، ص.102.

فأثناء العهد الناصري سيطرت الإشتراكية المعادية للإمبريالية وكان رفض واضح للتعايش مع الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى هزيمة عام 1967 وأثرها على إهتزاز شرعية النظام الناصري وقدرته على حماية الجبهة الداخلية والخارجية، وبرحيل الرئيس جمال عبد الناصر في سبتمبر 1970 حدثت إنقسامات داخل النظام نتيجة الفراغ السياسي على مستوى القمة وبرزت أزمة الشرعية.

وبمجيء الرئيس أنور السادات، بادر لوضع إصلاحات شملت الجانب الإقتصادي وتغيير السياسة الإشتراكية منذ عام1974، والتوجه نحو الإقتصاد الحر وإلغاء سياسة التنظيم الواحد التي ميزت الحياة السياسية في مصر منذ 1952، حيث سمح بتشكيل أحزاب سياسية، وقام بتأسيس ورئاسة أول حزب سياسي[1]، حيث شهد عهده نجاح حرب أكتوبر 1973 حيث أحسنت مصر توظيف النفط العربي سياسيا، وحاول السادات ربط النجاح العسكري بنجاح يوازيه فكان إعلان التعددية عام 1976 ، بغية تكييف النظام السياسي بما يتوافق ومصلحته الحيوية والظروف الدولية، ولهذا إتجه نحو إعلان التعددية كأحسن السبل للوصول لبناء ديموقراطي[2]

إلا أن مركزية الجيش كمؤسسة دستورية رافضة وجود طروحات تعددية تمس أمن الدولة وتجانس المجتمع، وتجاهل مطالب النسيج الإجتماعي، والحفاظ على طابعها السلطوي، بإضفاء أشكال ومظاهر جديدة، لسيطرة النخبة الحاكمة، وقد بلغت أزمة الشرعية الذروة بإغتيال الرئيس السادات عام 1981[3].

وبتولى الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم توسعت دائرة أزمة شرعية النظام السياسي المصري، رغم أنه حاول تدارك الأوضاع في كثير من الحالات إلا أن إنغلاق النظام السياسي الناجم عن إختلال العلاقة بين مدخلات النظام وقدرة مؤسساته على تحويل هذه المدخلات أو التعبير عنها في شكل قرارات[4] نتيجة إنفراد الحزب الوطني الحاكم لأكثر من عقدين من الزمن بصناعة القرار وإعتماده على الشرعية التاريخية لتوطيد حكمه، والصراع الدائر بين النظام من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، أكد وجود أزمة

1- مدحت محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص.12.
1- أحمد عبد الحليم،" تحديات الأمن القومي المصري في التسعينيات" ، السياسة الدولية، العدد:100، أفريل 1990، ص.ص145،155.
3- أحمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص. 12،13.
4- أماني قنديل، المرجع السابق، ص. 82.

شرعية حادة، يعمل النظام السياسي حاليا على التخفيف من حدتها عن طريق مجموعة من الإصلاحات الدستورية[1].

وفي هذا الإطار نستنتج أن أزمة الشرعية التي تعرض لها النظامين الجزائري والمصري دفعتهما إلى إختيار النهج التعددي من أجل البحث عن بديل للشرعية الثورية ولمواكبة المتغيرات المرتبطة بالدولتين.

2-أزمة المشاركة السياسية:

تتفاعل أزمة المشاركة السياسية* مع أزمة الشرعية في أنظمة الحكم السلطوية التي عادة ما تتجه إلى إغلاق قنوات المشاركة السياسية وتأميم الصراع السياسي للزعامة الفردية أو الحزب الحاكم، مما يؤدي إلى نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلى تعميق أزمة المشاركة السياسية[2].

إن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام وإستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول الأخرى[3].

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر جاءت نتيجة عدم قدرة المؤسسات السياسية على إستيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري، كما تمثلت في رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى المختلفة في العملية السياسية[4]، فالبيئة السياسية في الجزائر إتسمت منذ الإستقلال بسيطرة المؤسسة العسكرية وكان التصور السائد للمشاركة السياسية في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة Mobilisation منه للمشاركة السياسية لذلك جاءت أحداث أكتوبر 1988 تعبيرا عن أزمة مشاركة عميقة تبلورت منذ فترة طويلة[5].

كما شهدت مصر سياسة التنظيم السياسي الواحد القائم على رفض قبول الخلاف الفكري وتعدد الآراء، كما تم الخلط بين مفهومي التعبئة والمشاركة حيث كان النظام السياسي يميل

1- المرجع نفسه، ص.83،84.

* تعني المشاركة: إشراك المعنيين سواء مواطنين، مرؤوسين، موظفين أو ممثليهم: أحزاب سياسية، نقابات،... في عملية اتخاذ القرار، أنظر: أحمد سعيفان المرجع السابق، ص.332، وتنبع أزمة المشاركة السياسية من عدم إعطاء الفرصة للمواطنين وتمكينهم من المساهمة في الحياة العامة للبلاد، وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوفر مؤسسات سياسية معينة بإمكانها إستعاب القوى الراغبة في المشاركة، أنظر: محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص.236.

2- أحمد ثابت، المرجع السابق، ص.16.

3- المرجع نفسه، ص.17.

4- منعم العمار، المرجع السابق، ص.87.

5- عمرو عبد الكريم سعداوي، " التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجا " ، السياسة الدولية، العدد: 138، السنة : 35، أكتوبر 1999، ص.ص. 62،63.

لتعبئة الجماهير أكثرمن إشراكهم سياسيا، إلا أن الممارسة أكدت أن الأولى لا يمكن أن تكون بديلا عن الثانية[1].

كما عملت النخبة العسكرية الحاكمة على إحتواء كافة القوى والتيارات ضمن فكرة التنظيم السياسي الواحد الذي هيمنت عليه السلطة التنفيذية ـ رئيس الدولة ـ وهكذا فقد إنعكست طبيعة الثقافة السياسية التابعة والغير مساعدة على المشاركة والمناداة بفتح المجال أمام الرأي الآخر لتكريس أزمة مشاركة، والتي توجت بإغتيال الرئيس السادات عام 1981 وما تبع ذلك من أحداث وتطورات[2].

ومن هنا نستشف دعم نظام الحزب الواحد في الجزائر منذ 1962 إلى 1988 وفي مصر منذ 1952 إلى1976 وجهته نحو تأميم الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية العسكرية والتنظيم السياسي الواحد الحاكم، وهنا وجد النظام السياسي نفسه يعاني من أزمة مشاركة سياسة ، أدت إلى تغيير المسار السياسي نحو إطلاق المجال لتعددية حزبية تعبر عن الإختلاف المجتمعي في الجزائر ومصر.

3- أزمة الهوية:

تتصف أزمة الهوية بالعمق والشمول وتعود إلى وجود الإنسان في ظل كيانات إجتماعية متعددة ومتعارضة تبدأ بالقبيلة والطائفة وتنتهي بالدين والوطنية، خاصة في ظل الكيانات المركبة التي تتداخل فيها عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية[3].

كما تؤدي إلى وجود إنتماءات إجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والإتجاهات[4]، كما ترتبط بضرورة خلق شعور عميق بالهوية الوطنية لدى شعب ما، وخلق داخل كل فرد إحساس بالإنتماء إلى مجموعة إقليمية محددة، تتعرض هذه العملية للتصادم مع الولاءات المحلية ومختلف المرجعيات التقليدية في الدول حديثة الاستقلال، ومن هنا تبرز أزمة الهوية كأحد أهم أشكال عدم الإستقرار[5].

1- أماني قنديل، المرجع السابق، ص.91.
2- المرجع نفسه، ص.ص. 91،92.
3- علي أسعد وطفة، " إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة "، المستقبل العربي، السنة:21، العدد: نوفمبر 1998، ص.73.
4- المرجع نفسه، ص.74.

3- Bertrand Badie, Le Développement Politique, 3 ed, Paris: Economica,1984, p.58.

4- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص..20

وتحتوي كل من الجزائر ومصر على تعددية مجتمعية تتمثل في مختلف القوى والتكوينات العرقية والقبلية والدينية والطائفية والطبقية الموجودة في المجتمع[1].

ففي الجزائر تمثل إشكالية الهوية محورا رئيسيا في تحديد الإختيارات والإنتماءات الحزبية للمجتمع، وتعود جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى المرحلة الإستعمارية الإستيطانية، إذ لجأ المجتمع إلى الثقافة التقليدية في مواجهة سياسات الدمج والفرنسة فأصبحت الثقافة التقليدية ميدانا للمقاومة يهدف للحفاظ على الهوية ورفض المستعمر ثقافيا[2].

فقد أدت السياسات الإستعمارية الإدماجية إلى إنقسام المجتمع الجزائري على ذاته، فإلى جانب المقاومة الثقافية المتمسكة بالموروث الثقافي، شكل الاستعمار منظومة ضاغطة من المؤسسات والأنساق والإجراءات[3]، كان من نتائجها فرض لغة وأخلاقيات جديدة وخلق سلسلة من التحولات الإجتماعية والسياسية، في ظل هذه التناقضات التي ورثتها الجزائر بعد الإستقلال شهدت الساحة صراعا ثقافيا وسياسيا بين القوى التحديثية والتقليدية[4]، حيث نجد:

- الهوية الإسلامية: وتعتبر من العناصر الأساسية التي لجأ إليها الجزائريون للدفاع عن قيمهم الثقافية والحضارية في ظل الإستعمار الفرنسي، ولعب التيار الإسلامي دورا أساسيا في ترسيخ المبادئ الإسلامية[5].

ومنذ أواخر الستينيات بدأت جماعات إسلامية سرية في ظهور تجسيدا لتيارات إجتماعية وثقافية تقدم الثقافة الإسلامية كبديل إيديولوجي لحل مشاكل المجتمع، ومع مطلع السبعينيات ظهر عدد من الحركات الإسلامية في الجزائر، ولقد سمح دستور 1989 بتشكيل الأحزاب السياسية التي عبرت عن الهوية الإسلامية الجزائرية[6].

5- عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، (القاهرة: دار الأمين، 1996)، ص.ص.17، 18

3- عبد الباسط دردور، المرجع السابق، ص.20.
4- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.202.
5- المرجع نفسه، ص.202،203.
6- أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل، 1999، 1989، ط4، (الجزائر: شركة دار الأمة، 1999). ص. 111.

- الهوية الأمازيعية: تعد الجزائر من بين الدول العربية متوسطة التجانس، فهي تحتوي على تكوينات إثنية تبلغ حوالي 20 %[1].

ويتجاذب الحركة البربرية* إتجاهان : الأول يدعو إلى إستخدام لغتي الوطن الأمازيغية والعربية والثاني يدعو إلى محاربة التعريب وفرض الأمازيغية بالقوة[2].

ولقد إنعكست الهوية الأمازيغية في أزمة منطقة القبائل والتي شهدت إحتجاجات ومظاهرات طالبوا من خلالها الحكومة الجزائرية بالإعتراف بكيانهم الثقافي داخل إطار الدولة وتتمحور مطالبهم حول:

- الهوية الجزائرية ثلاثية الأبعاد الأمازيغية، العربية، الإسلام.
- الأمازيغية والعربية لغتان وطنيتان والمسألة الأمازيغية إنشغال وطني ديمقراطي[3].

وأهم الأحزاب التي دعمت الدعوة إلى إدماج الأمازيغية في الثقافة الوطنية والإعتراف بها كلغة رسمية تستخدم في التعليم والإدارة[4]، حزب العمال الإشتراكي، حزب الطليعة الشيوعي، جبهة القوى الإشتراكية، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ولقد توجت مطالبهم بإعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الإعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ثانية بعد العربية في الدستور.

- الهوية الفرنكوفونية: لقد أدى الإحتلال الذي تعرضت له الجزائر منذ عام 1830، إلى إتباع سياسة منظمة لنشر الثقافة الفرنسية على حساب الثقافة واللغة العربية في الجزائر كما ارتبطت أشكال الحراك الإجتماعي والإقتصادي بمدى إستيعاب القيم الفرنسية وهذا ما أسهم في ظهور نخبة ذات إتجاه فرانكوفوني تعتبر الجزائر إمتدادا حضاريا لفرنسا، حتى بعد الإستقلال[5].

1- المرجع نفسه، ص.123.

* تعود جذور الحركة البربرية إلى الستينيات والسبيعينيات، لكن البداية الفعلية لها كانت بقيادة جبهة القوى الإشتراكية واليسار الجزائري منذ أحداث الربيع الأمازيغي في 20-04-1980 في منطقة القبائل، نجم عنها إعتقال قادة الحركة.

2- هناء عبيد، المرجع السابق، ص.163.

3- عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية، (الجزائر: دار الشروق للنشر والتوزيع، جانفي، 1999)، ص.ص. 56،57.

4- المرجع نفسه، ص.59.

5- عبد الباسط دردور، المرجع السابق، ص.ص.42،39.

ويسعى هذا الإتجاه لمحاربة سياسات التعريب في الأجهزة الحكومية والمدارس العليا وقد لعبت المصالح الإقتصادية القوية التي تربط الجزائر بفرنسا دورا في تقوية هذا الإتجاه[1].

- **الهوية العربية:** لقد نادى بها أنصار تصفية الثقافة الجزائرية العربية[2]، وبعث القيم والثقافة العربية وتقوم هذه الفئة بالتعبيرعن أفكارها عن طريق بعض الصحف العربية التي تنشأها بعض الأحزاب السياسية[3]، ويتضح مما سبق أن أزمة الهوية في الجزائر قوية وعنيفة، حيث تتكون من خليط من الإتجاهات المختلفة والمتناقضة أحيانا، تغذيها الجهوية بين أبناء الوطن الواحد.

وفي السياق نفسه نجد مصر تحتوي على تعددية مجتمعية أقل حدة من الجزائر وتشمل مختلف القوى والتكوينات العرقية والقبلية والطائفية الموجودة في المجتمع حيث يمثل الأقباط 10 ملايين من سكان مصر وبهذا تمثل الأقليات نسبة15% من إجمالي عدد السكان[4].

ولقد عرفت مصر أزمات طائفية في مراحل مختلفة بين الأقباط المسيحيين من جهة والمسلمين من جهة أخرى، ووجد النظام السياسي نفسه عاجزا على إدارتها في كثير من المرات وأدى ذلك إلى التصادم المباشر[5]، في الشارع بين المسلمين والأقباط المسيحيين وأكثر الأحداث عنفا ما حدث في أكتوبر 2005 بسبب تعرض أحد الكنائس القبطية بالإسكندرية للإساءة للإسلام من خلال عرض مسرحي[6]، وتصاعدت حدة التوتر* التي

1- المرجع نفسه، ص.48.
2- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.204.
3- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص.20.
4- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص.22.
5- نبيل زكي، "إعادة الاعتبار للأقباط ودعم الحوار بين مكونات المجتمع المصري"، الحوار المتمدن، العدد: 1806، 31مارس2006، ص.28.
6- المرجع نفسه، ص.29.

* لقد أدت عمليات الحرق التي تعرضت لها كنيسة العذراء بالإسكندرية وبعض الكنائس في مصر، إلى خروج جموع المسيحيين للشوارع والقيام بأعمال العنف ضد ممتلكات المسلمين، كانت حصيلتها إحراق03 سيارات وتحطيم30 سيارة وإضرام النيران وسرقة04 شقق وإتلاف واجهة مسجد "الواحد الأحد" بالإسكندرية وقتل الشاب المهندس مصطفى مشعل أثناء أحداث العنف وهذا مإنجر عنه تدخل قوات الأمن وإعتقال101 شخص، وقد أكد الرئيس مبارك بعد موجة العنف التي شهدتها العديد من المحافظات في مصر، أنه يعمل على تدعيم الوحدة الوطنية وقدسية احترام دور العبادة، وأن الشعب المصري كان ومازال يحمل شعار الدين لله والوطن للجميع، وحذر من خطورة ارتفاع نبرة العنف، خاصة وأن مصر تشهد مسيرة للإصلاح السياسي تتسم بحرية الرأي والتعبير والعبادة لم تشهدها من قبل، أنظر: نهال شكري، مختار شعيب، "مبارك يشجب التعدي على دور العبادة... ويطالب الشعب باليقظة في مواجهة مثيري الفتنة"، الأهرام الدولي، العدد: 43598، السنة: 13، أفريل 2006 ، ص.20.

أفرزتها العديد من القضايا الحساسة بين المسلمين والمسيحيين ولذلك طرحت قضية الحماية الدينية للأقباط، وقانون الإنعتاق من الاضطهاد الديني الممارس في مصر[1].

وفي هذا الإطار طالب العنصر القبطي في مصر بتعديل دستوري يحفظ لهم جميع الحقوق المدنية والسياسية والدينية ويساوي بينهم وبين المسلمين[2]، من خلال إشراك الدين المسيحي في مقررات التدريس وإلغاء القيود المفروضة على بناء دور العبادة المسيحية وإسقاط كل القيود المفروضة على حرية العقيدة[3]، رغم أن المادة (02) من الدستور المصري تنص على" أن دين الدولة الرسمي هو الدين الإسلامي" .

لقد ساهم الاختلاف اللغوي والديني في البلدين في ظهور العديد من التيارات والإتجاهات التي تمثل فئات المجتمع المختلفة وإن إختلفت في الجزائر ومصر إلا أنها شكلت تهديدا لإستقرار النظام الذي عمل على إحتواءها والتعامل معها وفق ما تقتضيه الظروف الداخلية والضغوط الدولية، في ظل نظام دولي تتعامل فيه القوى الكبرى مع قضية الإثنيات كورقة ضغط وتستخدمها لإثارة النزاعات العرقية والتوترات التي تخدم مصالحها في المنطقة[4].

II - العوامل الإقتصادية:

لقد مثل العامل الإقتصادي البيئة الأساسية لنمو الأزمة، لأن قوة النظام إقتصاديا تحدد قوته سياسيا، حيث تعرضت كل من الجزائر ومصر إلى أزمة إقتصادية، وواجهتها صعوبات إقتصادية، أملتها الظروف التي عرفتها الجزائر ومصر بعد الإستقلال مباشرة هذا ما جعل سياسة الدولتين تخضع لبرامج التعديل الهيكلي للإقتصاد وطلب إعادة جدولة ديونها من جهة، كما خضعت لأهداف ونوايا المؤسسات المقرضة، فما هو سبب عجز هذه الدول وتفاقم حجم مديونيتها؟

بعد حصول كل من الجزائر ومصر على إستقلالهما السياسي إنصب إهتمامهما بداية بمسألة بناء الدولة وعملية بناء الإقتصاد وهيكلته، وتعكس الإختيارات في مجال السياسات الإقتصادية، العلاقات بين القوى الإجتماعية كما أنها تعكس درجة توجيه وتنظيم النخب

1- هاني لبيب، " العولمة وقضية الحماية الدينية في مصر"، في: سمير أمين، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.183،182.
2- المرجع نفسه، ص.183.
3- المرجع نفسه، ص.184.
4- هاني لبيب، المرجع السابق، ص.184.

السياسية[1].

ففي الجزائر إعتمدت منذ الإستقلال على نظام إقتصادي إشتراكي يعتمد على مؤسسات الدولة التي كانت تغطي كل المجالات الإقتصاية والإجتماعية، فالطابع المييز له هوالتواجد الكلي لقطاعات الدولة في الإقتصاد منذ عهد الرئيس أحمد بن بلة[2].

ووفقا لذلك عاشت الجزائر منذ 1962 في إطار نظام الحزب الواحد وما ارتبط به من إستراتيجيات وإجراءات حالت دون نشوء قوة سياسية جديدة ـ فالاشتراكية كانت الخيار الذي لا رجعة فيه ـ فللدولة وحدها حق تحقيق الإنطلاق الإقتصادي والصناعي إلى جانب الإرتقاء الإجتماعي والثقافي، بالمقابل كانت المكانة الممنوحة للقطاع الخاص الوطني في إطار الصيرورة التنموية جد بسيطة لدرجة التهميش[3].

ولقد أدى تغيير السياسة الإقتصادية بعد تولي بن جديد السلطة إلى إستمرار الأزمة نظرا لعدم تمكنه من عزل معارضي الإستراتيجية الإقتصادية الجديدة، فقد تطورت هذه الأوضاع إلى صراع داخلي داخل جبهة التحرير بين طائفتين: المؤيدة للإنفتاح والمعارضة له وهذا الصراع أخر الإنفتاح وزاد من حدة الصراع بين الحزب الحاكم والمعارضة[4].

وقد عرفت الجزائر أزمة مالية ضخمة نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1985 باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يقوم على 95% من عائداته لتأمين موارده من العملة الصعبة[5]، بالإضافة إلى إعتماد المختصين في الشؤون الإقتصادية على الحلول الظرفية فتقلصت الموارد الإقتصادية بصورة محسوسة في مقابل تزايد الإنفاق العام نظرا لنمط الحياة الإستهلاكي الذي برز مع بداية الثمانينيات وكان النظام أحد المشجعين عليه[6]، في مقابل إنكماش الواردات وخفض دعم الدولة للإحتياجات الأساسية للمواطنين[7].

ويمكن القول أن الأوضاع الإقتصادية في الجزائر واجهت عدة تحديات هي التي قادت إلى إستفحال الأزمة وإستحكامها أهمها: تزايد نسبة التضخم مما أدى إلى فشل الإقتصاد

1- سامح محمود أبو العيذين، "مؤتمر الجزائر في التسعينيات"، السياسة الدولية، العدد: 121، السنة: 31، جويلية ص.ص.125، 127.

2 - Jean-Jacque Lavenue, Algérie la Démocratie Interdite, France: Edition L'harmattan, 1999,p.14.

3- Jean-Jacque Lavenue, op.cit, p14.

4- ثناء فؤاد عبد الله ، "أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر"، السياسة الدولية، العدد: 95، جانفي 1989، ص.ص186، 188.

5-أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص.24.

6- برتراند بادي، المرجع السابق، ص.67.

7-منعم العمار، المرجع السابق، ص.53.

الجزائري في مواجهة هذا التحدي ووصلت نسبة التضخم 10% عام 1988 وارتفعت إلى 17% عام 1989[1]، وفقد الدينار ثلث قيمته، وتناقص إحتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي الجزائري إلى أدنى مستوى عرفه منذ الإستقلال، وأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية بحوالي 16,7 سنة 1989[2].

أما فيما يخص الرأسمال الأجنبي، لم يكن لديه الحق مطلقا في تحقيق الإستثمارات مباشرة، لأن الإستعانة بهذا القطاع كان يعني إدخال الدولة في تبعية إقتصادية غير مقبولة[3].

فضمن العملية السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي وأنساقه كما حددها "دافييد إستون" David Easton في تحليلاته لعمل النظام السياسي، نجد النخبة السياسية الحاكمة ظلت تحكم منذ الإستقلال في إطار الدولة بإعتبارها الجهاز المنظم من خلال العلاقة بينهما وبين المجتمع المدني، فهي التي ترسم السياسات العامة[4].

وهكذا فالجزائر انتهجت التصنيع الدولتي ـ Etaliste ـ كأساس اقتصادي لشرعية النظام ، حيث كانت المصانع تسير بقدرة لا تتجاوز 35% مع وجود عدد هائل من العمال والإداريين داخل المؤسسات الإقتصادية[5]، التي لم تكن تحقق المردودية الكافية، إلا أنها تقدم أرباحا للعمال حيث كانت قائمة من أجل شراء السلم المدني وليس من أجل الإنتاج[6].

وارتبطت الأزمة الاقتصادية بظهور النظام الإحتكاري غداة الإستقلال وتطورت هذه الأزمة نتيجة عوامل عديدة متشابكة ومتداخلة من أهمها التركيز على الهيدروكربونات "البترول والغاز" كأساس للصناعة ومصدر للدخل في إطار نظام الحزب الواحد[7]، وما إرتبط إرتبط به من إستراتيجيات وإجراءات سياسية حالت دون نشوء أية قوة سياسية جديدة، طالما بقي الريع النفطي قادرا على تسيير العملية الإقتصادية، وهذا ماجعل الدولة هي المحرك المركزي في عملية الإنتاج والتنمية[8].

1- عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص.83.
2- المرجع نفسه، ص.83.
3- Abderrahim Lamchichi, L'Algérie en Crise, Paris, Editions L'harmathan, 1991, p.121
4- ثناء فؤاد عبدالله، المرجع السابق، ص.188.
5- منعم العمار، المرجع السابق، ص.52.
6- المرجع نفسه، ص.ص. 52، 53
7- أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وإنعكاساتها على المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد: 106، أكتوبر 1991، ص.ص.116، 117
8- المرجع نفسه، ص.117.

عجز ميزان المدفوعات الجزائري حيث بلغ العجز 3 مليون دولار عام 1986 بعدما كان يحقق فائضا سنويا يتراوح بين 3 إلى 4 مليون دولار خلال النصف الأول من الثمانينيات، بالإضافة إلى إنخفاض دخل الفرد من 4000 دولار إلى 1500 دولار في عقد التسعينيات[1].

في مقابل عدم قدرة نمط التنمية على التخلص النسبي من التبعية حيث دخلت الجزائر مجالين رئيسيين للتبعية [2]:

- تبعية تكنولوجية نتيجة دخولها قطاع الصناعات الثقيلة لإعتقادها أن إنشاء صناعات ثقيلة يؤدي إلى ظهور صناعات خفيفة وإلى تحريك العمل في الزراعة وهذا ما يؤدي إلى إمتصاص البطالة وتثبيت سكان المناطق الريفية وإعتماد التسيير الإشتراكي للمؤسسات.
- التبعية المالية نتيجة اللجوء إلى الإقتراض من المؤسسات الدولية[3].

بالإضافة إلى العجز على تطوير الإنتاج الزراعي مما أدى إلى النزوح الريفي وعدم التوازن بين نمو السكاني غير الخاضع للسيطرة وبين إنتاج وتوفير الغذاء الضروري[4].

ولقد حاول الرئيس الشاذلي بن جديد القيام ببعض الإصلاحات أهمها:

1- إعادة هيكلة النظام الإقتصادي وتقسيم المؤسسات الكبيرة من خلال التخلي عن إقامة المركبات الصناعية الضخمة التي إعتبرت مكلفة وتقود إلى زيادة في حجم المديونية والإهتمام بالصناعات الخفيفة والمتوسطة[5].

2- إعادة هيكلة الثروة الزراعية وإعادة الإعتبار للفلاحة، حيث تم التخلي عن تعاونيات الثورة الزراعية وأعيدت الأراضي المؤممة إلى أصحابها كما تم إلغاء قوانين إحتكار الدولة للتجارة الخارجية[6]، إلا أن المديونية الخارجية مثلت آداة الإمتصاص الأساسي لكل تحسن

---

1 - المرجع نفسه، ص.119.

Tieb Said Amer, L'industrialisation en L'Algérie, Paris: Edition Antrhropos,1987, p.13.
1-

2- Ibid, p.13,14.

3- برتراند بادي، المرجع السابق، ص.69.

4- إدريس بولكعيبات، "تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 17، جوان 2002، ص.122.

5-المرجع نفسه، ص.ص..123،124

6-برتراند بادي، المرجع السابق، ص.ص.69،70.

7- بدر الدين الشافعي، "الجزائر... ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة"، السياسة الدولية، العدد: 148، أفريل

على المستوى الإقتصادي[1] ، حيث بلغ حجم الدين الخارجي30 مليار دولار بلغت 50% من الناتج الوطني الخام، وفي أواخر 1989 أصبح على الجزائر قبول توصيات المؤسسات الدولية[2]، وأصبح عليها تغيير صورتها الاقتصادية العامة والتخلي عن الرموز الاشتراكية

التي كانت الطابع العقائدي المؤسس لهوية الدولة ولجبهة التحرير[3].

وتطورت التوترات حتى انفجر الوضع عام1988 [4]، وأصبح على الجزائر قبول توصيات توصيات المنظمات الدولية والانتقال من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد السوق، حيث شرع في خوصصة القطاع العام منذ 1991 وأصبحت الشراكة والبحث عن الاستثمارات الأجنبية وحرية الأسعار والسوق أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري[5].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر اتخذت من الاشتراكية الناصرية نموذجا لسياستها الاقتصادية منذ ثورة 1952، وكان الوضع الاقتصادي يقوم على مرتكزات ضيقة أهمها: عائدات قناة السويس، السياحة، بالإضافة للمساعدات الخارجية المربوطة بالمستجدات الدولية[6].

كما تميز النظام بمركزية شديدة منذ عام 1952 أعطت للدولة صلاحيات التدخل في جميع المجالات، وإحكام السيطرة عليها واحتكار الدولة للتجارة الخارجية وتفضيل الصناعات الثقيلة التي لا تحسن الإدارة تسييرها مثل ما حدث في الجزائر[7].

كما صدر قانون الإصلاح الزراعي لعام 1952 الذي حدد ملكية الأراضي وصادر أملاك الأسرة الحاكمة، وأعلنت الدولة أن القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصري محظورة على الرأسمال الأجنبي[8]، وكذا أصبح القطاع العام هو المسيطر على اقتصاد مصر وانتهج

2002، ص.104.

1- عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص.64.

2-Jean-Jacque Lavenue, op.cit, p.16.

3- عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص.ص.64، 65.

4- أحمد ثابت، المرجع السابق، ص..27

5- ألبير فرحات، مصر في ظل السادات، 1970ـ1977، (بيروت: دار الفارابي، 1978)، ص.10.

6-المرجع نفسه، ص.16.

7- المرجع نفسه، ص.16.

* نتج عن هزيمة 1967 أزمات حادة واجهت المجتمع والدولة، أهمها الأزمة الاقتصادية وتنبع من نمط التنمية الذي اتبعه النظام السياسي منذ السبعينيات بعد انهيار التجربة الاشتراكية عقب 1967، فقد اندمج الاقتصاد المصري وطبقت سياسة الانفتاح الاقتصادي في السوق الرأسمالي العالمي وتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تابع وانهارت سياسة التصنيع بإحلال الواردات التي تبناها النظام، من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات وأدى هذا إلى حدوث عدد من الأزمات التي أدت إلى اندلاع مظاهرات العمال عام1971 ومظاهرات طلابية في مارس1972 ، أنظر: هو يدا عدلي رومان، " مصر في عهد السادات" ، السياسة الدولية، العدد:101، جويلية 1990، ص.ص.248،246.

التخطيط الاشتراكي كحتمية تاريخية فرضتها الآمال العريضة للجماهير والطبيعة المتميزة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين[1] .

ومع ذلك فالحرب التي خاضتها مصر في1967* و1973 استنزفت الاقتصاد المصري

ودمرت المؤسسات الاقتصادية، ولهذا ظهر داخل القيادة المصرية تيار دعى إلى التراجع عن التحولات الثورية والإستناد إلى القطاع الخاص ودعوة الرأسمال الأجنبي للإستثمار على مدى واسع، بهدف مواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وبهذا كانت مصر السباقة في سيرها نحو الإقتصاد الحر منذ 1974[2]، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت إلى 15% سنويا، فحسب صندوق النقد الدولي مثلت النفقات العامة43% من المنتوج القومي الخام واعتبر تجاوزا شديد الخطورة[3].

ضعف صادرات مصر مقابل إستيراد القسم الأساسي من مواردها الغذائية وهذا ما يفسره العجز الدائم في تجارتها الخارجية، حيث وصل الرصيد السلبي لميزان المدفوعات عام 1989 إلى 3,5 مليار دولار وتراكمات تتجاوز 4,5 مليار دولار، وقدرت المديونية عند إندلاع أزمة الخليج بـ: 50 مليار دولار[4].

كما شهدت مصر عجزا في ميزانها التجاري قد ربـ: 6633 مليون دولار سنة 1982 كما انخفض النمو السنوي للناتج الصناعي والتعديني وحتى الزراعي من 11,8 %سنة 1983 إلى 7,3% سنة 1987 ، كما نجد انخفاض في معدل النمو في قطاع البترول من 10,9% إلى 2,1% في نفس الفترة[5].

ولذلك قامت الحكومة بالتعديلات في برنامج التكيف البنيوي الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، بعد الإتفاق على إعادة جدولة الديون في مصر[6].

1- إكرام عبد القادر بدر الدين، " الاستقرار السياسي في مصر، 1952-1970"، السياسة الدولية، العدد: 69 ، جويلية 1989، ص..26
2- المرجع نفسه، ص..27
3- جلال أمين، " مصـــر... إلـى أيـــن؟ " ، المستقبل العربي، العدد: 255، مـاي 2000، ص..23
4- جميل مطر، " العالم ومصر خلال نصف قرن"، المستقبل العربي، العدد: 218، جويلية 2000 ، ص..52
5- المرجع نفسه، ص.ص.52،54.

فلقد انتهج كل من السادات ومبارك سياسة اقتصادية مناقضة للنهج الإشتراكي الذي تبناه الرئيس عبد الناصر، فبمجيء السادات تم الإعلان عن سياسة الإنفتاح الاقتصادي، التي فرضتها عوامل داخلية وإقليمية ودولية[1]، وتضمنت مجموعة تدابير تهدف إلى تضييق مجال تأثير القطاع العام على الإقتصاد ومن جملة هذه التدابير، إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية

وقبول الاستثمارات الأجنبية مباشرة مع إزالة إعانات الدعم المالي التي تقدم للمواد الغذائية الأساسية وتم السيطرة على أسعارالمنتجات الزراعية وأسعار الفائدة ومعدلات الصرف الأجنبي وتشجيع إعادة ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص للإستثمار الأجنبي بموجب القانون رقم (43) لسنة 1973[2].

وفي المقابل دفع الانخفاض في مستوى القدرة الشرائية، وإزالة الدعم للمواد الغذائية الأساسية إلى اندلاع مظاهرات عديدة بدأت منذ1975، 1976،1977 والتي جاءت كرد فعل للقرارات الاقتصادية لحكومة ممدوح سالم وتحدي لنظام الرئيس السادات حيث شكلت إنذارا جديا له وكانت الدافع لانتهاج سياسة إصلاحية جديدة محاولة لكسب شرعية النظام السياسي[3].

ارتفاع أسعار النفط عام 1979 مقابل الطلب الداخلي على البترول، وهذا أنذر بأزمة طاقة، بالإضافة للمعارضة الجماهيرية والعربية لاتفاقيات السلام المصرية الإسرائلية عام 1978[4].

وفي هذه الظروف أعلنت الحكومة مجموعة من الإصلاحات كتوسيع الحريات والحقوق الديمقراطية والسماح للأحزاب بالعمل على نحو شرعي والتوسع في عملية التحرك نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية[5]، تماشيا مع الظروف التي عاشتها مصر* والتي أكدت أن ظهور أحزاب سياسية بقرارات فوقية لن يفسح المجال بقدر ما يعقده.

ووفق هذا الإطار عرفت الجزائر ومصر النظام الإشتراكي الذي فرضته الأوضاع التي ميزت البلدين، إلا أن النظامين إتجها نحو تغيير السياسة الإقتصادية والإتجاه نحو الإنفتاح الإقتصادي الذي سبق عملية بناء تعددية حزبية، هذا الانتقال جاء بعد أزمات إقتصادية حادة ـ السقوط الحر لأسعار النفط عام 1983 من جهة وحرب الإستنزاف التي

1- جميل مطر، المرجع السابق، ص.53.
2- جلال أمين، المرجع السابق، ص. ص.25،26.
3- محمد سعد إبراهيم، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية، ج2، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،2002)، ص.67.
4- إكرام عبد القادر بدر الدين، المرجع السابق، ص.ص.26،28.
5- جميل مطر، المرجع السابق، ص.53.
* لقد كان السادات يطمح لتكون الولايات المتحدة هي الوسيط في قضية التسوية مع إسرائيل، لذلك إتجه نحو تكريس علاقات معها.

عاشتها مصر 1967،1973 من جهة أخرى ـ عرفها اقتصاد الدولتين.

III - العوامل الإجتماعية:

لقد ساهمت الأسباب الإجتماعية ولعبت دورا فاعلا وهذا على غرار العوامل الإقتصادية ويمكن أن نبرز مجموعة التحولات الأساسية في المجتمع التي ساهمت في إنضاج الظاهرة الحزبية في الجزائر ومصر.

فقد شهدت الجزائر إختلال في التركيب الأساسي لهيكل السكان حيث إرتفعت نسبة الشباب، في مقابل إنتشار البطالة والزيادة الكبيرة في نمو السكان مع أزمة الدولة الإقتصادية بالإضافة إلى رفع الدعم على بعض السلع الأساسية[1]، وما صاحب ذلك من مظاهر الفساد الإجتماعي عن طريق إستغلال المواقع الوظيفية، مع فتح المجال أمام الخوصصة وأمام كل هذه التحولات شهدت الجزائر[2]:

- أزمة بطالة حيث إنتشرت بمؤشرات كبيرة في الجزائر، وتجاوزت نسبة العاطلين عن العمل 20% من قوة العمل أي 1,2 مليون شخص عاطل سنة 1989 ومثلث نسبة الشباب العاطل عن العمل الذين يتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة نسبة 82,6% بينما تزداد قوة العمل بمقدار 200 ألف منصب شغل وهكذا عجز النظام عن إستيعاب هذه الطاقات[3].

- ظاهرة التفاوت الإجتماعي، حيث شهدت الجزائر إتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الإجتماعية المختلفة وخصوصا إذا كان هذا التفاوت يفتقد أسس مشروعة تبرره وأهم مؤشراته التباين الشديد في الأوضاع المعيشية للفئات الإجتماعية من خلال إشباع الحاجات الأساسية[4]، والإختلاف الحاد في توزيع الدخل والإنفاق النقدي في القطاع العائلي والتفاوت في الملكية، حيث أصبح الشعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص حقيقة ماثلة في النظام السياسي والواقع الاجتماعي[5]، ولقد أدى ذلك إلى تعميق أزمة التوزيع والتغلغل في كل أنحاء الدولة لتحقيق نوع من التوازن وهذا ما يزيد من فجوة

1- عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص.68.
2- المرجع نفسه، ص.68،69.
3- المرجع نفسه، ص.69.
4- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 186
5- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص.187

التفاوت الطبقي والجهوي[1].

- مشكلة السكن في إطار الإنفجار السكاني الذي شهدته الجزائر خاصة في المدن الكبرى نتيجة النزوح الريفي للمدن، وانخفاض مستوى دخل الفرد الجزائري الذي لا يمسح بالتوفير للحصول على سكن مناسب[2]، حيث بلغ عدد السكان 26 مليون نسمة في ظل تناقص الدخل الوطني من52مليار عام1987 إلى30 مليارد ولار عام1991[3].
- عجز الدولة على توفير مناصب الشغل، ففي سنة 1984 وفرت الدولة حوالي 139 ألف منصب شغل أي بنسبة 15% ليرتفع سنة 1986 إلى 74 ألف منصب شغل بمعدل 17%، ليسجل تراجعا آخر عام 1988 إلى 60 ألف منصب عمل [4].
- استفحال ظاهرة الاحتكار والمضاربة وهذا ما أدى إلى ندرة المواد واسعة الإستهلاك وذلك نتيجة إعادة الدولة النظر في سياسة الإستيراد وهو ما أدى على بروز الإضطرابات بدءا بسنة 1985 [5]، ومثيلتها في خريف 1986 والتي قام بها الطلبة عبر البلاد بلغت ذروتها لتنفجر في جامعة قسنطينة وسطيف في نوفمبر 1986، لتمتد إلى مجال الصناعة حيث تزايدت إضرابات العمال في صيف 1988[6]، وعبر عنه جورج جوفيه **J.JOFIER** "إن المشاغبات سرعان ما أصبحت وسيلة للتعبير عن الإحباط الشديد والغربة، اللذين شعر بهما المواطنون معظمهم من الشباب حيال النظام الذي يبدو أنه تخلى عنهم"[7].

ولذلك لاقت الدعوة إلى الإحتجاج إستجابة واسعت بدليل الإضطرابات التي عرفتها الجزائر في سبتمبر وأكتوبر 1988 نتيجة إرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية وإحتكار السلع وتدهور القدرة الشرائية حيث شلت جميع الوحدات الإنتاجية[8].

- ارتفاع نسبة الأمية بالرغم من التقدم الملحوظ في الخدمات التعليمية وتركزها في الأرياف

1-منعم العمار، المرجع السابق، ص.57.
2-جيلالي بنعمران، أزمة السكن، آفاق التنمية الإشتراكية في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، [د.س.ط])، ص.28.
3- المرجع نفسه، ص.29.
4- بدر الدين الشافعي، المرجع السابق، ص.173.
5- مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر، تـ: عادل خير الله، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،1999)، ص.36.
6- المرجع نفسه، ص.ص.64،65.
7- بدر الدين الشافعي، المرجع السابق، ص.106.
8- عبد اللطيف بن أشنهو،" تجربة الجزائر الدينامية الإقتصادية والتطورات الإجتماعي"، المستقبل العربي، العدد: 103، السنة :29، أكتوبر 1986، ص.71.

وفي الأوساط النسوية خاصة[1].

وهكذا جاءت إنفجارات أكتوبر 1988 كنتيجة لهذه الضغوط المجتمعية الكبيرة حيث يرى الأستاذ رابح بلعيد أن أحداث أكتوبر وقعت بسبب تفاقم الظلم الإجتماعي السائد والذي بلغ ذورته سنة 1988 وشكل حالة شديدة الخطورة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع في مصر لم يختلف عن الجزائر فلقد عرفت مجموعة من الأزمات كانت لها إنعكاساتها على المجال الإجتماعي أهمها:

- ارتفاع معدل البطالة في مقابل إنخفاض معدل النمو الإقتصادي حيث تنتشر البطالة بين حاملي المؤهلات العليا والمتوسطة وترتفع نسبتها في الريف، ويمثل الشباب الشطر الأكبر من معدلات البطالة حيث تمثل نسبة السكان خارج قوة العمل 65,6% وقدرت معدلات البطالة عام1960 بـ: 2,2 ، في حين بلغت عام 1976 نسبة 7,7% لتصل عام1986 إلى 14,7% وترتفع ما بين عامي 1989-1992 إلى 17,5%[3] بالإضافة إلى مشكل العمالة*.
- احتدام ظاهرة الانقسام الطبقي في المجتمع المصري وإرتفاع نسبة الفقراء وتردي مستوى المعيشية حيث قدرت نسبة الفقراء في مصر سنة 1990 بـ: 30%، وارتفعت سنة 1997 إلى 44%[4].
- الانفجار الديمغرافي ومشكل السكن يعتبر من العوامل الإجتماعية المهمة في مصر حيث قفز معدل السكان من 21 مليون نسمة في عام 1952 إلى 65 مليون نسمة سنة 1998[5].
- التباين الديني والعرقي بين المسلمين والأقباط المسيحيين الذين يمثلون نحو 10 ملايين

1- المرجع نفسه، ص.72.

2- رابح بلعيد،" تاريخ الجزائر الحديث"، رسالة الأطلس، العدد: 157، الصادربتاريخ :29 سبتمبر إلى 25 أكتوبر، 1996، ص.11.

3- محمد عبد الشفيع عيسى، " الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة في مصر"، في: محمد عبد الشفيع عيسى، دراسات التنمية العربية الواقع والآفاق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.291.

* حيث أجبر نصف مليون مصري على مغادرة الكويت والعراق إبان أزمة الخليج، أنظر: إبراهيم كروان، "المعضلات العربية في التسعينيات: كسر المحرمات والبحث عن معالم الطريق"، تـ: منال الشوربجي، السياسة الدولية، السنة:30، العدد: 117، جويلية 1994، ص.17.

4- ثناء فؤاد عبد الله، " أزمة الطبقة الوسطى في مصر"، المستقبل العربي، العدد: 260، أكتوبر 2000، ص.ص.83،85.

1- ثناء فؤاد عبد الله، أزمة الطبقة الوسطى في مصر، المرجع السابق، ص.89.

مصري ودور هذا التباين في نشوب نزاعات وتوترات طائفية[1].

- التوزيع غير العادل للمداخيل واتساع الهوة بين طبقات المجتمع المصري، خاصة بعد خفض الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية[2].

لقد ساهمت مجموع العوامل الاجتماعية في تمركز الثروة وانتشار الفقر والتهميش وعدم قدرة الدولة على ضمان التوزيع العادل لها، كما أدت إلى ظهور فئات اجتماعية مختلفة في شكل تنظيمات حزبية تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: البعد الخارجي ودوره في ظهور الأحزاب السياسية:

لقد ساهمت عوامل خارجية عديدة في بلورة الظاهرة الحزبية في الجزائر ومصر فالظروف الدولية لها دور كبير في عملية صنع القرار السياسي الداخلي، وصياغة السياسات العامة للدول، حيث يفرض المحيط الخارجي نفسه فرضا لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عنه، ولعل أهم هذه العوامل:

I - نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد*:

شهدت البيئة الدولية تغييرات جذرية اعتبرت إحدى أكثر الأزمات التي عاشها العالم في بداية التسعينيات من القرن الماضي تمثلت في انهيار الإتحاد السوفيتي بعد أربعة عقود ونصف من الحرب الباردة* واتخذت الأحداث والتطورات في العالم منحنى مغاير[3] سواء على الصعيد الدولي أي نوع النظام الذي سيحل محل النظام الذي كان سائدا في إطار الحرب الباردة، أو على صعيد العلاقات الداخلية بمعنى نوع النظام السياسي والاقتصادي

1- هاني لبيب، المرجع السابق، ص.139.

2 -السيد يسين، " الدولة وتحولاتها ومستقبلها في مصر"، السياسة الدولية، العدد:90، أكتوبر1987، ص.134.

* النظام الدولي الجديد New International Order هو:" تعبير استخدمته الدبلوماسية الأمريكية بعد حرب الخليج 1990ـ 1991، للدلالة على مجموع الطرق ووسائل تنظيم السلام في العالم، ويحلل البعض هذا النظام كأنه نظام ميثاق الأمم المتحدة بالرغم من أن الظروف وتوازنات عام 1945 تختلف جدا عن ظروف وتوازنات عام 1990، في حين يرى البعض الآخر أن النظام الدولي الجديد يشبه ـ في أعقاب زوال الاستقطاب الثاني شرق غرب ـ السلام الأمريكي Pax Amricana : وهو نظام تقوده سياسيا الولايات المتحدة، ويتميز اقتصاديا بقيام تكتلات اقتصادية وتحرير التجارة والاتصالات بين أنحاء العالم"، أنظر: أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.393.

*الحرب الباردة: هي تعبير يميز حتى عام 1989 حالة التوتر الدولي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين القوى الغربية والإتحاد السوفيتي، دون الذهاب للمواجهة المسلحة، فالحرب كانت نفسية، يسعى كلا المعسكرين من خلالها لتحقيق مكاسب على حساب الآخر، أنظر: أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.142.

3 -جاسم محمد عبد الغني،" المتغيرات العالمية وإنعكاستها على الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد: 139، سبتمبر 1996، ص.ص.12،13.

والاجتماعي الذي ستتبناه كل دولة على الصعيد الداخلي[1].

فلقد أدى التحول السياسي الذي شهده العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى توجه دول شرق أوربا نحو نظام الإقتصاد الحر، وانهيار نظام الحزب الواحد في الإتحاد السوفيتي السابق وبلدان شرق ووسط أوروبا، بعد الإعلان عن التفكك السياسي للمعسكر الشرقي وحل حلف وارسو بالإضافة إلى وحدة الألمانيتين[2]، ثم جاءت أزمة الخليج لتؤكد أن الحرب الباردة بين المعسكرين قد إنتهت وأصبح الواقع يؤكد حقيقة الإنتصار النهائي للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية[3]، حيث وصل العالم إلى مايشبه الإجماع بشأن الديمقراطية الليبرالية كنظام صالح للحكم بعد هزيمة الإيديولوجيات المنافسة، وهذا ما عبر عنه فرنسيس فوكوياماF.Fokoyama بقوله أنه بإمكان الديمقراطية الليبرالية أن تشكل فعلا منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم إنساني إنها من هذه الزاوية تعبر عن نهاية التاريخ[4].

وهكذا تبدلت البيئة الدولية، الجيوسياسية والفكرية وتغيرت من قواعد التنافس بين القوتين الأمريكية والسوفيتية بعد انهيار العالم الثنائي القطبية، برزت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية التي إحتكرت الأحادية القطبية وجعلت من العولمة آداة ووسيلة لتصدير خطابها للعالم وفرض قراراتها[5].

إعتمد المعسكر الشرقي سياسة إصلاحية، تجسدت من خلال سياسة البريسترويكا والغلاسنوست التي صاغها الرئيس السوفيتي غورباتشوف، وبهذا بدأ التحول وقبول تبني بعض مفاهيم إقتصاد السوق وآلياته وفتح باب التعددية والديمقراطية على الطريقة الغربية وكان معها نهاية المنافسة العسكرية والإقتصادية للمعسكرين[6].

وأمام هذه التغيرات والتحولات الدولية وجدت الدول العربية * نفسها أمام واقع جديد فرض عليها أن تكيف سياستها الإقتصادية والسياسية وفقه من خلال:

1-Daniel Colard, Les Relation Internationales:De1945 A No Jour, Paris: Armand Colin, Avril1999, p.p.223,227.

3- Ibid, p.227.

3- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تـ: حسين أحمد أمين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص.287.

4- المرجع نفسه، ص.ص.287،289.

5- برهان غليون، " تهالك النظم وتبدل البيئة الدولية" ، الذور، القاهرة، العدد:169، جويلية 2005، ص.ص.10،11.

6-Frank P.Pretsch, La Politique Internationale, Belgique : Bruyland, 2000,p.32.

- القيام بمراجعة شاملة لحساباتها في المحيط الدولي، خاصة بالنسبة لسياستها التقليدية والقاضية باستثمار الاستقطاب الدولي والخلافات بين القوتين كورقة ضغط[1].
- ضرورة تنبي استراتيجية الاعتماد على الذات والتخلي عن سياسة الإعتماد على قوى خارجية للدفاع عن القضايا والشؤون الداخلية لها.
- تآكل النظم الشمولية ونهاية مفهوم الحزب الواحد الذي إحتكر السلطة السياسية وظهور مفاهيم التعددية، المشاركة السياسية، التداول على السلطة[2] .

ولذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتغلغل في المنطقة العربية بغية حماية مصالحها في المنطقة، بدعم نظم الحكم القائمة التي تخدم مصالحها واحتياجاتها وتحدد التوجهات الجيو سياسية للعالم وفق منظور أمريكي بحت، فالسياسة الأمريكية نحـو العالم العربي، تميزت بسمات خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي حاولت تكريسها من خلال مجموعة أبعاد أهمها[3]:

- الحفاظ على القيادة العالمية والمصالح الأمريكية من خلال السيطرة على المواقع الإستراتيجية والثروات الهامة في العالم.
- الإسراع في ملئ الفراغات في إطار عجز الدول العربية أمام التجاوزات الأمريكية[4].
- حماية إسرائيل وضمان توسعها بإعتبارها نقطة إرتكاز أمريكي في منطقة الشرق الأوسط تعمل على الحفاظ على المصالح الأمريكية وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأساليب والوسائل لتحقيق هذه الأبعاد[5].

---

*منذعام1972 بعد الوفاق الذي تم بين القوتين الأمريكية والسوفيتية_ بدأت علاقات مصر تتأثر سلبا مع حليفها الأول حيث تم طرد الخبراء السوفيت من مصر عام 1972 ونشبت حرب أكتوبر 1973 وإنتصر فيها الجيش المصري على الإسرائيليين وما تلى ذلك من إتفاقيات لفض الإشتباك على الجانبين السوري والمصري بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية كل ذلك تمخض عنه إقتراب تدريجي من الولايات المتحدة، وبذلك تم تجميد معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية عام 1976، رغم أن الرئيس حسني مبارك عمل على التخفيف من ميراث علاقات العداء المصري السوفيتي إلا أن العلاقات تحكمها ترتيب الأولويات في التعاملات الدولية، أنظر: محمود أبو العينين، "الدور الإقليمي المصري في إفريقيا منذ ثورة يوليو 1952 بين الإستمرارية والتغيير"، السياسـة الدوليـة، العدد :149، السنة: 38، جويلية 2002، ص.43.

1- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة،(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.ص.170،171.

2- برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، المرجع السابق، ص.109.

3- برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، المرجع السابق، ص.109.

4- جاسم محمد عبد الغني، المرجع السابق، ص.13.

5- المرجع نفسه، ص.14.

II - التحول السياسي وإحترام التنظيم الديمقراطي :

- **التحول السياسي:**

شهدت مناطق عديدة من العالم موجة من التحولات السياسية، والتي حدثت على مستوى النظم السياسية وجسدت أكبر موجة للتحول، أو بتعبير هنتجنتون الموجة الثالثة التي أعقبت إنتهاء الحرب الباردة وتراجع الإشتراكية، فبعد أن كان مجال هذه التحولات منحصرا على مستوى دول جنوب أوروبا كإسبانيا والبرتغال إمتد ليشمل دول أوروبا الشرقية بعد الزلزال السياسي سنة 1989، ودول أمريكا اللاتينية وآسيا وباقي دول العالم ـ الوطن العربي ـ بصورة متفاوتة[1].

ويعرف هنتنغتون موجة التحول الديمقراطي بأنها: "عبارة عن مجموعة من حركات الإنتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الإنتقال في الإتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية"[2].

كما حدد روبرت دال R.Dahl، التحول الديمقراطي على أنه: "عبارة عن مجموعة من حركات الإنتقال من نظام غير ديمقراطي في فترة زمنية محددة في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية"[3].

ولقد ارتبطت التحولات السياسية بالمناداة بمجموعة من الأسس والمبادئ، فالتجارب أثبتت فشل الديمقراطية في إطار الحزب الواحد أو النظام اللاحزبي، كما إرتبط نجاح التعددية الحزبية بالديمقراطية، حيث التسامح وإحترام المؤسسات الدستورية للقوانين وإرادة الأغلبية وعالمية حقوق الإنسان[4].

ولذلك سعت الجزائر ومصر إلى إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف التيارات الحزبية، وفرضت عددا من المبادئ والقيود.

فالإنتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي، يفترض إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الإنتقال هذه، وفي هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا عن سلطاتهم

1- محمد سيد سعيد، المجتمع المدني والإنتقال الديمقراطي في العالم العربي، التقرير الإستراتيجي العربي، 2000، (بيروت: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص.11.

2- صاموئيل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين، تـ: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993)، ص.23.

3 -Robert Dahl, Democratie its Critics, New Haven, 1989, p.12.

4- محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص.ص.11،12.

وإمتيازاتهم برضاهم وهذا غير وارد في المجتمعات العربية، وإما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على القيام بهذا التنازل، وهذا يتطلب وجود قنوات ديمقراطية في المجتمع تتمتع بقدراتها على القيام بمثل هذا الإنتقال[1].

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الظاهرة الديمقراطية في الوطن العربي بغية توثيق إرتباط الإقتصاد والسياسة العربية بها في سياق إعادة تشكيل النخب السياسية التي تخدمها ونشر ثقافة سياسية بديلة[2]، فالتحول إلى الديمقراطية يطرح خيارين : إما التدرج وذلك بالعمل من جهة على فسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، والقيام من جهة أخرى بإرساء مؤسسات تمثيلية ديموقراطية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات و إطلاق للحريات[3].

وإما سلوك سبيل آخر غير التدرج وذلك بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية وإما بإزاحته من الحكم، ولكن هذا الطرح سيؤدي إلى تشكيل قوى غير ديمقراطية، فالإصرار على قضية الديمقراطية يعود إلى فكرة الانتقال نحو أنظمة تلغي

الامتيازات ونفوذ طبقة معينة تحت اسم الطائفة أو الحزب الواحد واحتكار الحياة السياسية ومسؤولية إتخاذ القرارات من قبل فئة محدودة، كما تعترف بحقوق الفرد وحرياته[4].

تقوم الإستراتيجية الأمريكية على مجموعة من المرتكزات التي تعمل على ترسيخها في المجتمعات العربية بهدف تعزيز دورها في المنطقة وإضفاء الشرعية على تدخلاتها المباشرة والغير المباشرة في شؤون الدول الداخلية وبالتالي إعادة بناء المنطقة العربية وفق المقتضيات التي تخدم مصالحها[5].

فلم يسبق أن كانت السياسة الرسمية العربية أمام ضغط مطلب الإصلاح* مثلما هي اليوم

1- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص.ص.82،83.

2-وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد:125، ديسمبر2002، ص.65.

3-محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص.83.

4- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص.ص.83،84.

5- برهان غليون، "إصلاحات بطيئة لم يحصد المواطن العربي منها شيء؟"، النور، العدد: 169، جويلية 2005، ص. 11.

* فكرة الإصلاح ليست وليدة التطورات الدولية ولكنها وجدت منذ قرابة قرنين في ثقافتنا السياسية العربية، حيث تجسدت في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من خلال دعوتهما للإصلاح الديني والاجتماعي الذي يواكبه الإصلاح السياسي، وكذلك في كتابات عبد الرحمن الكواكبي من خلال إدانته للإستبداد والفساد في جميع مجالاته وابن باديس وعبدالرازق وغيرهم، حيث صاغوا إيديولوجيا إصلاحية تمت بلورتها نظريا في حدود الممكن، ويعتبر الفكر العربي

أمامه، فلقد فرضت فكرة الإصلاح السياسي نفسها على مسرح الأحداث ودفعت بالقرار الرسمي العربي للأخذ بها ويعود ذلك لجملة التحولات الدولية والإقليمية التي دشنتها أحداث 11 سبتمبر 2001، التي مثلت نقطة تحول في مسار النظم السياسية العربية والعلاقات الدولية حيث أدت إلى ميلاد حقبة سياسية دولية جديدة تميزت بالإستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية والضغوط السياسية وفق أهداف السياسة الأمريكية:

1- إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب.
2- نزع أسلحة الدمار الشامل.
3- إحداث تغييرات سياسية في مناطق مختلفة من العالم تتوافق مع المصالح الحيوية لها[1].

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية مبررا لفرض سياستها ودعوة الدول العربية لإجراء إصلاحات عبر مجموعة من المشاريع التي طرحتها كمشروع الشرق الأوسط الكبير في فيفري 2004 .

- **احترام التنظيم الديمقراطي:**

لقد إرتبط صعود مطلب الديمقراطية والتعددية الحزبية في المجتمع العربي بإخفاق السياسات والأنظمة السابقة، والذي دفع نمو الوعي الديمقراطي والتغيري إلى التبلور وفق الظروف الخاصة والصعبة التي لا تزال تعيشها على صعيد الأمن الوطني وترتيب التوازنات الإقليمية[2].

فقد شهدت الجزائر ومصر بعض التطورات الديمقراطية الإيجابية خاصة على صعيد إقرار التعددية الحزبية، لكن بقيود ودون تجاوز الإطار العام للنظام السلطوي الذي ساد العالم العربي منذ بداية الخمسينيات والستينيات، فكانت التجربة الجزائرية والمصرية خير مثال على ذلك، فكيف حدث التحول؟.

الحديث بكافة تياراته فكرا إصلاحيا وداعيا للإصلاح، وهذا في ظروف عرفت فيها الدول العربية الاستعمار، الفقر، الجهل وتردي الأوضاع الإجتماعية، والتي عملت على ظهور تيارات ثورية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين كطريق أمثل للتغيير، بعده إنتقلت هذه التيارات إلى فكرة النضال الديمقراطي والإصلاح منذ منتصف السبعينيات، أنظر: عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، العدد: 304، السنة 21: 2003، ص.85.
3- المرجع نفسه، ص.ص.86.87.

2- Jean François , Le Gouvernement Du Monde, Une Critique Politique De La Globalisation, France, Bayard, Avril 2004, p.250.

على المستوى العالمي أصبح التحول نحو الديمقراطية رغم كل مصاعب هو محور النشاط الجماعي ومفتاح العمل من أجل تحقيق أهداف الأحزاب السياسية [1].

أما على المستوى الداخلي فإن تعثر القيادات السياسية في معالجة ما إعتبرته من قبيل الأولويات، أي الخروج من التخلف وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق التكامل، بالإضافة إلى نمو الطبقة الوسطى، وسخطها على الأنظمة الحاكمة بسبب غياب العدالة في توزيع السلطة والذي أدى بدوره على اختلال عدالة توزيع الثروة[2]، حيث ظهرت مجموعة بدائل أهمها:

- ظهور حركات التطرف والعنف التي نجمت عن منع القوى الإسلامية من تمثيل نفسها على الساحة السياسية، وهذا ما أدى إلى التمرد والعصيان كما حدث في الجزائر بين البديل الإسلامي والحكومة، فإيقاف المسار الإنتخابي سنة 1991 أدى إلى الانتقال من المواجهة

عن طريق صناديق الإقتراع إلى المواجهة المسلحة العنيفة[3]، وعدم الاعتراف بجماعة الإخوان المسلمين كحزب سياسي في مصر رغم المكانة التي يتبوأها على المستوى الشعبي أدى إلى ظهور فصائل تدعو إلى العمل المسلح ضد النظام السياسي المصري[4].

- الإضطرابات الشعبية، كما حدث في الجزائر فقد مثلت أحداث 1986 ثم أحداث أكتوبر 1988 مثالا واضحا لحالة الإحتقان التي كان يعيشها الشعب الجزائري[5]، وكذلك أحداث 1975،1976،1977 بالنسبة لمصر[6].

- سياسة الانقلاب المتكررة التي حدثت في الجزائر منذ عام 1965 ضد حكم الرئيس أحمد بن بلة وإن إختلفت تسميتها، والمحاولة التي قادها العقيد الطاهر الزبيري سنة 1967[7] وكذا الانقلاب الذي حدث في مصر عام 1952 ضد الحكم الملكي، ثم الإنقلاب الناصري على سياسية محمد نجيب الذي تجسد في أزمة مارس 1953[8]، وقد عرقلت مرات عديدة مسيرة

1 - Ibid, p.251.
2 - Ibid, p.251.
3- رمضان قرني محمد، "الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية"، السياسة الدولية، العدد: 107، جانفي 1992، ص.212.
4- وائل عبد الفتاح، " الدعاة الجدد في مصر"، الحدث العربي والدولي، العدد: 23، فيفري 2002، ص.ص. 40،41 .
5- المرجع نفسه، ص.213.
6- جلال أمين، المرجع السابق، ص.26.
7- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.107.
8- طارق البشري، " الديمقراطية وثورة 23 يوليو 1952_1970"، في: سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص.583.

التطور الديمقرطي وهددت وحدة الدولة وأمن المواطن[1]، فاحترام التنظيم الديمقراطي يتضمن:

- وجود تعددية حزبية وتداول السلطة فيما بينها شرط أن يتم ذلك بطرق سلمية.
- احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لإتخاذ القرارات وحسم الإختلاف في وجهة النظر لكن دون إقصاء للأقلية.
- تنظيم الأحزاب على مبادئ وأسس ديمقراطية، وهو شرط تشترك فيه تشريعات الجزائر ومصر، حتى تضمن إحكام المراقبة أكثر فأكثر على تكوين الأحزاب، فقد أكدت جل التشريعات على ضرورة إعتماد الأحزاب على الأسس الديمقراطية في تنظيمها[2] من خلال:

خلال:

- الدور الهام الذي تقوم به الأحزاب السياسية في الحياة العامة والذي يجعلها تحتل مكانة خاصة، ذلك أن طبيعة الأحزاب ونشاطاتها لها علاقة وطيدة بالنظام العام والحياة العامة وممارسة الحكم[3]، ما يفهم ذلك من خلال إقرار التعددية الحزبية في الدستورين الجزائري (دستور 1989)، والمصري (دستور 1976).
- ضمان احترام الديمقراطية وإتباع طرقها وأساليبها وذلك بإعتماد الديمقراطية في التنظيم الداخلي للحزب من خلال تعيين الرؤساء عن طريق إنتخابات نزيهة والتداول على المناصب واحترام الأغلبية في إتخاذ القرارات التي تخص الحزب، فبدونها لايمكن للأحزاب التمتع بمكاسبها لأن إنعدام الديمقراطية يخلق صراعات حزبية داخلية تؤدي في غالب الأحيان إلى إنحراف الحزب عن أهدافه، ولاتساهم بذلك في عمليتي التثقيف والتنشئة السياسية[4] ويعتبر هذا القيد أسلوب وقائي ضد إنقلاب كيانات مسخرة لخدمة فرد أو أقلية غير مسؤولة وغير قابلة للعزل، ومنع صعود الأحزاب الديكتاتورية أو حتى تلك الأحزاب التي تعتبر الديمقراطية كفر ولايجوز اعتمادها[5]، وقد أخذ كل من النظامين الجزائري والمصري هذه المعطيات:

1- وائل عبد الفتاح ،المرجع السابق، ص.41.

1- Peter Rosemdroff,« Democracy and the Supply of Transparency»,Univ- of South California, March 2004 In: http://www.yale.edu/law web/Rosemdroff/articles/01-htm

3- Houari Addi, « Political Parties and Democarcy », http:// www. Essex.ac-UK/ecpn/events/ paper archive/ grenoble/ W513/addi,p.d.f, p.p.16,17.

4 - Jean François,op.cit, p.252.

5 - Houari Addi, op.cit, p.26.

- نبذ العنف والتطرف من خلال قانون الأحزاب لكلا البلدين وحتى برامج الأحزاب وأعمالها والتي أوجبت الإمتناع عن التعصب والعنصرية والتحريض على العنف بكل أشكاله أو اللجوء إليه، حيث نصت المادة (34ـ35)[1] من الدستور الجزائري على أن:" الدولة تضمن عدم إنتهاك حرمة الإنسان وتحضر أي عنف بدني أو معنوي"، "كما يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات"، كما نصت المادة(45) من الدستور المصري على أن:" لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون"[2].

وهو القيد الذي لم يحترمه الجناح العسكري المنشق عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ عام 1991 وتيار الهجرة والتكفير المنشق عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، مما أوجب حل الأولى، وعدم الإعتراف دستوريا بالثانية.

- محاربة الفساد السياسي، الذي جعل شرعية الدول العربية تتآكل ذلك أن مقابل الألية التسلطية للدولة وعدم إحترام حقوق الأقليات في كثير من الحالات، وفقدان المشاركة السياسية الفعالة وإنعدام مبدأ التداول الحقيقي على السلطة والصراع من أجلها[3]، وهذا راجع إلى أن المناداة بالديمقراطية لاينبع من قناعات سياسية حقيقية في الواقع السياسي العربي بقدر ماهي حتمية تفرضها الظروف والضغوط المختلفة[4]، ويتضح ذلك من خلال:

1- الفجوة بين الأحزاب السياسية والمجتمع ككل[5].

2- أزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكيفية مواجهتها وهذا ما أوجب على الأنظمة السياسية في الجزائر ومصر التحرك وفق :

- الإهتمام بديمقراطية مكيفة حسب مقومات وخصوصيات المجتمعين الجزائري والمصري، والاعتماد على شرعية دستورية توضح للأحزاب السياسية دورها باعتبارها إحدى البنى الأساسية للمجتمع السياسي[6].
- الإعتراف بحقوق الإنسان ومشاركته الفعلية في الحياة السياسية، من خلال إنضمامه لأحزاب سياسية وإختياره لممثليه عن طريق الإنتخابات.

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996، الصادر بتاريخ:28ـ11ـ 1996، المرجع السابق، ص.05.
2- دستور جمهورية مصر العربية، المادة (45).
3 -Houari Addi,op.cit, p. 28.
4-عبد الإله بالقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص.63.
5- طارق البشري، " دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي، العدد:310، ديسمبر 2004، ص.ص.115،116.
6 - محمد المستيري، " المجتمع المدني نضرة مستقبلية " ، رؤى، العدد:08ـ09 ، أكتوبر2000، ص.ص.14،15.

- نمو المجتمع المدني الكفيل بتحقيق وإحترام هذه الحقوق[1].

وهكذا فإشكالية إحترام التنظيم الديمقراطي الذي تتفاعل فيه الحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة العامة في إطار التعددية الحزبية تتمثل في البحث عن أسباب غيابها، فالديمقراطية كمفهوم وتجربة غربية من الناحية النظرية طبقت في العالم الغربي، وطرحت صعوبة تطبيقها في العالم العربي الذي يتميز بخصوصيات تميزه عن غيره من المجتمعات.

III- إحترام الحريات وحماية حقوق الإنسان:

إن الحريات وحقوق الإنسان السياسية تتحدد بحسب ما جاءت به المنظمات العالمية المنبثقة عن الأمم المتحدة، مثل منظمة اليونسكو عام 1962 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948[2]، وقبل هذا كله ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف من تعاليم، كحق المساواة بين البشر وحق الفرد في التفكير الحر وإعتناق المبادئ والآراء الدينية، والسماح بالمشاركة العامة التي تضمن حق تأليف الأحزاب والجمعيات والإتحادات وحق التجمع والإنتخاب وحرية التعبير والعدل بين الناس في الحقوق والواجبات وكذلك حرية المعارضة السلمية والشورى[3].

ولقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن حقوق الإنسان، حيث غدت شعار يرفع في جميع أنحاء العالم من قبل إتجاهات وتيارات لأغراض مختلفة وبمضامين متباينة، بل ضد جميع الدول التي لا تنسجم سياستها ومصالحها مع الغرب[4]، فلقد إستعمل المعسكر الغربي سلاح "حقوق الإنسان" ضد الإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، في مقابل السكوت عن دول تقوم بإنتهاكات صارخة ومتعمدة، فلقد رافق خطاب حقوق الإنسان ظاهرتان[5] هما: ظاهرة توظيف هذا الشعار كسلاح إيديولوجي ضد الخصم، وهذا ما يقوم به الإعلام الغربي، الأمريكي والأوروبي لتبرير التدخلات المتكررة له في مناطق العالم تحت غطاء حماية

1-المرجع نفسه، ص.15.

2 - J.C.Lattes, Unisco, Le Droit D'être Un Homme, Anthologie Mondiale de la Liberté, France: Carlo Descamps , Novombre 1984, p.191.

أنظر ركذلك: هيثم مناع، "خصوصيات حضارية وعالمية حقوق الإنسان"، رؤى، العدد:11، أفريل 2001، ص.ص.09،10.

3- محمد المستيري، " الفكر الإسلامي بين العالمية وإشكالية الوطنية"، رؤى، العدد:07، ماي2000، ص.ص.04،05.

4 - Jaque Mourgéon, Les Droits de L'homme,5 éme Edition , Paris : P.U.F, 1990, p.123.

5- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص.139.

الأقليات وحقوق الإنسان، وظاهرة المنازعة في عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإسم الخصوصية الثقافية، الشيء الذي يطرح مسألة إضفاء الشرعية على هذه الحقوق[1].

وفي هذا الإطار سنتوقف لنطرح سؤالا حول فائدة الأنظمة السياسية العربية، من إحكام تبعية الحقوق لها ورفضها إعطاء الوسائل للإنسان من أجل المحافظة على القليل من الحقوق الممنوحة؟.

وهذا مايدفعنا إلى البحث في طبيعة هذه الحقوق، وكيف يتم التعامل معها، وماهي العلاقة بين هذه الحقوق وطبيعة نظام الحكم القائم أو المرغوب فيه؟.

ففي مفهوم الديمقراطية الليبرالية، "حقوق الإنسان" تعتبر مجموعة الحقوق والحريات والإمتيازات المعترف بها للأفراد والتي تنبع من الطبيعة الإنسانية (نظرية القانون الطبيعي) وتقع خارج وفوق أطر القانون الوضعي، والتي يقع على عاتق الدولة حمايتها وترتيب أهدافها ووسائلها، وهي معلنة غالبا في نصوص "بيل أوف رايتس" Bill of Rights عام 1886 وإعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789، الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948[2].

وهناك فرق من حيث المفهوم بين:

1. الحقوق السياسية والمدنية.
2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بقضية الثروة وعدالة توزيعها في المجتمع والحقوق بالمعنى الدقيق هي:" امتلاكها من قبل الناس بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أي عموميتها وعالميتها"[3].

ولكن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في مجتمع ما لا يتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وفي مواثيقها و قوانينها، ولا يتحقق بمصادقة الدولة على إتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق والحريات[4] ، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر ومصر التي طالما إخترقت حقوق الإنسان فيها وإنتهكت حرياته الأساسية رغم أن دستورا الدولتين تضمنا تفاصيل مختلفة تكفل وتنظم عناصر التعددية السياسية من حرية الرأي والتعبير وحق

1- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص.140،141.
2- أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.75.
3- سعيد زيداني، "الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، في: برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي، المرجع السابق، ص.181.
4- هيثم مناع، المرجع السابق، ص.12.

الإقتراع والإجتماع السلمي وحق تكوين الجمعيات ومنها الأحزاب السياسية[1].

فالمادتان(29،32) من الدستور الجزائري لسنة 1996 تنص على أنه :" كل المواطنين سواسية أمام القانون "، " الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والموطن مضمونة "[2].

والمادة (47) من الدستور المصري لسنة 1980 تنص على أن: "حرية الرأي مكفولة وللإنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصور...أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون... "[3].

أما المادة (40) فنصت على أن:" المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن حرية الاجتماع السلمي والتي تعتبر الضمان الثاني لممارسة الحقوق التي تستلزمها التعددية الحزبية مكفولة بموجب الدستورين الجزائري من خلال المادة (41) والدستور المصري في المادة (45)، في حدود القانون.

وهكذا جاءت مواد الدستور لتكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والرأي ولا تخضعها لأي قيد، إلا أنهما في الواقع تحدد ممارسة هذه الحريات بالقانون وجاءت النصوص السابقة في الغالب تهدف لـ:

- تبرئة ذمة المشرع ـ في الجزائر ومصر ـ أمام الرأي الداخلي والمجتمع الدولي بأنه قد تبنى أكثر مبادئ حقوق الإنسان تقدما.
- إفراغ هذه النصوص من كل مضمون لها، عندما يتعلق الامر بممارسة هذه الحريات على مستوى الواقع من قبل مواطنين في الداخل.

1- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص.72.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور عام 1996، المادتين (29ـ32).
3- جمهورية مصر العربية، دستور عام 1981 المادة (47)، أنظر: أماني قنديل، المرجع السابق، ص.175.
4- تقرير الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (26)، الصادر بتاريخ: 13 نوفمبر 2001، ص.ص.127،128.

IV- ضغوط المنظمات الدولية:

يعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم حساسية اتجاه التحولات التي يشهدها النظام الدولي[1]، حيث لم تكن البلدان النامية المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سياسيا وإقتصاديا بالمنظومة العالمية بقطبيها الليبرالي والاشتراكي بمنئ عن تلك التحولات العميقة، وقد هبت رياح الإنفتاح على عدة بلدان في المنطقة العربية إستجابة لتغيرات الجيوستراتيجية التي تعرضت لها العلاقات الدولية منذ نهاية الثمانينيات والتي أدت إلى ظهور ترتيب دولي جديد، ووجدت الدول النامية نفسها مجبرة على أن تتكيف مع المستجدات الدولية[2]، فلم تكن هذه الدول طرفا في النظام الدولي الجديد وإنما هو نظام فرضته عليها الدول الكبرى، مستعملة وسائل مختلفة[3].

وبرز دور منظمات التمويل الدولية وفي مقدمتها صندوف النقد والبنك الدولي في توجيه السياسات والإختيارات الإقتصادية للدول العربية، خاصة بالنسبة للدول التي تلجأ إلى المؤسسات المعنية سعيا للحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية.

حيث فرضت المتغيرات الدولية تأثيراتها على الجزائر، حيث تبنت سياسة الاقتصاد الحر وفتح الأسواق الداخلية أمام الإستيراد والإستثمارات والمساعدات الإقتصادية التي فرضتها مجموع الإصلاحات الإقتصادية وهكذا نجد الجزائر أصبحت من أكثر الدول إستدانة من الخارج، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول الأول: بيان حجم المديونية الجزائرية ما بين:**1980_1991.**

السنة	1980	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
حجم المديونية	19,23	16,16	18,44	22,77	26,94	24,66	24,94	25,65	26,30

Ammar Belhimer, Le Dette Extérieure De L'Algérie, Alger : Editions : Casbah, 1998, p.44.

المصدر: الوحدة: بالمليار دولار أمريكي

فرغم الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها الرئيس الشاذلي بعد أزمة 1988

1- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الإنتقالية، أحداث ومواقف، (الجزائر: دار الهدى،2001)، ص.09.
2- المرجع نفسه، ص.ص.09،10.
3- المرجع نفسه، ص.ص.12،11.

وإنسحاب الدولة من الأجهزة الإقتصادية لصالح القطاع الخاص إلا أن الديون الخارجية للجزائر فرضت عليها قبول توصيات البنك الدولي[1].

وتعتبر فرنسا المورد الرئيسي للجزائر إذ تقدر حصتها في السوق الجزائرية بـ: 22% أي ما يوازي 20,05 مليار دولار، والشريك التجاري الأول للجزائر منذ سنة 1982 بنسبة تتروح بين 18,5% عام 1981 وبين 29,8% عام 1987[2]، ولذلك تعمل فرنسا على الحفاظ على مصالحها الإقتصادية من خلال دعم الإصلاحات الداخلية في الجزائر.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعتماد مجموعة أساليب تخدم مصالحها في الجزائر منها:

حاجة الجزائر إلى المعونات الإقتصادية العاجلة من خلال صندوق النقد الدولي والمعونات الأمركية سواء بشكل معونات مباشرة أو من خلال ضمانات البنوك الأمريكية[3]، بالإضافة لكسب وتدعيم قوى سياسية داخلية لها وزنها على الساحة السياسية الجزائرية[4].

وباعتبار الطاقة تشكل عصب الاقتصاد في العالم، لذا فالسيطرة على مصادرها يؤهل الحصول على نفوذ عالمي كبير والجزائر بإمكانياتها الطاقوية الهائلة أصبحت تشكل بؤرة اهتمام الدول الأوروبية وتعمل الولايات المتحدة كل ما بوسعها من أجل الحفاظ على سيطرتها على منابع النفط وتعتبره من مصالحها الحيوية[5].

ولقد فرضت الأزمة الجزائرية بإحداثياتها قبول الجزائر لاستثمار المساعدات الاقتصادية لحاجتها إلى إصلاح إقتصادي، مقابل قبول الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي، سواء بعد تقديمه المساعدات أو تخفيض أعباء ديونها وبشكل عام فإن الغرب يعتمد على إسناد التوجيهات الإقتصادية الإنفتاحية لدى أقطار العالم الثالث، ويعتبر دعمه المالي والسياسي ثمن لإقدام الحكومة الجزائرية على تبني مثل هذه الإصلاحات[6].

وتجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية شكلت أحد السمات التي طبعت الإقتصاد

1- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق ، ص.45.
2- عز الدين شكري، "المغرب العربي 1992 إعادة صياغة العلاقات"، السياسة الدولية ، العدد : 99، جانفي 1990، ص.24.
3- أحمد مهابة، "الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي"، السياسة الدولية، العدد: 118، أكتوبر 1998، ص.25.
4- المرجع نفسه، ص.25،26
5- حسين عبد الله ، " مستقبل النفط العربي" ، المستقبل العربي، العدد: 124، مارس 1999، ص.128.
6- أحمد مهابة، المرجع السابق، ص.29.

في مصر حيث تخضع لتبعية إقتصادية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة سواء على مستوى الديون أو أسواق الصادرات والواردات وكذلك الإستثمارات والمعونات حيث نجد:

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدائن الرئيسي لمصر والعنصر المؤطر في قرارات منظمات الإقراض الدولية حيث تستورد مصر 21,2% من الولايات المتحدة الأمريكية، وتبرز مشكلة القمح والإعتماد على الولايات المتحدة في توفيره رغم كونه سلعة إستراتيجية[1].

حصلت مصر على معونة إقتصادية قدرها 21 مليار دولار، ومعونة عسكرية قدرها 25 مليار دولار، أي 46 مليار دولار خلال 21 عاما من 1975 إلى 1996، وهو قدر لم تحصل عليه دولة أخرى في العالم من الولايات المتحدة ماعدا إسرائيل[2]، إضافة إلى20 مليار دولار من القروض التي تم إلغاءها بعد حرب الخليج الثانية* وقد وصلت قيمة الديون المصرية نهاية عام 1999 حوالي 68،2 مليار دولار وتشكل أكثر من 75% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

فالعلاقة مع المنظمات الدولية تكبل الإرادة المصرية سواء فيما يتعلق بإختيار نمط النمو، بل حتى في تحديد معدله، أو تحديد نمط الحياة الإجتماعية السائدة أو إختيار نوع السياسة الخارجية التي تتبعها، وأنواع العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين مصر وبقية الدول العربية خاصة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي[4].

1- عبد المنعم سعيد، "لماذا الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي"، السياسة الدولية، العدد:134، السنة: 34، 1998، ص.ص.113،114.

2- المرجع نفسه ، ص. 115.

* بعد الغزو العراقي للكويت سنة 1989 أيدت مصر في مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة في 10 أكتوبر إرسال قوات عربية بجانب القوات الأجنبية لتحرير الكويت مقابل إلغاء بعض ديونها لدول الخليج والدول الغربية، وفي نفس الوقت استقبلت مصر الآلاف من المصريين العاملين في العراق والكويت بسبب الغزو، أنظر : أحمد يوسفي القرعي ، "المبادرة المصرية وإعادة هيكلة النظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد : 154، السنة: 39، أكتوبر 2003، ص.ص.178،181.

3- السيد أمين شلبي،" نظرة عن السياسية الخارجية المصرية في خمسين عام 1952ـ2002" ، السياسة الدولية، العدد: 149، السنة: 38، جويلية 2002، ص.122.

4- محمد خليل الضبع، "التعاون الإقتصادي واقعه وأفاقه ومستقبله"، السياسة الدولية، العدد: 134،السنة: 34،1998، ص.175.

* شهدت نهاية السبعينيات تحولا أساسيا في ارتباطات مصر الخارجية عن الشكل الذي اتخذته منذ الخمسينيات والستينيات والذي تميز بطابع التناقض والعداء فقد تقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية، على التزاماتها العربية واستبدلت العلاقة السوفيتية بعلاقة ومشاركة إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وارتبط ذلك بالتحول في مسار الصراع العربي الإسرائيلي حيث انتقل إلى طابع التسوية السلمية، أنظر: مصطفى علوي، "مصر والقوتان العظيمتان في التسعينيات"، السياسة الدولية، العدد:100، أفريل1990، ص.77.

اتخذت العلاقات الأمريكية المصرية بعد أكثر عمقا مع بداية السبعينيات* وخاصة مع توقيع إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل حيث بدأت برامج المعونة الأمريكية الإقتصادية والعسكرية التي بدأ تقديمها منذ عام 1974 وتحولت إلى منح منذ عام 1984 ـ 1985 لمصر في إطار التسوية السلمية مع إسرائيل[1]، فحوالي نصف واردات مصر تأتـي من الولايـات المتحدة وتم عن طريـق برنامج المعونة الإقتصادية حيث قدر عجز الميزان التجاري بحـوالي 7,5 مليار دولار سنـة 1988ـ1989[2].

فالتغيرات الإستراتيجية التي جرت على الصعيد العالمي، خلفت وضعا جديد نشأ عنه فراغ إستراتيجي دولي، حيث أصبحت إسرائيل هي الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[3]، وأصبحت المصالح الأمريكية مرتبطة بالتسوية السياسية في المنطقة[4].

وأصبح الصراع العربي الإسرائيلي يشكل مصدر قلق وعنصر توتر وعدم استقرار ليس لمصر فقط بل للمنطقة العربية خاصة وأن التوازن الإستراتيجي لصالح إسرائيل عسكريا، بالإضافة إلى محدودية الدور الريادي المصري حيث تمخض عن الوضع الإقتصادي فقدان مصر للحرية الكاملة لإستقلال قراراها الوطني في النظام العالمي، فالمتغيرات التي ترتبط بدور القوى الكبرى في توجيه السياسات الإجتماعية والإقتصادية على درجة عالية من الأهمية، ومن هنا يبرز دور مؤسسات التمويل الدولية لإحداث التحول نحوالقطاع الخاص، فالإتفاقية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإصلاح الهيكل الإقتصادي في مصر تتضمن خطوات محددة نحو تحقيق ما يعرف بالخوصصة والتي تعني تصفية القطاع العام ودعم مؤسسات القطاع الخاص[5].

وتمارس العوامل الخارجية دورا في تقوية الاتجاه نحو اللامركزية من خلال هيئة

1- أحمد عبد الحليم، " تحديات الأمن القومي المصري في التسعينيات"، السياسة الدولية ، العدد : 100 أفريل 1990، ص.155.
3- عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص..116
4- علاء سالم، "المحدد الإسرائيلي في الحوار المصري الأمريكي"، السياسة الدولية، العدد: 134، 1992، ص.173.
5- المرجع السابق، ص.174.

1- أسامة الغزالي حرب، "الدور المصري في مرحلة ما بعد السلام"، السياسة الدولية، العدد: 141، جويلية 2000، ص.ص..06،07
2- أماني قنديل، المرجع السابق، ص.ص.110،111.

المعونة الأمريكية (AID) فمشروعها الثلاثي المراحل الذي نفذته في مصر في الفترة من 1986 إلى 1990 يهدف إلى تكريس اللامركزية[1].

بالإضافة إلى المتغيرات الإقليمية التي تتدخل كموقع مصر الإستراتيجيي وجملة الصراعات التي تحدث في جنوب السودان، العراق، سوريا، ليبيا، والصراع العربي الإسرائيلي وغيرها من المعطيات التي أثرت على السلوك السياسي المصري[2].

كل هذا جعل من النظام السياسي المصري يعمل على تكييف نفسه بما يتوافق ومصلحته الحيوية والظروف الدولية ولهذا إتجه مبكرا نحو فتح باب المشاركة السياسية من خلال السماح بتكوين أحزاب سياسية منذ سنة 1976 خاصة بعد إنتصار ثورة 1973، ونجاح توظيف النفط العربي توظيفا سياسيا فعالا ولذلك ساهمت العوامل الخارحية بشكل غير مباشر في توجهات الأنظمة السياسية في الجزائر ومصر وتجلت مظاهر التحول في كلا البلدين من خلال التعديلات الدستورية والاقتصادية.

وهكذا كانت العوامل السابقة حافزا نحو إقرار الظاهرة الحزبية وتحول النظام نحو التعددية الحزبية، في فترة معينة وجد النظام السياسي نفسه في الجزائر ومصر عاجزا أمام الأوضاع الداخلية والخارجية على تحقيق مطالب الفئات المختلفة للمجتمع وحاول وضع حلول عبر مجموعة من الإصلاحات شملت إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن طريق فتح مجال الحريات وتكوين أحزاب سياسية لاحتواء الأوضاع في البلدين[4] .

لقد ساهم التطور السياسي للأحزاب في الجزائر ومصر على تفسير جانب كبير من سمات الانتقال نحو التعددية خاصة ما كان متعلقا بطبيعة الأحزاب والمؤثرات المتصلة بالثقافة السياسية والهوية فلقد ساهمت الظروف المختلفة التي عرفتها الجزائر ومصر على اعتناق سياسة الحزب الواحد، بعد الاستقلال وانتهاج سياسة الاقتصاد المخطط من جهة أخرى.

3- السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص.ص.131.
4- أحمد إبراهيم محمود، "السياسية الخارجية المصرية، المراحل والقضايا الرئيسية" ، السياسة الدولية، العدد: 121، السنة: 31، جويلية 1995، ص.ص.101،105.

واستمر الوضع في الدولتين إلى غاية إقرار التعددية الحزبية ـ1976،1989ـ كحل للغليان الداخلي والضغط الخارجي الذي دفع الأنظمة للاعتراف دستوريا بمختلف الاتجاهات الحزبية تجسيدا لفكرة الديمقراطية والتي ساهمت في فتح المجال أمام كل التيارات حتى المعارضة للنظام بغية تنظيم نفسها في أحزاب.

وهكذا وجدت الجزائر ومصر نفسيهما، على غرار بقية دول العالم أمام ضرورة إعادة النظر في ترتيب نظامها الحزبي وطريقة ومنهجية سيره وأصبحت مجبرة على أن تتكيف مع التطورات الدولية ذات التأثيرات القائمة على التطور السياسي الداخلي للأنظمة السياسية العربية.

تكتسي قضية التعددية الحزبية في الجزائر ومصر أهمية بالغة الأثر وذلك للخصوصيات الكثيرة التي تميزت بها والتي فسرت العديد من القضايا التي كانت عالقة وفتحت مجالا واسعا للتحليل والدراسة من خلال النتائج المترتبة والصيغة التي تمت بها سواء بإيجابياتها أوسلبياتها.

وهذا ما يدفع لدراستها من خلال جملة المواثيق والدساتير والقوانين المتعلقة بالأحزاب لغرض الإجابة على التساؤلات المتعلقة بتأثير النصوص القانونية على الممارسات السياسية للأحزاب، وكيف يستغل النظام سلطته في هذا المجال، فأصل الحديث عن الديمقراطية التعددية الحزبية إحدى مظاهرها هو تأسيس للشرعية التي تعني انبثاق السلطة عن إرادة الشعب، ولهذا كان لزاما على الأحزاب تحقيق الديمقراطية داخل الهيكل الحزبي وبين أعضائه.

إن المتتبع لصيرورة الحركة الإسلامية في الجزائر ومصر يتبين له على ضوء مشاركتها السياسية وعلاقتها بالنظام أنها أهم الإشكاليات المطروحة على مستوى الدولتين.

كما لا يمكن دراسة الأحزاب السياسية دراسة صحيحة وواقعية من دون التطرق لمختلف التحديات التي تتمثل في الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة العسكرية وحالة الطوارئ التي من شأنها التأثير بطريقة أو بأخرى على مسارها.

فهل اكتسبت الأحزاب السياسية فعاليتها في مجال التداول على السلطة أم بقيت شكلية خاضعة للشرعية الثورية ؟، وإلى أي مدى يمكن تجاوز التحديات التي تواجهها التعددية الحزبية في الدولتين ؟، ولذلك جاءت مباحث **الفصل الثالث** كالآتي:

المبحث الأول: مظاهر التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر ومصر.

المبحث الثاني: مكانة الحركة الإسلامية وإشكالية التداول على السلطة في الجزائر ومصر.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التعددية الحزبية في الجزائر ومصر.

المبحث الأول: مظاهر التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر ومصر

تتطلب التعددية الحزبية ثقافة سياسة تتولد بالتنشئة السياسية والإعلام والتوعية والمشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي على مستوى النخب وإحترام المبادئ الدستورية والإخلال بهذه الشروط يؤدي إلى إنهيار التعددية الحزبية وتحولها إلى صراع بين التيارات المشكلة للساحة السياسية.

إن التعددية الحزبية في مضمونها عمل مشترك ومنسق تتشابك فيه العديد من العوامل لكي تؤدي وظيفتها الحقيقية، تستدعي مناخا معينا وإستقبالا خاصا تراعى فيه طبيعة المجتمعات وأبعادها الحضارية إضافة إلى مراعاة المصالح الإقتصادية الجماعية[1].

خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين سارت العديد من الدول العربية التي كانت تأخذ بمبدأ التعددية الحزبية إلى تبني نظام الحزب الواحد متأثرة بتجربة الإتحاد السوفيتي ومستندة إلى ذرائع تتعلق بالأوضاع الاجتماعية[2]، والتدخل الأجنبي "حالة مصر"[3]، ومع نهاية القرن الماضي نجد توجه العديد من الأقطار العربية ومن بينها الجزائر ومصر نحو التعددية محاولة منها لرفع الجمود والإنغلاق السياسي الذي ميزها خلال عقود من الزمن وأدى إلى تزعزع الإستقرار السياسي نتيجة إحتكار القيادات القديمة للسلطة وما أنجز عنه من تمزق في الوحدة الوطنية وتصدع لمؤسسات الدولة، وظهور البيروقراطية، إضافة إلى تعزز تيار التعددية بعد إنهيار الأنظمة الشيوعية التي يرتكز نظامها على الحزب الواحد[4].

وهذا ما حدث في الجزائر عام 1989 ومصر عام 1977 بعد توجيه الإنتقادات للنظام الحزبي آنذاك، فما هي طبيعة التحول الذي حصل في الجزائر ومصر؟ وهل التعددية الحزبية كفيلة بالإجابة عن كل التساؤلات المطروحة على الساحة السياسية ؟.

1- أحمد سعفيان، المرجع السابق، ص.ص.96،97.
2- وعد رعد بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص.35.
3- أحمد منيسي، المرجع السابق، ص.83.
4- وعد رعد بطرس، المرجع السابق، ص.35،37.

I- الإطار القانوني والدستوري للتعددية الحزبية في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988، مسار جديد في تاريخ تطور نظامها السياسي برزت معالمه مع الممارسات المتعددة المستويات التي ما كان ليسمح بها في عهد الحزب الواحد المتبني للتوجه الاشتراكي[1]، مما يعيق التخلي عن الثوب الذي لازم النظام ومن جملة المصطلحات المستعملة للدلالة على التغيير نجد: مرحلة التعددية الديمقراطية، التحول السياسي، وقد تعددت سمات وأوصاف التوجه الجديد الذي كان يهدف إلى الإنتقال من مسار سياسي إلى آخر مغاير لما كان سائد من قبل[2].

- **دستور 1989 وإقرار التعددية الحزبية في الجزائر:**

لقد عرفت الجزائر منذ إستقلالها أربعة دساتير حقق الثالث "دستور1989"* قفزة نوعية في تحديد معالم النظام السياسي الجزائري، لما تضمنه من أفكار وتوجهات أدت بدخول الجزائر في مسار لم تكن تعرفه، وقد عجلت الأحداث التي عرفتها الجزائر على ضرورة إعادة النظر في الدستور بصفته الوثيقة الأساسية والمرجعية لتحديد طبيعة النظام السياسي وتنظيم العلاقات بين مختلف مؤسساته[3].

وتجسدت التغيرات السياسية التي تمخضت عن أحداث أكتوبر 1988 في جملة من الإصلاحات التي أعلن بموجبها الرئيس الشاذلي بن جديد عن نيته في تجسيد التعددية الحزبية على أرض الواقع، لكن في شكل وثوب خاص ألا وهو الجمعية السياسية[4]، حيث جاءت المادة (40) من دستور1989 تنص على أن:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية، واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[5].

---

1 - Ahmed Dahmani, L'Algérie a L'épreuve, Alger: Editions Casbah , 1999, p.111.

2 -Ibid, p.113.

* تم فتح المجال لتغيير خريطة القوى السياسية في الجزائر، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 60 جمعية سياسية وما يربو عن 2000 جمعية غير سياسية، أنظر: إسماعيل قيرة و(أخرون)، المرجع السابق، ص. 156.

3 - Madjid Benchich , Algérie : Un Système Militaire, Frane: L'harmattan, 2003,p. 29.

4- قصي صالح الدرويش، "الاستقرار... والتحديث، مهمات المرحلة القائمة"، الحدث العربي والدولي، العدد: 21، جويلية أوت 2002، ص.10،11.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة (40)، (الجريدة الرسمية، العدد: 73، السنة : 26 ، الصادرة بتاريخ: 4 سبتمبر 1989)، ص.09.

* المشرع لم يستعمل مصطلح الأحزاب السياسية كون أن تعبير الجمعيات أخف وطئا من لفظ الأحزاب التي ظل الإقرار بوجودها من المحظورات المحرم الخوض في الحديث عنها لعقود من الزمن وهو ما يعني تبني المرحلية في الانتقال.

إن القراءة الأولية لنص هذه المادة يجعلنا نتساءل لماذا إستخدمت السلطة مصطلح الجمعية السياسية* (Association) بدل الحزب السياسي (Parti)، ولم تنص على التعددية الحزبية صراحة، كما هو الحال بالنسبة لدساتير بعض الدول العربية[1]، أين نجد الدستور المغربي لعام1962 ينص على التعددية الحزبية، والدستور المصري عام1977 الذي ينص صراحة على قيام النظام الحزبي في مصر على مبدأ تعدد الأحزاب[2].

ولعل ذلك يفسر بثلاث نتائج:

- تضييق مجال ونفوذ التعددية دون منحها حق المشاركة الفعالة والمؤثرة.
- إسبتعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة.
- افتراض عدم وجود أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية لذا العملية تبدأ بالجمعيات السياسية وتتطور فيما بعد[3].

وهذا ما أكده البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر 1988 والذي جاء فيه: "...لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمع في السلطة وفي الحصول على إمتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية... لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني (FLN) لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسية..."[4].

- **تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر:**

ولتبرهن السلطة على قبولها إنشاء جمعيات سياسية، حاولت أن تضع إطار قانوني لتنظيم هذا الحق الجديد، الذي تجسد في قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5جويلية 1989 رقم 89 ـ 11[5] والمحدد للأحكام المتعلقة بهذه الجمعيات التي تهدف كما جاء في المادة (02) من القانون "...جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي إبتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية سلمية..." [6].

2- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001)، ص..33

3- علي الدين هلال، تجربة الديمقراطية في مصر، المرجع السابق، ص..82

4- محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص.33،35.

5- المرجع نفسه، ص.ص.35.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89ـ11 مؤرخ في 5 جويلية1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، (الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادر بتاريخ:5جويلية 1989)، ص. .714

2-محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص. 36.

وقد أثبتت المشاركة السياسية الناشئة عن هذا القانون قصر ومحدودية تنظيمية ساعدت على ظهور عشرات الأحزاب السياسية نظرا للتسهيلات المفرطة التي قدمها نص القانون*.

ما كانت لتبقى المادة (40) من دستور 1989 حبرا على ورق، إذ غصت الساحة السياسية بالجمعيات السياسية، حيث أحصت الجزائر أكثر من 60 جمعية ذات طابع سياسي** في زمن وجيز وقد تميزت هذه الجمعيات ذات الطابع السياسي الناشئة بافتقارها في الكثير من الأحيان إلى وجود وتبلور رؤى سياسة، وبرنامج بديل وسند جماهيري بسبب قيام الكثير منها على أسس وعلاقات جهوية ضيقة جدا، فقد تتحدد بالإقليم الضيق كالولاية، الدائرة، البلدية أو وحدة الوظيفة[1].

ويمكن أن نستدل في ذلك بثلاث أمور تبرز مدى رغبة السلطة في عدم إشراك الحساسيات والتيارات المعارضة لها في الحكم من خلال:

- أن السلطة أقرت التعددية السياسية من خلال جمعيات ذات طابع سياسي وليس من خلال أحزاب سياسية، وهذا لأن الفرق بين الحزب والجمعية واضح.
- أقرت السلطة التعددية السياسية بفتح حساسيات سياسية داخل جبهة التحرير الوطني أي إبقاء الجبهة كحزب، سيد وصاحب السلطة ويعني تعددية شكلية[2].
- دستور 1989 أعطى صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية حسب المادة(74)[3] على حساب السلطتين التشريعية والقضائية.

وهكذا فقد أسفرت تجربة التعددية الحزبية التي أقرها دستور 1989 على ظهور أحزاب عديدة تتشابه إن لم نقل تتطابق برامجيا وكانت هذه أول معضلة أخلاقية بعد ظهور الأحزاب[4]، فانعدام ضوابط صارمة منظمة لتأسيس الأحزاب من جهة وتحولها إلى مجرد مؤسسات مدعمة من طرف الدولة، لا يسمح لها من أن تلعب دورا فاعلا على الساحة

*اكتفى باشتراط توافر 15 شخصا لتأسيس جمعية سياسية لا تتطلب الكثير من الجهد لصياغة برنامجها وتبيان مبادئها وتجلت التسهيلات أيضا في تشجيع الدولة لظهور الأحزاب، من خلال توفيرها للمقرات وضمانها الدعم المالي.

** لمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم (01)، ص.ص.235،236.

1- عبد الله الزبيري، المرجع السابق، ص. 72.

2- المرجع نفسه، ص .73.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة (74)، (الجريدة الرسمية، العدد:49، السنة : 26، الصادر بتاريخ: 22 نوفمبر1989)، ص.31.

4- عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق، ج1، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990)، ص. 85.

السياسية[1] .

وقد نص دستور 1989 على عدد من الإصلاحات السياسية والدستورية أهمها:

- تكريس الفصل ما بين الحزب والدولة والسماح بالتعددية الحزبية.
- إلغاء المادة التي تنص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة من خلال تجسيده للحكومة وتحديد سياستها.
- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة[2].
- إستحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات التي شكلت الفصل الرابع من دستور 1989[3].
- التأكيد على إستقلالية السلطة القضائية وإستقلالية القضاء من خلال المادة(29) من دستور 1989.
- إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ نص دستور 1989 على مسؤولية الجيش في حفظ الإستقرار والسياسة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد[4].

ومن ثم فقد أرسى دستور 1989 عدة مبادئ رئيسية بإتجاه الديمقراطية أهمها أنه أدخل مفهوم الشرعية الدستورية كبديل للشرعية الثورية، مبدأ الفصل بين السلطات ووجود حكومة منتخبة وشرعية وخضوعها لرقابة برلمانية وإقرار مبدأ التعددية الحزبية والسياسية بعد أن ظل النظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال قائما على إحتكار السلطة من قبل حزب جبهة التحرير[5].

وفي هذا السياق شهدت الساحة السياسية أهم التيارات المشكلة للجمعيات السياسية مع إختلاف التسميات حيث نجد:

التيار الوطني: ويمثل تيار المقاومة المتعددة الأوجه والأساليب التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ويعتبر الاستقلال من منجزاته الكبرى ويمثله:

1-المرجع نفسه، ص.86.
2- عمروعبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص. ص.66،67.
3- المرجع نفسه، ص.67.
4- المرجع نفسه، ص.67.
5- قصي صالح الدرويش، المرجع السابق، ص.11.

- حزب جبهة التحرير الوطني(FLN): الذي يقوم على اعتماد الشرعية التاريخية والعودة لمبادئ نوفمبر 1954، تحول إلى حزب منذ 1962، ظل يسيطر على الحياة السياسية، إلا أن إقرار التعددية أدى إلى انسحاب الجيش من اللجنة المركزية وفصلت قيادة الحزب عن الدولة، وأدت الصراعات الداخلية التي عرفها إلى الحد من فعاليته وعجزه عن فرض نفسه كقوة مسيرة للمجتمع وهذا ما شجع على بروز أحزاب سياسية أخرى[1].

التيار الإسلامي: والذي يضم أحزاب ذات توجهات وأسس دينية تمثلت في: -

الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS): يعتبر أول حزب سياسي ديني وشرعي تم اعتماده في المغرب العربي منذ 10 مارس 1989[2]، كما يعتبر امتدادا للحركة الإسلامية التي ظهرت في الثمانينيات، اعتمد برنامجه على تطبيق الشريعة الإسلامية، أما على الصعيد الاقتصادي فهو ليبرالي، يعتبر أكبر معارض للنظام نجح في الحصول على تأييد شعبي كبير في أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر[3]، إلا أن انغلاق النظام السياسي أدى إلى إلغاءها وإعلان عدم دستورية إقامة أحزاب على أسس دينية، وبذلك تم حل الجبهة الإسلامية في 14 مارس 1992[4].

- حركة النهضة (الإسلامية): تأسست عام 1990 بمبادرة من عبد الله جاب الله بقسنطينة تأثرت بحركة النهضة التي انتشرت مع بداية القرن العشرين في العالم العربي التي هدفت إلى إحياء الثقافة العربية الإسلامية[5].

- حركة المجتمع الإسلامي: تأسست في 06.12.1990 برئاسة محفوظ نحناح، تقوم أفكارها على أساس الاعتدال، التدرج في الوصول للسلطة والابتعاد عن أي صدام مع النظام السياسي القائم[6].

1- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.156،157.
2- محمد تاملت، المرجع السابق، ص. 33.
3- أميرة عبد الحليم، المرجع السابق، ص.197.
4- Abdarahim Lamchichi, op,cit, p 95.
5- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص. 167.
6- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.162.
2- Ramdane Redjala, op, cit, p.52.
3- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.162.
4- المرجع نفسه، ص .165.
5- المرجع نفسه، ص.165.

التيار العلماني: يختلف هذا التيار عن سابقه في الطرح الإيديولوجي، وذلك بتبنيه الديمقراطية كمنهج عمل، وحرصه على فصل الدين عن الدولة ويضم مجموعة من الأحزاب أهمها:

- جبهة القوى الاشتراكية (FFS): تكون كحزب معارض منذ سبتمبر 1963 بزعامة آيت أحمد[2]، وتم اعتماده قانونيا في 20_11_1989، له اتجاه ديمقراطي اجتماعي لائكي وانتماء جهوي[3]، ويعتبر ثالث حزب من حيث عدد الأصوات في الانتخابات التشريعية لسنة 1991، يرتكز برنامجه أساسا للدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغية ولائكية الدولة[4].
- حزب العمال(PT): تم اعتماده سنة 1990 برئاسة لويزة حنون، يرجع نشاطه لفترة السبعينيات، له نزعة تروتستكية، يقف موقف معارض للنظام منذ تأسيسه[5].
- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD): تم اعتماده منذ 13_09_1989 برئاسة سعيد سعدي، توجهاته جهوية، يركز برنامجه على الدفاع عن اللغة والثقافة البربرية ويدعو لعلمانية الدولة.

بالإضافة إلى التجمع الوطني والجمهوري، الحزب الاجتماعي الديمقراطي (الشيوعي سابقا)، حزب الطليعة الاشتراكية (التحدي)، وغيرهم من الأحزاب الداعية إلى تطبيق اللائكية وفصل الدين عن الدولة.

كما أن هناك أحزاب لا تجد لنفسها تصنيفا بين التيارات الكبرى ومنها التي تدعو للمقاطعة وعدم المشاركة في الحياة السياسية.

ورغم التطورات الهامة التي جسدها دستور 1989، فقد سقطت أول تجربة ديمقراطية بعد أزمة 1992، على خلفية إيقاف العملية الإنتخابية وتشريعيات 1991[2].

- **موقع الأحزاب السياسية وفق دستور1996:**

جاء دستور1996 بهدف إعادة النظر في القانون الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي والبحث عن ضوابط جديدة تحكم الحياة الحزبية من جانب ومحاولة لسد الفراغات

1- فتحي صالح الدرويش، المرجع السابق، ص. 150.
2- هناء عبيد، المرجع السابق، ص. 150.

القانونية التي عرفها دستور 1989 وتعميق وتوسيع الصلاحيات الرئاسية من جانب آخر[1].

وشملت التعديلات الواردة في دستور 1996 إستبدال مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية، وهو ما تضمنته المادة (42) التي جاء فيها: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة"[2].

كما نص دستور 1996 على عدة مبادئ أساسية أهمها: حظر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية، طائفية، عرقية أو جهوية.

ورغم ذلك فقد شهدت عدة خروقات، أهمها بقاء تيارات مختلفة تمثل مختلف الأسس السابقة أهمها التيار الإسلامي والتيارات الأمازيغي والتيار الوطني[3].

كما سعى دستور 1996 إلى تقليص عدد الأحزاب من خلال تضييق قوانين الإنتخاب مما أدى إلى إختفاء بعضها وانضمام بعضها لحزب الرئيس، فقد أعاد الأمر 97 ـ 09[4] المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية النظر في شروط وحدود ممارسات هذه الأحزاب وحدد تاريخ 06 مارس1998 كأقصى حد لعقد مؤتمرها التأسيسي وتقديم إعتمادها وإلا أصبحت غير شرعية[5]، ولهذا إضطر الكثير من الأحزاب* لمغادرة الساحة وحلت نهائيا [6].

وفق ذلك تم تحويل أسماء الأحزاب بموجب ذلك مثلا حركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة وحركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم(حمس) وحسب المادة (42) تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسميا.

إن التأكيد على الأحكام الخاصة بتشكيل الأحزاب السياسية في المادة (42) من دستور

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996، الصادر بتاريخ: 28ـ11ـ1996، المادة(42).
4- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص. 87.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر97ـ09 مؤرخ في: 06 مارس1997، يتضمن القانون المتعلق بالأحزاب السياسية.
5- محمد مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية، والبدائل المطروحة، (الجزائر: دار المعرفة، 1989)، ص.130.
* بمجرد إلغاء المسار الانتخابي 1991 سارعت السلطة إلى تدارك تقديرها للأمور من خلال إقرار قانون التعددية الجديد، الذي تضمن أحكاما أكثر صرامة من القانون القديم.
6-الحسن بركة، مبادئنا بين الجموح السياسي وخيار الشعب، قراءة في مسيرة الأحداث السياسية، (باتنة: [م،د،ط]، 1992)، ص.31.

1996 وإعادة التأكيد عليها في الأحكام المشكلة للقانون العضوي الصادر في مارس1997 يجعل الكثير من التساؤلات تطرح: ما هو الهدف من هذا التكرار والتأكيد دستوريا وقانونيا على تنظيم التعددية الحزبية بعد دستور1996؟.

فالنظام السياسي كان يهدف من خلال هذا التأكيد على:

- هدف *ظاهري*: يتمثل في محاولة السلطة تنظيم الساحة السياسية في إطار إستكمال بناء الصرح المؤسساتي وتوطين النهج الديمقراطي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تأطير الأحزاب السياسية دستوريا[1].
- هدف خفي: وضع بعض الشروط القانونية لإحكام السيطرة على هذه التعددية الفتية لأن النظام السياسي من الصعب أن يتخلى وبسهولة عن السلطة التي إحتكرها منذ 1962 لصالح أحزاب مازالت في طور النشأة[2] .

- كما أكد العديد من الباحثين أن إقرار هذه القيود الدستورية والقانونية كان يهدف إلى تقليص هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ[3].

وهكذا جاءت نشأة الأحزاب حسب دستور 1996 بقرارات فوقية على أساس الإرتباط بالدولة من خلال:

1- الضوابط التي فرضها النظام السياسي**:** لتنظيم الحياة السياسية بعد التجاوزات التي عرفها قانون الجمعيات السياسية، تضمنت أحكاما تتعلق بشروط تأسيس وإعتماد أي حزب وحتى العقوبات التي يتعرض لها أعضاء الحزب السياسي في حالة مخالفتهم للقوانين[4].

2- المساعدات المالية (تمويل الأحزاب)**:** التي تقدمها الدولة خاصة في فترة الحملات الإنتخابية، حيث تصبح بمثابة ورقة ضغط على هذه الأحزاب وتؤثر على إستمراريتها وفعاليتها، وهذا على غرار إستقلالية آرائها وإيدولوجيتها خاصة إذ كانت تقف موقفا معارضا للسلطة[5].

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص.92.
2- محمد الميلي، "الجـــزائر... إلـى أيـــن؟"، المستقبل العربي، العدد:271، سبتمبر 2001، ص .20.
3- محمد الميلي، المرجع السابق، ص.26.
4- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.176.
3- قصي صالح الدرويش، المرجع السابق، ص.11.

اعتبرت المادتين (40) و(42) من دستوري 1989ـ1996 على التوالي رمز التفتح والتعددية، إلا أن النظام السياسي سارع لتدارك الأمر وإعادة النظر بعدما تحولت أحزاب سياسية ناشئة إلى أكبر المنافسين للحزب الحاكم، وخاصة بعد إدراكها لمدى قدرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تجنيد الشعب لصالحها وهذا ما برهنت عليه تشريعيات1991[1].

فإذا كانت المادة(40) قد فتحت الباب أمام مختلف التيارات السياسية، لكي تبرز إلى السطح بعدما كانت مجرد حركات سياسية وإجتماعية تنشط سرا فإن المادة (42) جاءت للتضييق على تلك الأحزاب نتيجة المكانة التي إحتلتها بفضل شعبيتها وتغلغلها في المجتمع الجزائري، ولذلك جاءت المادتين (03ـ05) المتعلقة بالقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية والمصادق عليه في 06 مارس عام 1997 ليؤكد حيطة النظام اتجاه الأحزاب من خلال ما تضمنه من قيود جديدة تفرض على النشاط الحزبي[2].

وفي إطار التعددية الحزبية التي أقرها دستور1996 وجدت الأحزاب السياسية نفسها غارقة في أزمة صعوبة التكيف مع الواقع الجديد، فظهرت القوانين الأساسية لمعظم الأحزاب تدعم نفوذ رؤسائها، وذلك نتيجة تمتعهم بالكاريزماتية في تنظيم وتنسيق الحزب بطريقة يعجز عنها عناصر التنظيم[3]، فالمبادرة الفردية هي الطاغية والأحزاب إختصرت في أشخاص ، وخير مثال على ذلك الانشقاق الذي حدث في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني عام 1998 والذي أسفر عنه ظهور حزب التجمع الوطني الديموقراطي بتزكية من السلطة والذي حصل على الأغلبية في انتخابات 1999[4]، وكذلك الانشقاق الذي حصل داخل حزب النهضة والذي أفضى لرئاسة لحبيب أدمي وانسحاب رئيسه وتكوينه لحزب جديد، كما شهدت نفس الانتخابات تقدم شخصيات للاستحقاق الانتخابي جلها من إطارات جبهة التحرير الوطني كمستقلين.

كما نجد أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) قد مارس منذ 1989 سياسة الإقصاء ضد بعض قياداته المعروفة(آيت العربي، فرحات مهني) الرافضة لمعاداة وإقصاء حزبها البعدين العربي والإسلامي مع إدماج البعد الأمازيغي، كما شهد

4- محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص.39.
2- المرجع نفسه، ص.41.
3- محمد مصدق يوسفي، المرجع السابق، ص. 132.
4- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص. 174.

الحزب إستقالة العديد من الأعضاء إحتجاجا على عدم إعتماد أسلوب المشاركة داخل الحزب في إتخاذ القرارات والالتزام به، كما نجد جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد تمثل مصالح قبلية وعرقية في إطار غياب مشروع وطني[1]، ولم يخرج حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) عن هذه السياسة فقبل ميلاد الحزب في 18 ـ 02 ـ 1989 أخفقت الرابطة الإسلامية بقيادة الشيخ سحنون في لم شمل ممثلي تنظيمات التيار الإسلامي (محفوظ نحناح، عبد الله جاب الله، محمد السعيد) مع دعاة الجبهة الإسلامية، بالإضافة للانقسام الذي تعرضت له الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد تعثر المسار الانتخابي عام1991[2].

ولذلك فقد عرفت الأحزاب منذ إنشاءها بأسماء مؤسسيها وكل محاولة لتجديد روح الحزب تؤدي إلى شرخ في الحزب وحدوث انشقاقات وصراعات خطيرة، فقيام الأحزاب السياسية في الجزائر على أساس أشخاص يرجع إلى عدة عوامل:

- أن الزعيم الحزب هو المؤسس له.
- الزعيم هو المبرمج لطرق تمويل الحزب وصيرورة عمله وهو الذي يجمع حوله الأنصار.
- الزعيم يسيطر على كل الأجهزة الحزبية ويخضعها لقراراته وهكذا يصبح المتحكم في معادلة وجود الحزب فالانقلاب عليه أو محاولة تغييره يعني نهاية الحزب[3].

أما فيما يخص تقليد المناصب الحزبية في الجزائر، فلقد كان للمؤتمرات التي عقدتها الأحزاب السياسية مع بداية سنة 1998، وفقا لقانون الأحزاب دورا بارزا على مستوى التنظيم الداخلي، وذلك من خلال اعتماد العديد من الأساليب التي فرضتها الظروف الحزبية الخاصة، والظروف العامة المتعلقة بالممارسة والواقع[4]، وفي هذا الإطار برزت

1- محمد شلوش، "التعددية الحزبية في الجزائر، الانتخابات التشريعية غيرت معالم الخريطة الحزبية"، الحدث العربي والدولي، العدد:21، 1999، ص.ص.23،24.

2- محمد تاملت، المرجع السابق، ص. 33.

3-محمد شلوش، المرجع السابق، ص.24.

4- منعم العمار، المرجع السابق، ص.67.

* عرفت العديد من الأحزاب أزمات كحركة مجتمع السلم التي برزت داخلها ظاهرة الصراع السلمي بين المحافظين والإصلاحيين هذا الصراع يخفي محاولة التكيف مع فكرة المؤسسة كبديل عن المشيخة وهو ما عجل ببروز مكتب وطني للحركة يقوده الإصلاحيون ولعل أكثر الأزمات التي تواجه الحزب هي مدى قدرته على التوفيق بين البنية التقليدية القائمة على فكرة المشيخة والطاعة والولاء والتزكية والبنية القائمة على مبدأ حرية الاختيار، المعارضة والعمل الجماعي ونفس الحالة عاشها حزب الطليعة الاشتراكية حيث أدى الصراع الكبير على من يتولى الأمانة العامة إلى تأسيس قيادة جماعية في شكل مكتب سياسي مع إلغاء منصب الأمين العام، وبعد مؤتمره الأول انشقت جماعة أخرى بزعامة منسق الحزب الهاشمي شريف وحلت الحزب وأسست مكانه حزب التحدي في جانفي 1993، دون أن نغفل الانقسام الذي تعرضت له

ظاهرة الصراع والانشقاقات * داخل الأحزاب السياسية.

وترجع الأسباب الرئيسية لهذه الصراعات:

1- مشاكل الزعامة.

2- إحتكار وظيفة إتخاذ القرار من قبل القائد.

3- عدم وجود إنتخابات نزيهة وتداول على الرئاسة[1].

فالممارسة الديمقراطية للأحزاب في الجزائر كشفت:

- مدى هشاشة البناء التنظيمي للأحزاب السياسة ووضوح التناقضات والإختلافات الداخلية التي شكلت صورة متميزة للأحزاب في الجزائر.
- بروز صراعات بين مختلف الأجنحة وإنقسام هذه الأحزاب إلى تيارات مختلفة كل منها ينطلق من مبرراته وقناعاته دون الخروج عن هياكل كل حزب وإطاره تكريسا لمنطق شرعية المطالب، والملاحظ أن قضية الصراعات الداخلية للأحزاب الجزائرية ليست وليدة المرحلة التعددية، وإنما تمتد إلى الأزمة الحادة التي ضربت أصول حزب الشعب، حيث إنقسم إلى أجنحة كل يدعي أحقيته على الأخر، فظهر المصاليون والمركزيون، حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكذلك كان شأن جبهة التحرير غداة الاستقلال[2]، وما ترتب على أزمة 1962 من تناقضات وصراعات كان يتجاذبها إتجاهين رئيسيين إتجاه الحكومة المؤقتة وأنصارها في الداخل والخارج واتجاه القيادة العامة للجيش من جهة أخرى[3].
- كما شهد حزب جبهة التحرير إنقسامات في سنوات الثمانينيات بين جناح الإصلاحيين والمحافظين، وما ترتب عن ذلك من تحولات عميقة على المستوى الوطني بعد أحداث

الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد تعثر المسار الانتخابي عام1991 أما حزب التجمع الديموقراطي الذي ظهر في ظروف سياسية متأزمة ليصبح ممثلا للسلطة ويفوز بأغلبية ساحقة في التشريعيات والمحليات فبقدر ما كانت درجة صعوده بقدر ما كانت أزمته حادة خاصة بعد استقالة الرئيس اليامين زروال حيث شهد انفجار لحرب الزعامات بين قيادات الأسرة الثورية، كانت نهايتها تنصيب أويحي أمينا عاما وتزكية المرشح عبد العزيز بوتفليقة للرئاسيات وبذلك أسس للفوز في التشريعيات والمحليات باعتباره ممثلا للسلطة، ولم يقم على برنامج معين وواضح تظهر من خلاله استراتيجية الحزب وأهدافه، أنظر:عبد النور مختاري، الثقافة السياسية لدى الأحزاب، دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير:علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002)، ص.98.

1- محمد شلوش، المرجع السابق، ص.23.

2- مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.74.

3- عامر رخيلة، المرجع سابق، ص. 121.

أكتوبر 1988[1].

وهكذا فقد أثبتت هذه الأوضاع التي تعيشها الأحزاب الجزائرية من الداخل أن مثل هذه الانقسامات والصراعات لا يعقل أن تحدث داخل حزب سياسي تجمع أعضاؤه إيديولوجيا واحدة ومبادئ وأفكار متقاربة، فهذا الوضع يعبر عن غياب الثقافة الديمقراطية داخل هذه الكيانات السياسية من جهة، ومحدودية طروحاتها وأهدافها من جهة أخرى[2].

ووفق ذلك أصبحت تخضع لاعتبارات ظرفية تحركها المصالح الشخصية ومنطق التفاوض على هذه المصالح والامتيازات على حساب مصالح الحزب وطموحات القاعدة وهو ما دفع إلى اتساع الهوة بين القمة والقاعدة بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوطات المختلفة التي تتعرض لها الأحزاب خاصة من طرف النظام السياسي.

II - سمات إقرار التعددية الحزبية في مصر:

شهدت مصر العديد من الدساتير* كان دستور 1977 بمثابة نقطة التحول نحو التعددية الحزبية التي توقفت لفترة تتجاوز 23 سنة[3]، فمع بداية السبعينيات ومنذ تولي الرئيس الراحل أنور السادات الحكم أقر بعض الحقوق السياسية وأعلن توجها ليبراليا غربيا يناقض التوجه الناصري الاشتراكي وجاءت أول خطوة عملية باتجاه التعددية الحزبية من خلال ورقة أكتوبر في أفريل 1973[4]، فرغم إقرارها مفهوم تحالف قوى الشعب كإطار يضمن الوحدة الوطنية إلا أنها أكدت على إتاحة الفرصة لكل القوى لكي تعبر عن آرائها

1- عمر برامة، المرجع السابق، ص.102.
2- المرجع نفسه، ص.102.
* جاء دستور 1923 بعد إلغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها كدولة مستقلة، ونصت المادة (30) على إجازة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية لكن تم إلغاؤها، وجاء دستور 1930 الذي استغرق تطبيقه أربع سنوات بعدها تم إلغاؤه والعودة لدستور 1923الذي أخذت فيه مصر بخصائص النظام النيابي في صورته البرلمانية وبعد حركة 23 جويلية 1952 تم إلغاؤه وجاء الدستور المؤقت في فيفري كمرحلة انتقالية دامت ثلاث سنوات ألغي النظام الملكي وفي 16 جانفي 1956 أعلن الرئيس عبد الناصر عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر، إلا أن العمل به لم يستمر إلا لشهور قليلة حيث أعلن في فيفري 1958 عن الوحدة بين مصر وسوريا وتكونت بذلك الجمهورية العربية المتحدة وظهر دستور مؤقت جديد في 05 مارس 1958 طبق على إقليمي الدولة تبنى النظام الرئاسي وبانفصال سوريا عن الوحدة في 1961 أصدر عبد الناصر إعلانا دستوريا لتعديل مواد الدستور المؤقت، وفي 24 مارس 1963 صدر دستور مؤقت أخر ثم جاء إعلان دستور 07 جانفي 1969 تضمن الملامح العامة للهياكل التي تعاقبت على مصر خلال الفترة 1952-1970، ثم جاء دستور 1971 في ظروف تميزت بوفاة الرئيس عبد الناصر يركز على تقوية سلطات الرئيس وجاء دستور 1977 الذي أقر التعددية الحزبية، والذي شهد تعديلات عام 1980 أنظر: أسامة أحمد العادلي، المرجع السابق، ص. 81،187.
1- وحيد عبد المجيد، الأحزاب السياسية المصرية من الداخل، (القاهرة : كتاب المحروسة، 1996)، ص.120.
4- المرجع نفسه، ص.122،123.

على أن تتبنى الدولة الاتجاه الذي يحظى بتأييد الأغلبية[1]، وترجم ذلك من خلال السماح بقيام منابر سياسة تحولت إلى أحزاب بقرار رئاسي.

1- المرجع نفسه، ص. 123.

وجاء إقرار التعددية الحزبية وفق دستور 1977، حيث نصت المادة (01) على أن:" للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية"[1]، كما نصت المادة (40) على أنه: "يشترط لتأسيس أي حزب سياسي عدم تضمن مبادئه أو برامجه، أو مباشرة نشاطه أو اختيار قيادته أو أعضائه على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة"[2].

حيث حرص الدستور المصري لسنة 1977 والخاص بالتعددية الحزبية على التأكيد على أهم الشروط التي يجب توفرها في الحزب حتى يمكن تأسيسه واستمراره والقواعد التي يجب أن يشملها النظام الداخلي لكل حزب وشروط عضويته.

والملاحظ أن القانون رقم (40) لسنة 1977، الذي أقر صيغة التعدد الحزبي وضع تصور حول حدود هذه الصيغة وحدود الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب المعارضة في التعبير عن التناقضات المختلفة في المجتمع من جانب واحتواء الصراعات المحتملة التي يمكن أن تثيرها هذه التناقضات من جانب آخر، ولهذا لم يسمح بظهور أحزاب تمتد معارضتها لمقومات وأسس الأمة[3].

وحدد القانون (40) لسنة 1977 مفهوم الحزب السياسي: " بأنه كل جماعة أو منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة والعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، عن طريق المشاركة في مسؤليات الحكم"[4]، ومن هنا فقد أصبح من مهام الحزب تحقيق التقدم في جميع المجالات للوطن على أساس الوحدة الوطنية.

وحددت المادة(22) لعام1977 ضوابط إنشاء الأحزاب السياسية فقد نصت على أن:" فعل إنشاء أو تأسيس أو تنظيم وإدارة أو تمويل تنظيم حزبي غير مشروع جعلت عقوبة ذلك السجن مع تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، إذا كان هذا التنظيم الحزبي غير المشروع معاديا لنظام المجتمع"، كما نصت المادة (23) على:" أن

1- جمهورية مصر العربية، دستور1977، المادة (01)، (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مصر، نوفمبر2001)، ص.131.

2- المرجع نفسه، ص. 132.

3-مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، (الإسكندرية:منشأة المعارف، 1985)، ص.27.

4- جمهورية مصر العربية، دستور 1977، القانون رقم (40)، أنظر:نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص.341.

الانضمام إلى أي تنظيم حزبي غير مشروع جعل المشرع عقوبته الحبس"[1].

ومن هنا نستشف أن الدستور المصري جعل من تأسيس أو الانضمام إلى حزب لا يتمتع بالشروط السابقة غير مشروع وجريمة يعاقب عليها القانون.

ولقد جاء القانون رقم (40) لسنة 1977 معبرا عن الرغبة في تخليص العمل السياسي من الرأي الواحد، والمساعدة على الإنفتاح السياسي واحترام الرأي المعارض في إطار ضوابط ومعايير تكفل للفرد حريته في التعبير وللوطن حقه في الوحدة [2].

وقد تعرضت هذه الصيغة للاهتزاز عندما خرج حزب اليسار عليها ـ التجمع التقدمي الوحدوي ـ إبان أحداث 18ـ19 جانفي وفيفري عام 1977 حيث صدر القانون (02) لسنة 1977[3]، وفي جوان من نفس العام صدر قانون رقم(40) لسنة 1977 حيث وضع قواعد محددة للممارسة الحزبية[4]، أهمها:

1- ضرورة أن يكون من بين مؤسسي الحزب عشرون عضوا من أعضاء مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الذي بدأ في نوفمبر عام 1976.

2- عدم تعارض مبادئ الحزب وبرنامجه وأسلوبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3- الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الإشتراكية.

4- حظر قيام أحزاب على أساس طبقي أوطائفي[5].

وهذا ما أكدت عليه المادة(05) من الدستور المعدل سنة 1980 حيث نصت على أن: "النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور الذي ينظم قانون الأحزاب السياسة"[6].

1-جمهورية مصر العربية، دستور 1977، المواد (22ـ23)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مصر، المرجع السابق، ص. 149.

2 -Ahmed Abdellah , LA Crise De La Démocratie a L'intérieur Des Parties Egyptiens, Monde Arabe, Maghreb- Machrek, N:135, Janviers-Fevrier1998, p.19.

3- Ibid, p. 22.

4-وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص.125.

5- المرجع نفسه، ص.125.

6-جمهورية مصر العربية دستور1980 المعدل للمادة (05)، أنظر:إريك كنال فورغ، مجموعة دساتير البلدان

وأسند القانون البث في إنشاء الأحزاب إلى لجنة سميت باسم لجنة شؤون الأحزاب السياسية، بمقتضى المادة(07) من الدستور التي نصت على أنه: " يقدم طلب تأسيس الحزب إلى أمين اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي ثم يعرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة(08) خلال 15 يوما من تاريخه"، وقد مثلث هذه اللجنة عائقا قانونيا وتنظيميا أمام إنشاء الأحزاب[1].

حيث رفضت جميع الطلبات التي قدمت لها ما عدا طلبين أحدهما كان لحزب الأمة عام 1983 وهو حزب يدور حول شخص مؤسسه وعائلته والآخر حزب الوفاق الوطني عام 2000، وبذلك أصبح في مصر ستة أحزاب* تأسست بدعم رئيس الدولة أو بقرارات منه[2]، ومنذ عام 1981 اتخذت إجراءات المصالحة واتسعت مساحة حرية التعبير وتعددت الأحزاب السياسية التي تفتقد للدور الفاعل والقوة الحقيقية فالأثر الأساسي الذي يتركه نظام الحزب المهمين في ظل التعددية الحزبية في المدى القصير هو إضفاء الشرعية على المؤسسة الحاكمة في غياب شبه تام للمعارضة الفعالة[3]، ويتضح لنا:

- الحزب الحاكم قد كسب كل إنتخاب جرى بأغلبية تزيد عن الثلثين ورغم الدعوة لتجديد قيادات الحزب إلا أن ذلك لم يتم.
- لم تحقق أحزاب المعارضة إلا نجاحا محدود في جهودها لضمان إجراء الانتخابات على نحو تعتبره عادلا حيث ظلت أحزاب المعارضة مكبلة بقيود تمنعها من تمثيل القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع وعلى الرغم من ضعف المعارضة فإن الحكومة طورت نظاما لإدارة مجلس الشعب يمكنها التقليل من احتمال التحدي والمواجهة لحكمها[4]، وكذلك ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية في مصر ويتجلى ذلك بوضوح في ضعف قواعدها الجماهيرية وهشاشة هياكلها التنظيمية، وعدم تبلور أطرها الفكرية

العربية، (بيروت:مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، 2000)، ص.239.

1- مصطفى أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.35.

*الأحزاب هي: الحزب الوطني الديمقراطي الذي احتوى بداخله حزب مصر العربي الاشتراكي وهو نفسه الذي خلف الإتحاد الاشتراكي، وحزب الأحرارالاشتراكي وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب العمل الاشتراكي وحزب الأمة، وحزب الوفد الجديد، وظلت المنظومة الحزبية في مصر على هذا الحال حتى عام 1990، أنظر: أبو زيد فهمي، المرجع السابق، ص.32.

2- وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص.268.

4- المرجع نفسه، ص.269.

4-روبيرأوين و(آخرون)، "التغير الاجتماعي، الاقتصادي والتعبئة السياسية في مصر"، في: جون وتربوري و(آخرون)، المرجع السابق، ص..237

والإيديولوجيا وافتقارها إلى الديموقراطية والتماسك الداخلي، فجاءت مواد الدستور تنص على التعددية من جهة وجاءت الشروط التي تم وضعها لتقييد هذه التعددية الحزبية[1].

ويتبين من ذلك أن هناك درجة عالية من التفاعل بين سمات النظام السياسي المصري والتعددية المقيدة من جانب، وسمات الممارسة الحزبية الداخلية من جانب آخر فكافة برامج الأحزاب السياسية تجعل الديمقراطية مطلبا رئيسا لها، كما أن لوائحها تحقق الممارسة الديمقراطية نظريا، وذلك في الأمور الخاصة بإنتخاب القيادات وعقد المؤتمرات والتشاور في عملية صنع القرار[2].

إلا أن هناك ما يدل على التناقض بين مطالبة الأحزاب بالديمقراطية وعدم إلتزامها داخليا باحترام القواعد التي تفرضها الممارسة الديمقراطية، و يتجلى ذلك في:

1- مركزية الدور الحزبي: تعاني الأحزاب من أزمة القيادة منذ نشأة الأحزاب الثلاثة الأولى، لازالت القيادات العليا الحزبية كما هي تشغل موقعها بحيث أصبحت إلى درجة كبيرة أحزاب أشخاص، فمنذ إقرار التعددية دستوريا عام 1977 لم تتغير أغلب قيادات الأحزاب ولم يترك زعيم الحزب منصب إلا بوفاته كما حدث في الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الأحرار، الوفد، الحزب الإتحادي، مصر الفتاة[3].

وقد أدى ذلك إلى استمرار رؤساء بعض الأحزاب كما هو الحال بالنسبة لحزب التجمع، العمل، الأحرار، في مواقعهم لأكثر من ربع قرن حيث استمر مصطفى كامل مراد في رئاسة حزب الأحرار الاشتراكيين منذ تأسيسه ولغاية وفاته والرئيس محمد حسني مبارك لما يقرب 25 عام على رئاسة الحزب الحاكم[4]، وقد أدى طول فترة بقاء رؤساء هذه الأحزاب في مواقعها إلى :

- **أزمة شيخوخة القيادات**: نجم عن تقدم النخبة السياسية في السن وما يخلفه ذلك من عدم إتاحة الفرصة للأجيال الجديدة للمشاركة في قيادة الحزب، فمعظم رؤساء الأحزاب

2- المرجع نفسه، ص.238.
3- أحمد ناجي، أحزاب المعارضة الرسمية، التقرير الإستراتيجي العربي 2000، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ،2001)، ص.ص.376،377.
3- طارق البشري، "الديمقراطية داخل كل تنظيم سياسي"، في: جون وتربوري و(آخرون)، المرجع السابق ، ص.175.
4- أحمد ناجي، المرجع السابق، ص. 378.

الرئيسية في مصر تجاوزت أعمارهم السبعين عاما كما هو الحال بالنسبة للحزب الوطني، الناصري، الأحرار، الوفد، التجمع، الأمة، العمل، بل إن بعضها تجاوز التسعين مثال ذلك حزب الوفد الذي توفي زعيمه فؤاد سراج الدين عن عمر يناهز التسعين عاما[1].

ولا يقتصر بقاء القيادات في مواقعها لفترات طويلة بل يمتد إلى بقية أعضاء الحزب بشكل أقل كنائب رئيس الحزب، وكيل الحزب، الأمين العام، سكرتير عام الحزب ومساعدوه، أعضاء الهيئة العامة للحزب.

2- احتكار عملية صنع القرار الحزبي: رغم أن أنظمة الأحزاب المصرية لا تتضمن تحديد لكيفية صنع القرار الحزبي حيث يسود الغموض في هذا المجال بدرجات متفاوتة وإن كان الحزب الوطني وحزب الأحرار أقل تلك الأحزاب قصورا في تلك الناحية[2].

فالنظام الأساسي للحزب الوطني يكلف الأمانة العامة بتنفيذ ما يقرره المكتب السياسي من قرارات وهذا ما يعني أن المكتب السياسي هو المسؤول على إتخاذ القرارات دون إيضاح كيفية ذلك[3]، وكذلك حزب الأحرار يجعل المكتب السياسي صاحب الحق في إتخاذ القرار في المواضيع المحالة إليه من سائر الأجهزة[4]، وهذا الغموض أتاح لرؤساء الأحزاب القيام بدور أساسي يصل إلى حد الإنفراد بهذه العملية وساعد على ذلك تمتع رؤساء الأحزاب المعاصرة بصلاحيات واسعة بمقتضى الأنظمة الأساسية الداخلية رغم تباين الصياغات المستخدمة فيها لبيان تحديد تلك الصلاحيات، فعلى سبيل المثال ينص النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي على أن لرئيس الحزب سلطة الإشراف والمتابعة لكافة تشكيلات الحزب، كما ينص على أن المكتب السياسي، هو الذي يختص برسم السياسة العامة ولكن مع ذلك فرئيس الحزب له سلطة الإشراف على كل المستويات التنظيمية بما فيها المكتب السياسي وهذا يعطيه قدرة السيطرة على هذه العملية[5].

1- أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر1981ـ 1993، سلسلة دراسات مشروعات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون ودارالأمين للنشر والتوزيع، 1993)، ص.134.

2- حسام عيسى، أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية العربية 2003)، ص. 312.

3- المرجع نفسه، ص. ص.312،314.

4- المرجع نفسه، ص. 314.

5- Iman Farag, La Politique a L'égypsienne, Monde Arabe, Maghreb-Machrek, N: 133, Juillet-Mars 1991, p.27.

كما ينص النظام الداخلي لحزب الأحرار على أن الرئيس يحافظ على أمن الحزب ونظامه ويعلن القرارات والتوصيات ويشرف على سير أعمال الحزب ويستعين بأجهزته المختلفة أو لجانه أو مستشاريه حسب الحاجة[1].

فلقد رسخ البناء التنظيمي للأحزاب المصرية الدور المحوري والمميز لرئيس الحزب في عملية صنع لقرار حيث أعطت لوائح تلك الأحزاب لرؤسائها صلاحيات واسعة جوهرها اعتباره المسؤول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب في حين إتسمت صياغة آلية صنع القرار نفسها بقدر من الغموض في هذه اللوائح[2].

3- الصراع على رئاسة الحزب والانشقاقات الحزبية الداخلية: أدت ظاهرة الزعامة التاريخية إلى تفجر صراع رهيب داخل أحزاب المعارضة بمجرد رحيل الزعيم المؤسس للحزب، أو حتى قبل رحيله بسبب إحتكار الصلاحيات والإمتيازات الحزبية وهذا ما يؤدي إلى إنفجار الحزب من الداخل[3].

فلقد انفجر صراع حاد يخلو من سمات الديمقراطية حول رئاسة الحزب الوطني بعد وفاة رئيس الحزب مصطفى كامل مراد عام 1998 ووصل عدد المتنازعين على رئاسة الحزب ما يقرب تسعة رئاسيات وتسعة جمعيات عمومية يمارس كل منهم الرئاسة ويتخد القرارات بإحالة الآخر للتحقيق بتهمة إرتكاب مخالفات وهذا ما أدى إلى وصول الصراع لحد الإشتباك المسلح لحزب له مكانته في الممارسة الحزبية في مصر[4].

كما يعاني حزب العمل من الإنشقاقات والتنازع حول الرئاسة منذ عام 1989 عندما تبنى الحزب في مؤتمره الخامس الإتجاه الإسلامي، ومن هنا حدث إنشقاق بين أنصار الإتجاه الأقرب للإخوان المسلمين وبين أنصار الإتجاه الاشتراكي[5]، أدى إلى إنشقاق هذا الأخير بقيادة أحمد مجاهد الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الحزب والذي أعلن نفسه رئيسا للحزب وأدى الإنشقاق إلى فصل عدد كبير من أعضاء اللجنة العليا للحزب منهم أحمد مجاهد نفسه وشوقي خالد الذي قاد إنشقاق آخر على الحزب عام 1992، وكان يشغل

---

1 -Ibid, p. 27.
2 -Ibid, p.28.
3-عمرالشويكي، محمد العجاتي، العمليات السياسية، التحالفات والصراع داخل المجتمع السياسي، التقرير الإستراتيجي 2001، (القاهرة: مركز دراسات الإستراتيجية، 2002)، ص.414،419.
4- وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص. 123.
5- المرجع نفسه، ص.282،283.

الأمين العام المساعد للحزب حتى عام 1989، كما شهد الحزب إنشقاق آخر قاده ناجي الشهابي الذي كان أمين عام مساعد للحزب[1].

وقد أصبحت ظاهرة الإنشقاق والصراع حول الرئاسة في الحزب الناصري السمة البارزة بين جبهة ضياء الدين دواود رئيس الحزب وجبهة فريد عبد الكريم ويشهد الصراع بين المجموعتين العديد من الإتهامات المتبادلة[2]، وفي عام 1999 شهد الحزب الناصري خروج مجموعة من قياداته الشابة شكل بعضها مشروع حزب جديد يسمى الكرامة كما شكلت مجموعة فريد عبد الكريم مشروع حزب جديد يسمى الإنقاد القومي بعد ثلاث سنوات من تأسيسه[3].

ولم تخلو الأحزاب الصغيرة والهامشية من ظاهرة الصراع والانشقاقات وقد أدى ذلك إلى تجميد معظمها من قبل لجنة شؤون الأحزاب حيث نجد حزب الخضر الذي تأسس عام 1990 يشهد صراع على الرئاسة منذ عام 1994 وحزب مصر العربي الاشتراكي يوجد منذ عام 1996 في صراعات تدور حول عضو الهيئة العليا للحزب محمد مصيلحي ورئيس الحزب جمال ربيع بسبب إستفراد هذا الأخير بالإمتيازات التي يمنحها الحزب لأعضائه بما في ذلك أموال الحزب إنتهى الصراع بتجميده[4].

وشهد حزب مصر الفتاة العديد من الصراعات التي إنتهت بتجميده وإغلاق كافة مقراته في سبتمبر 1994، كما شهد حزب التكافل الإجتماعي وحزب الأمة صراعات على الرئاسة[5].

وفي السياق نفسه شهد حزب الوفد صراعات عنيفة عام 2006 حول رئاسة الحزب بين رئيسه وبقية أعضائه، أفضت إلى عزله ويتبين لنا من كل ذلك:

- الظواهر السلبية داخل الأحزاب تؤدي إلى إنتشار الجمود في الهيكل الحزبي وتفشي الفساد والمصالح الشخصية، وكذلك إغلاق كافة السبل أمام الطاقات الشابة وهذا من شأنه تفجير العديد من الصراعات الحزبية.

1- المرجع نفسه، ص.283.
2- صلاح سالم زرنوفة، المنافسة الحزبية في مصر، 1976، 1990، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،1994)، ص. 23.
3- المرجع نفسه، ص.ص. 377، 378.
4- صلاح سالم زرنوفة، المرجع السابق، ص. 368.
5- المرجع نفسه، ص.371.

- وجود تناقض بين مطالبة الأحزاب بالديموقراطية وعدم التزامها داخليا باحترام قواعد الممارسة الديموقراطية، وهذا ما أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية سواء على مستوى التأثير في صنع السياسة العامة أو الامتداد إلى القاعدة الجماهيرية[1].
- محدودية تمثيل الأحزاب للشرائح الاجتماعية الموجودة في المجتمع وعدم وضوح الأساس الاجتماعي والطبقي لمعظم الأحزاب السياسية، في مقابل غياب التمثيل الشرعي الحزبي لبعض القوى السياسية، وظاهرة الانقسام التي تعاني منها مجمل الأحزاب حيث أخفقت في ربط قواها وتقديم نفسها كبديل للنظام القائم[2].

فالشكل التعددي في الجزائر ومصر لم يثمر أحزاب سياسية إيجابية وفعالة نتيجة ترسخ سلطة الدولة المهيمنة في ظل تعددية خاضعة لسيطرة النظام السياسي حيث لا تعطي المعارضة فرصة التناوب الديموقراطي والتداول الحقيقي على الحكم فحزب جبهة التحرير الوطني والحزب الوطني الحاكم يتربعان على الحكم منذ إعلان التعددية الحزبية التي لم تمثل تحول فعلي بل كان هدفها هو إعطاء صبغة ديموقراطية وإضفاء نوع من الشرعية على النظام، كما يظهر في مؤشرات التحليل التالية:

- إن طبيعة التعددية الحزبية في الجزائر ومصر أفرزت نفقين مختلفين من الأحزاب السياسية وذلك من حيث التأثير على مستوى المشاركة السياسية والتباين الواضح بين النظامين على مستوى التعامل مع الأحزاب كفواعل للتمثيل السياسي فقد حاول حزب مجتمع السلم- التيار الإسلامي- أن يتعاطى مع الوضع السائد ويكشف مدى قدرته كحزب على خوض تجربته مع السلطة كرافد لها وليس ضدها، فعلى الرغم من الأسبقية القانونية للتعددية الحزبية في مصر مقارنة بالجزائر، إلا أن مستوى التعددية يظهر بجلاء أكثر في الجزائر بالنظر إلى: كثرتها العددية، ووجود أحزاب إسلامية داخل السلطة وخارجها (الائتلاف الحكومي)على خلاف مصر التي لم تعترف بشرعية وجود حزب إسلامي منذ إقرار التعددية.

فوجود تعددية حزبية على الساحة السياسية لا يقدم دليلا على وجود نظام حزبي تعددي حقيقي نظرا لعدم وجود توازن بين الحزب الحاكم وبقية الأحزاب في مصر بدرجة أكبر، ويرجع ذلك لتولي رئيس الدولة رئاسة الحزب ووجود تداخل كبير بين أجهزة

1-أماني قنديل، المرجع السابق، ص.24،25.
2-المرجع نفسه، ص.26.

الحزب والدولة وتوظيفها لخدمة الحزب ومساندته في الانتخابات.

إن إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدين خلال تجارب التعددية المعاصرة تبين أنها تعاني من مشاكل على مستوى بناها الداخلية ساهمت في إعاقة قيام ديمقراطية فعلية في الواقع، رغم أن نصوص الأحزاب التنظيمية والقانونية تقر بدفاعها عن الطابع الديمقراطي، لكنها كثيرا ما تتعارض في الواقع مع هذه القيم.

المبحث الثاني: مكانة الحركة الإسلامية وإشكالية التداول على السلطة في الجزائر ومصر

تعتبر الحركات الإسلامية من أهم الإشكاليات المطروحة على مستوى التحول السياسي والديمقراطي في العالم العربي، من خلال العلاقة بين النظم السياسية في العديد من الدول العربية[1]، فقد تعددت إستراتيجيات وسياسات النظم العربية[2] في التعامل مع الحركات الإسلامية، بعد ما تمكنت بعض النظم من استيعابها في إطار هياكلها السياسية إلا أن الحركات الإسلامية كانت ولا تزال تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه النظم العربية في الوقت الراهن، لكن استيعاب هذه الحركات في إطار نظام سياسي معين له متطلباته وشروطه السياسية والعسكرية، كما أن مواجهتها لها تأثيراتها وتداعيتها السلبية على العملية السياسية برمتها[3].

وتبرز كل من الجزائر ومصر في مقدمة البلدان التي شهدت وجود حركة إسلامية نشطة ففي كلا البلدين يتجاذب المجال السياسي للحركة الإسلامية وضعين مختلفين[4].

- الحركة الإسلامية التي قبلت التعايش مع النظام السياسي القائم مع تقديم بعض التنازلات.
- الحركة الإسلامية المتطرفة التي ترى في الديمقراطية نظام جائر ولا يحكم بشرع الله في المقابل هناك حركات تدعى الديمقراطية وترى أن الحركات الإسلامية حركات إستبدادية تعصف بالتقاليد الديمقراطية[5].

وهناك مجموعة من المؤشرات تعطي دلالة خاصة للحركات الإسلامية ونموها في الوطن العربي أهمها:

إن محتوى الحركة الإسلامية بين الأقطار العربية رغم تفاوته النسبي يشير إلى الجذور المصرية الإخوانية، التي شكلت عاملا هاما ومحفزا في نشأة الحركات الإسلامية في باقي دول العالم العربي[6]، وإن كانت قد إختلفت عن المفهوم الإخواني التقليدي من خلال تبني

1- أيمن السيد عبد الوهاب، "حركات الإسلام السياسي ونمط جديد في التفاعلات العربية "، السياسة الدولية، العدد: 113، السنة: 29، جويلية 1993، ص.88 .
2- المرجع نفسه، ص.89.
3- أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص.ص.89،90.
4- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، رؤية من خلال الحدث الجزائري"، المستقبل العربي، العدد: 170، أفريل 1993، ص. 92.
5 - أحمد ناجي، المرجع السابق، ص.379.
6-Bassma Kodmani, The Danger of Political Exclusion: Egypts Islamist Problem,

منهاج خاص بها، يوضح التباين الشديد الموجود بين تيارات الحركة الإسلامية في الوزن والقوة التنظيمية عبر أجنحتها وجماعاتها المختلفة التي تميل بعضها إلى العنف كمنهاج لتحقيق أهدافها السياسية ـ الجماعة الإسلامية للهجرة والتكفير بمصر والجناح المسلح المنشق عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر ـ [1].

إن تفسير تنامي دور جماعات الإسلام السياسي في العديد من الأقطار العربية يرجع للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية بدءا بالأزمات الإقتصادية والإجتماعية منذ منتصف السبعينيات، تآكل شرعية العديد من النخب الحاكمة[2]، وجانب القدرة التنظيمية والشعبية العالية للحركات وقدرتها على ملء جزء كبير من الفراغ السياسي في الساحة العربية[3].

إن مفهوم التداول على السلطة لا يمكن أن يكون صحيحا من حيث الطرح إلا في مجتمعات طموحة للتغيير تقوم ثقافتها السياسية على أساس التحول والتغيير وتوفر البدائل المختلفة كما هو الحال في المجتمعات الغربية ويتم ذلك عن طريق انتخاب من يمثل مصالح المواطنين في إطار ديموقراطي[4].

فما مدى تطابق هذا المفهوم مع واقع التداول في الجزائر ومصر وهل يمكن اعتبار المحطات الانتخابية المتتالية تعبيرا على تداول حقيقي على السلطة؟.

I-الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتجربة الانتخابية في الجزائر ما بين عامي 1990-2004:

يعود بروز التيار الإسلامي في الجزائر إلى عوامل داخلية وخارجية أهمها أن لحركة الإخوان المسلمين المصرية أثر بعيد في دفع الإسلام السياسي في الجزائر، وقد ظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر*بشكل واضح منذ بداية الثمانينيات، بالرغم من أن

CARNEGIE EDOWMENT International, Peace, Middle East Series, November-Octobre2005, p.04.

1- عبد الفتاح إسماعيل، المرجع السابق، ص.ص.92،93.

2- Bassma Kodmani, op.cit, P.09.

3- عبد الفتاح إسماعيل، المرجع السابق، ص، 93.

4-علي أحمد عبد القادر، النظريات والنظم السياسية، (القاهرة: دار نهضة الشرق للطباعة والنشر، جانفي 2002)، 69.

* التيار الإسلامي في الجزائر يضم إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أحزاب أخرى تناضل بعد حل الجبهة الإسلامية أهم هذه التيارات هي حركة مجتمع السلم (حمس)، النهضة، حركة الإصلاح الوطني ولكننا في دراستنا إقتصرنا على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كنموذج لأهم قوة سياسية نجحت في أول انتخابات تعددية ودخلت في صراع مع النظام السياسي الجزائري، ونفس الشيء بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين في مصر.

جذورها تمتد إلى ما قبل الاستقلال ومع تأسيس جمعية القيم عام 1964 ولقد شكلت المساجد بداية لإنتشار التيار الإسلامي، كما تم الإعلان عن تأسيس أول حزب إسلامي بعد إعلان التعددية الحزبية عام 1989 [1]، وبذلك اكتسح الساحة السياسية ولعب دورا فعالا في تطور الأحداث فكان لابد من معرفة حقيقة وخلفيات تنامي هذا التيار، وهل دخوله للمعترك السياسي ممثلا في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يشكل تحديا للسلطة الحاكمة ؟، وهل وقف المسار الإنتخابي يعود إلى الخطر الذي شكله الحزب؟.

ففي الجزائر لعب الدين الإسلامي دورا أساسيا في مقاومة الإستعمار في الحرب التحريرية وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954*، فلقد تم الدخول الرسمي للتيار الإسلامي إلى المعترك السياسي من خلال أول لقاء جمع أعلى سلطة في البلاد (رئيس الجمهورية) مع ثلاثة من أبرز ممثلي التيار الإسلامي في الجزائر (عباس المدني ـ علي بلحاج ـ أحمد سحنون) حيث طلب منهم التدخل لوضع حد لأعمال العنف التي تفجرت في أكتوبر 1988[2].

وتكرس الاعتراف بها لاحقا من خلال الترخيص للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بتكوين حزب سياسي حسب المادة (02) من قانون رقم 89ـ11[3].

وهكذا فقد سجل التيار الإسلامي دخوله بقوة المعادلة السياسة ولم يعد من الممكن تجاهله وذلك لأسباب عدة منها:

- الطبيعة العقائدية للشعب الجزائري حيث أن جله يدين بالإسلام.
- تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفساد وفضائح الرشوة والاختلاسات والمحسوبية، حيث استطاع الحزب أن يوظف هذه المعطيات ويستغلها لحسابه[4].
- اعتماد الجبهة الإسلامية على بساطة الخطاب السياسي وتحريك الشعور بالانتماء الديني، اتجاه العديد من القضايا في ظل غياب كلي للأحزاب السياسية والاعتماد على المساجد كنواة

1- محمد علي المداح، "الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي"، السياسة الدولية، العدد: 103، جانفي 1991، ص.199.

* نص البيان على أن حزب التحرير يهدف إلى انتزاع الاستقلال الوطني وإعادة بناء الدولة الجزائرية كدولة ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية أنظر: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص.45.

2-مايكل ويليس، المرجع السابق، ص.149.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، قانون رقم 89-11، مؤرخ في: 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

4- محمد الميلي، المرجع السابق، ص. 22.

أولى[1].

- الاقتناع بعدم فعالية الشرعية التاريخية، نظرا للصراعات بين عناصر الحزب الواحد حول الاستحواذ على السلطة، حيث دخلت الدولة الوطنية ومرجعيتها الفكرية والسياسية أزمة عميقة، إضافة إلى غياب الثقة في نظام الحكم نتيجة القمع الذي أعقب أحداث 1988 والتي أكدت فشل التيار الوطني[2].
- الاعتماد على التعبئة الجماهيرية الواسعة وعلى الطبقة الوسطى للمجتمع بالإضافة إلى النشاط السري الذي زواله زعماء الجبهة الإسلامية قبل إقرار التعددية جعلها تلم بخفايا النظام السياسي، واعتمادها على كوادر شابة قادرة على تحقيق التواصل وسد الفراغ القيادي[3].

يعتبر الأخذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديموقراطية البناء التنظيمي للأحزاب وأحد الأساليب الهامة التي تساعد على التجديد وتتيح الفرصة للطرف الآخر للصعود وممارسة العمل السياسي كما تعبر على درجة انفتاح النظام السياسي على مجتمعه من خلال توفير آليات مشاركة سياسية دائمة، دورية، نزيهة وتعددية.

- **الانتخابات البلدية جوان عام 1990:**

لقد إستطاع التيار الإسلامي ـالجبهة الإسلامية للإنقاذـ ممارسة سلطة حقيقية من خلال مشاركته في أول انتخابات تعددية [4]، استطاعت من خلالها أن تفرض نفسها كأكبر قوة معارضة في الجزائر وتفوز بنسبة 55% أي 53 مقعد في المجالس البلدية من إجمالي 1541 مقعد في 31 ولاية من إجمالي 48 ولاية[5].

1- رمضان قرني محمد، المرجع السابق، ص .ص.213 ،214.
2- المرجع نفسه، ص. 214.
3- محمد سعيد أبو عامود، المرجع السابق، ص.116.
4- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص.89.
5- المرجع نفسه، ص. 89، 90.

وجاءت نتائج المحليات مفاجأة للأوساط الوطنية والدولية*.

الجدول الثاني:نتائج الانتخابات البلدية لعام **1990**

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية%
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	**4.331.472**	**54.25**
جبهة التحرير الوطني	**2.245.798**	**28.13**
جبهة القوى الاشتراكية	**/**	**/**
المستقلون	**931.278**	**11.66**
التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية	**166.104**	**02.08**
أحزاب أخرى بما فيها حماس	**310.136**	**02.74**

المصدر: عمر برامة، المرجع السابق، ص.ص.26،27.

ومن ثم فرضت التشريعات القانونية التي تناسب السلطة والتي حالت دون إستقلالية البلديات وقدرتها على تسيير شؤونها[1]، وهذا من خلال قانون الإنتخابات وسياسة الإعتقالات التي مست قادة الجبهة بعد إعلان الإضراب المفتوح والذي تحول إلى مظاهرات إكتسحت الشوارع وأدت إلى تدخل الجيش مخلفا عشرات القتلى وتقرر مع كل هذا تأجيل الإنتخابات لأجل غير محدد[2].

- **الانتخابات التشريعية لعام 1991:**

إلا أن الرئيس أعلن عن إجراء انتخابات تشريعية أسفرت النتائج الأولى لهذه الانتخابات على الفوز للمرة الثانية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور الأول، حيث تمكنت جبهة الإنقاذ من تعبئة الموارد وحشد الطاقات ونجحت في الحصـول على تأييـد شعبـي

* حيث قاطعت بعض التشكيلات السياسية هذه الانتخابات منها: جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية واعتبروا النتائج كمينا نصبه النظام للتحكم في الخريطة السياسية وشككت في نزاهة الانتخابات كذلك عبرت فرنسا عن تخوفها من صعود التيار الإسلامي للسلطة وانعكاساته المستقبلية، وترجع هزيمة جبهة التحرير الوطني إلى شيخوخة قيادتها وجمودها وافتقارها للتجديد حيث تحول الحزب إلى مؤسسة بيروقراطية وتآكلت شرعيته التاريخية وعجز عن حل الأزمات المتفاقمة التي عانى منها المجتمع الجزائري منذ أكثر من 27عام بالإضافة إلى هشاشة الأحزاب الأخرى وضعف مقدرتها على تعبئة الجماهير، أنظر:عمر برامة، المرجع السابق، ص.ص.34،35.

1- عبد الناصر جابي، الإنتخابات الدولة والمجتمع، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999)، ص.119.

2- عمر برامة، المرجع السابق، ص.ص.34، 35.

فجاءت نتائج الانتخابات كالآتي:

الجدول الثالث: نتائج الانتخابات التشريعية لعام **1991**

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية%
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3.260.222	24.59
جبهة القوى الاشتراكية	1.612947	12.17
جبهة التحرير الوطني	510.661	3.85
المستقلون	309.224	2.33
التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية	200.2.67	1.51
حماس	386.761	2.78
أحزاب صغيرة	635.761	4.80

المصدر:

Jaque Fontaines," Les Election Législatives Algérienne,Résultats Du Premier Tour 26 Décembre,1991,Monde Arabe, Maghreb- Machrek, N:135,Janvier- Mars1992, p.153.

نجد الجبهة الإسلامية حصلت على 188 مقعد من مجموع 430 مقعد وجاءت جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الثانية بإحرازها 25 مقعد أما جبهة التحرير الوطني فجاءت في المرتبة الثالثة بحصولها على 15 مقعد، أما الأحرار فقد حصلوا على 3 مقاعد[1]، وقد حققت الجبهة نجاحا كبيرا خاصة وأنها لم تكن في حاجة إلا لـ: 27 مقعد لبلوغ الأغلبية[2].

وجاءت النتائج بمثابة العاصفة السياسية* التي قلبت موازين القوى وطرحت وصفا حزبيا جديدا لم يكن يتوقعه أغلب السياسيين والملاحظين وأبرزت مدى الثقل السياسي والإجتماعي لجبهة الإنقاذ كما كشفت عن هشاشة البنية السياسية للأحزاب وعدم إرتكازها على قاعدة إجتماعية راسخة، بحيث تفتقر هذه الأحزاب إلى جذور حقيقية في الهيكل

1 -Jaques Fontaine, op.cit, p.p. 155,156.

2- عمر برامة، المرجع السابق، ص.24.

* للعلم عدد الأحزاب التي شاركت في الدور الأول من الانتخابات التشريعية بلغ 50حزبا.

الاجتماعي الجزائري بفئاته المختلفة[1]، وقد لاقت هذه النتائج ردود فعل حزبية محلية ودولية تباينت بين الرافض والمؤيد*.

وأمام هذه النتائج رفض النظام السياسي قبول تنازلات التي قد تؤدي إلى تداول حقيقي على السلطة ولذلك أعلن الشاذلي بن جديد عن استقالته في 11 جانفي 1992 وحل البرلمان[2]، وتم الإعلان عن وقف المسار الانتخابي[3]، وحدث فراغ دستوري فتح المجال للجيش لينفرد بمقاليد الحكم حيث كان رد فعله عنيفا، تمثل في حملة الإعتقالات التي مست قيادي ومناضلي الجبهة الإسلامية، وهكذا فقد أسفر تعثر المسار الديمقراطي دخول الجزائر في مواجهات عنيفة بين الجيش والجناح المسلح لجبهة الإنقاذ سقط خلالها ما يقارب مائة ألف جزائري، وأسفر ذلك على حل الجبهة الإسلامية رسميا في 4 مارس 1992[4].

وأدى ذلك إلى صراعات عنيفة وأوضاع خطيرة عاشتها الجزائر إنجر عنها إغتيال الرئيس محمد بوضياف في 29 جوان 1992 بعدما عينته المؤسسة العسكرية لإعطاء شرعية جديدة للنظام نظرا للأزمة التي عرفتها الجزائر[5]، وتم اختيار علي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة في جويلية 1992 ولم يخرج هذا الإختيار من دائرة الشخصيات التاريخية[6] وقد تدخل بعد ذلك المجلس الأعلى للدولة لإعداد وثيقة تمثل تمديدا للفترة الإنتقالية حتى عام 1996، إلا أن الاتفاق حول الوثيقة قد فشل بين الأحزاب والتنظيمات المختلفة بسبب اشتراك الجبهة الإسلامية فيه، والتي أعلنت رفضها لأي حوار مع المؤسسة العسكرية [7].

ومع انتهاء فترة حكم الرئيس علي كافي الانتقالية أعلنت المؤسسة العسكرية عن تعيين رئيس الجمهورية عن طريق المجلس الأعلى للأمن الذي أعلن أن اللواء اليامين زروال

1- عمر برامة، المرجع السابق، ص.35.

*أما بخصوص المواقف الدولية فتجسدت من خلال مواقف حكومات الدول المجاورة التي اتسمت بالذعر الشديد والحذر فقامت تونس بإغلاق حدودها وتبعتها المغرب بإعلان غلق حدودها بتاريخ 18.01. 1992 ورفض إقامة دولة إسلامية في المنطقة وأمام الانتصار الساحق للجبهة الإسلامية في ظل تعالي ردود الفعل الدولية التي ترى في انتصار جبهة الإنقاذ وإنشاء دولة إسلامية ما يهدد مصالحها في الجزائر ويؤثر على العلاقات الجزائرية الغربية، أنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، "الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر:أبعاده الإقليمية والدولية"، المستقبل العربي، العدد: 202 السنة:17، ديسمبر1995، ص.45.

2- محمد تاملت، المرجع السابق، ص.87.

3- Gema Martin-Munoz,op.cit, p.55.

4 -محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص. 132.

5-عمر برامة، المرجع السابق، ص.42.

6-هدى متيكيس، المرجع السابق ، ص.34.

7- المرجع نفسه، ص.249.

مرشحه الوحيد[1]، ولقد حاول اليامين زروال التعامل مع الأزمة من خلال فتح باب الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية بجناحها العسكري ومختلف القوى السياسية الحزبية الفاعلة بهدف حقن دماء الشعب الجزائري[2]، لكنه لم ينجح لأنه جوبه بمعارضة وضغوط المؤسسة العسكرية، ثم جاءت وثيقة روما في جانفي 1995[3]، التي اتفقت حولها الأحزاب الإسلامية والعلمانية والوطنية بهدف الخروج من الأزمة لكن رفض الجيش لهذا المشروع يفسر منطق العنف ويؤكد الحل الأمني وتأجيل التحول الديمقراطي[4].

- **الانتخابات الرئاسية عام 1995 وحل جبهة الإسلامية للإنقاذ:**

بعد رفض وثيقة روما وبعد الإعلان عن فشل الحوار مع قيادي الجبهة الإسلامية، تم تنظيم انتخابات تعددية في 16 نوفمبر وصلت نسبة المشاركة فيها 74.9% وفاز بموجبها اليامين زروال بحصوله على 61.34% من الأصوات متبوعا بمحفوظ نحناح بنسبة 25.28% وسعيد سعدي 9.29% ثم بوكروح 3.78% [5]، تبع هذه الانتخابات إعادة هيكلة هيكلة الحياة السياسية، بهدف إيقاف فوضى النشاط الحزبي[6]، ووضع قيود تحكمها بإقرار دستور 1996وإلغاء كل ما يتعلق بالإسلام السياسي من الخريطة الحزبية وحتى تعديل أسماء الأحزاب كما انتهى قانونيا ودستوريا دور الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث استبعدت من أي حوار وطني[7]، وهكذا أكدت نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 16 نوفمبر1995 نوفمبر1995 وجود تواصل بين طبيعة النظام السياسي وحاجة المجتمع للاستقرار ورفضه لحالة الفوضى والاضطراب التي عاشها المجتمع الجزائري.

1-أحمد مهابة،" الانتخابات الجزائرية من كسب الرهان"، السياسة الدولية، العدد:129، جويلية1997، ص.143.
2-المرجع نفسه، ص.144.
3- Gema Martin-Munoz,op.cit, p.62.
4- Robert Mortimer, "Islamist Soldier and Democrats: The Second Algeria War" , Middle East Jornal, V: 50 , N :01, Winter1996, p.20.
5- أحمد مهابة، "الرئيس زروال والمهمة الصعبة"، السياسة الدولية، العدد: 123، جانفي 1996، ص. 239 .
6- المرجع نفسه، ص.239.
7- المرجع نفسه، ص.241.

- **الانتخابات التشريعية لجوان 1997:**

تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي(RND)، نظرا لحاجة النظام إلى غطاء حزبي يحل محل حزب جبهة التحرير (FLN) لذلك أعلن الرئيس عن تأسيسه عام 1997 ليسجل في نفس العام سيطرته في الانتخابات التشريعية على أغلبية المقاعد حيث جاءت النتائج كالآتي: 155 مقعد من أصل 380 مقعد حصل عليها الحزب الجديد، أما حركة مجتمع السلم حصلت على 69 مقعد، وحزب جبهة التحرير الوطني جاء في المرتبة الثالثة بـ:64 مقعد، هذه التيارات شكلت الإئتلاف الحكومي[1].

كما تحصلت حركة النهضة على 34 مقعد وحازت كل من جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على 19 مقعد لكل منها، أما حزب العمال فحصل على: 4 مقاعد، الحزب الجمهوري 3 مقاعد، أما حزبا الإتحاد من أجل الديمقرطية والحرية وكذا الحزب الإجتماعي الليبرالي تحصلا على مقعد واحد على التوالي، أما باقي الأحزاب المشاركة والتي يبلغ عددها 30 حزب لم يحصل على أي مقعد[2]، وهذه الانتخابات اعتمد فيها على نمط الإقتراع النسبي على أساس القائمة بعد إلغاء نمط الإقتراع بالأغلبية حسب التعديل الدستوري لعام 1996[3].

ولقد حاول الرئيس زروال من خلال برنامجه الخاص بالإستقرار السياسي محاولة تجديد شرعية النظام وتحريك المصالحة والوفاق الوطني بهدف إخراج الجزائر من أزمتها[4]، إلا أن عجز النظام على إستيعاب طرف رئيسي هو المعارضة الإسلامية المتمثلة في الجبهة الإسلامية المحظورة من جهة[5]، واتساع الهوة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية نتيجة تصاعد الصراع بين الجنرالات العسكريين وانقسام الجيش إلى جناحين هذا الصراع الذي أفضى إلى إعلان الرئيس استقالته[6].

1- أحمد مهابة، الانتخابات الجزائرية من الذي كسب الرهان، المرجع السابق، ص. 14.
2- المرجع نفسه، ص. 146.
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الصادر بتاريخ: 28 ـ 11 ـ 1996، أنظر: إريك كذال فورغ، المرجع السابق، ص.182.
4- المرجع نفسه، ص.183.
5-رجب الباسل، "أبعاد استقالة الرئيس الجزائري الأمين زروال"، السياسة الدولية، العدد: 135 ، السنة:35، جانفي1999، ص.ص.81،85..
6- رجب الباسل، المرجع السابق، ص.85.

- **الوئام المدني والانتخابات الرئاسية لعام 1999:**

لقد فتحت استقالة الرئيس زروال المجال أمام ترشح عدد من الشخصيات الجزائرية [1]، ورغم أن اختيار عبد العزيز بوتفليقة كان نابع من المؤسسة العسكرية خاصة بعد انسحاب المرشحون الستة بعد العملية الانتخابية حيث تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص بوتفليقة، وصلت نسبة المشاركة 60.9% [2].

وكانت النتائج كالآتي:

الجدول الرابع: نتائج الانتخابات الرئاسية لعام**1999**

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	**7.442.139**	**%73.79**
أحمد طالب الإبراهيمي	**1.264.094**	**%12.23**
عبد الله جاب الله	**398.416**	**%1.95**
حسين آيت أحمد	**319.523**	**%3.17**
مولود حمروش	**311.908**	**%3.09**
مقداد سيفي	**226.371**	**%2.24**
يوسف الخطيب	**122.826**	**% 1.22**

المصدر: رياض الصيداوي،" الانتخابات والديموقراطية في الجزائر"، المستقبل العربي، العدد:245، جويلية 1992، ص. 41.

حصل الرئيس بوتفليقة على نسبة 73.79% مكنته من أن يصبح رئيسا شرعيا للجزائر وكما أن المؤشرات تدل على أن النسبة 12.23% التي حضي بها أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله 3.95% تدل على اعتراف النظام بحقيقة وجود هذه الفئة الإسلامية من الناخبين حتى أن الرئيس في حملته الانتخابية استخدم الإسلام باعتباره مقوما أساسي من مقومات الشعب الجزائري[3].

1- أحمد مهابة، "الجزائر والانتخابات الرئاسية"، السياسة الدولية، العدد: 136، السنة: 35، أفريل 1999، ص 177.
2- المرجع نفسه، ص.178.
3- رياض الصيداوي، المرجع السابق ص. 42.

وقام الرئيس بتكوين حكومة إئتلافية* محاولا خلق تحالف يجمع القوى الوطنية لمواجهة الأزمة والخروج منها[1]، كما عمل الرئيس منذ توليه المسؤولية على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية وأحداث العنف الدموية التي خلفت آلاف القتلى وخسائر مادية تتراوح ما بين 20 - 25 مليار دولار[2]، تمثل هذا المنهج في قانون الوئام المدني[3] الذي طرحه الرئيس بوتفليقة في 13جويلية 1999 ولقد طرح هذا القانون الذي حضي بتأييد كبير في الاستفتاء الذي أجرى في سبتمبر 1999 بنسبة 98.63% وظل القانون ساري حتى جانفي 2000[4].

ومع انتهاء العمل بقانون الوئام المدني طرح الرئيس فكرة المصالحة الوطنية وهي اشمل من الأولى حيث تتضمن مصالحة وطنية شاملة لمختلف الأحزاب والتيارات السياسية، وفي هذا الإطار أعلن على مشروع المصالحة الوطنية[5]، الذي قام على ثلاثة عناصر:

1-العفو على الإسلاميين والمتشددين الذين تمردوا على النظام ولكنهم لهم يتورطوا في أحداث العنف.

2- إتاحة الفرصة للاستفادة من تخفيف العقوبة لمن ثبت تورطه في الأحداث بموجب قانون الوئام المدني.

3- إبقاء الحظر المفروض على نشاط الجبهة الإسلامية، مع إتاحة الفرصة لزعمائها بعد الإفراج عن المعتقلين منهم بممارسة النشاط السياسي بصفتهم الفردية سواء في إطار حزبي جديد، يجمعهم تحت تسمية جديدة أو ضمن الفضاء السياسي والحزبي القائم، والذي يتسم بوجود أحزاب إسلامية تنشط على الساحة السياسية[6].

---

*بعد إنحساب المرشحين الستة أصبح الرئيس بوتفليقة مرشح إجماع وطني ضمت الحكومة الإئتلافية: ANP,RCD,RND,MSP,FLN، المرجع نفسه، ص، ص.41،42.

1- أحمد مهابة، الجزائر والانتخابات الرئاسية، المرجع السابق، ص.ص.178،179.

3- قصي صالح الدرويش، المرجع السابق، ص.08.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99ـ 08، مؤرخ في 13 جويلية عام 1999 يتعلق باستعادة الوئام المدني بناءا على مواد الدستور07، 77، 122، 126، 180.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم(02)، يتعلق بنتائج إستفتاء16سبتمبر1999(الجريدة الرسمية، العدد:66، الصادرة بتاريخ:19سبتمبر1999)، ص.03.

6- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم05ـ 278، مؤرخ في 29 سبتمبر2005، المتعلق بقانون المصالحة الوطنية، (الجريدة الرسمية، العدد:55، الصادر بتاريخ 15أكتوبر2005)، ص.122.

6- هدى متيكيس، المرجع السابق، ص. 35.

ومن خلال هذا إمتثل للقانون نحوى80% من أعضاء الجماعات المسلحة بإستثناء الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، ولقد عرفت أوضاع الجزائر تحسنا ملحوظا على المستوى الوطني والدولي مقارنة بالسنوات السابقة رغم أن أعمال العنف لم تنتهي، وفي المقابل اندلعت عدة إضطرابات في البلاد كان أهمها ما حدث منذ 18 أفريل عام2001 بمنطقة القبائل التي تعد بمثابة تعبير عن أزمة هوية حقيقية [1].

- **تشريعات ماي عام 2002:**

بعد أكثر من عقد على إقامة أول انتخابات تشريعات تعددية في الجزائر عمل النظام على إلغاء نتائجها لتدخل البلاد في أزمة عنف سياسي خطيرة، وفي إطار اعتلاء الرئيس بوتفليقة الحكم، أعاد تقسيم الخريطة السياسية للبلاد حيث أعلن تاريخ 30 ماي كموعد لإجراء التشريعيات وتعهد بضمان نزاهتها، ووجه دعوة للتشكيلات الوطنية لإجراء مشاورات استعدادا لهذه الانتخابات[2]، فاستجاب ثمانية أحزاب* ومسؤول كتلة الأحرار في البرلمان في حين رفض حزب جبهة القوى الاشتراكية الدعوة بسبب النداء الذي أطلقته العروش لمقاطعة الانتخابات**.

وفي ظل الأوضاع السياسية الاقتصادية والأمنية الوطنية والدولية والتي تميزت بالتأزم خاصة الوضع في منطقة القبائل بعد إعلانها مقاطعة الانتخابات، جاء إعلان الرئيس بوتفليقة عن إقرار الأمازيغية لغة وطنية للبلاد في 12 مارس 2002 كإجراء للتخفيف من حدة العنف الذي شهدته المنطقة[3] واستجابة لكل مطالب أرضية القصر التي رفعها المحتجون، من خلال الدخول في حوار وطني من أجل حل الأزمة [4].

وكانت النتائج كالآتي:

الجدول الخامس: بيان نتائج تشريعيات **2002**

1- عز الدين المناصرة، المرجع السابق، ص.36.

2- محمد د سعيد أبو ع امود و(آخ رون)، السياس ة ب ين النمذج ة والمحاك اة، (القـ اهرة: المكت ب الج امعي الحديث، 2004)، ص.111.

* الأحزاب التي استجابت للدعوة هي التجمع الوطني الديمقراطي جبهة التحرير الوطني حركة مجتمع السلم، حركة النهضة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الحزب الجمهوري التقدمي، حركة الإصلاح حزب العمال، أنظر: محمد شلوش، "الانتخابات المحلية في الجزائر، تصويت من أجل الاستقرار، جبهة القوى الاشتراكية تصمد أمام التمرد الانتخابي في منطقة القبائل"، الحدث العربي والدولي، العدد:32، أكتوبر2002، ص.30.

** حيث تم إعطاء الأمازيغية وصفا قانونيا والاعتراف بها كلغة وطنية كما أعلن الرئيس بوتفليقة اللغة الأمازيغية لغة وطنية في البلاد في 12 مارس 2002 وأقر البرلمان تعديلا دستوريا في أفريل 2002.

3- محمد سعيد أبو عامود و(آخرون)، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، المرجع السابق، ص. 112.

2- قصي صالح الدرويش،" مطالب الشارع القبائلي وفراغ الصورة الحزبية"، الحدث العربي و الدولي، العدد: جويلية ـ أوت، 2001 ، ص.ص.05،06.

الحزب	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	119
التجمع الوطني الديمقراطي	48
حركة الإصلاح	43
حركة مجتمع السلم	38
الأحرار	29

المصدر: محمد سعيد أبو عامود، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، المرجع السابق، ص.112.

يمكن القول أن تشريعيات 2002 أعادت جبهة التحرير إلى الصدارة على حساب التجمع الوطني الديمقراطي وأبعدت جبهة القوى الإشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عن تشكيلة البرلمان بسبب مقاطعتها للانتخابات[1]، وبرزت أحزاب أخرى مثل حركة الإصلاح كما نلاحظ تراجع واضح في نسب الأحزاب ذات التوجه الإسلامي حيث تراجعت نسبها كما حدث تغيير على مستوى هرم وترتيب أحزاب هذا التيار فحزب حركة مجتمع السلم تراجع إلى المرتبة الثانية حيث خلفا حزب الإصلاح الذي نجح في إستقطاب الناخبين ذوي التوجه الإسلامي[2].

وهكذا فإن الانتخابات التشريعية 2002 رغم أهميتها في معالجة جزء من الأزمة من خلال إجراءات تعطي شرعية للنظام إلا أنها لم تقضي على الأزمة نهائيا.

- **الانتخابات الرئاسية 2004 وأزمة النظام السياسي:**

اتسمت الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 بوجود ستة مترشحين يتنافسون على منصب رئيس الجمهورية، إلا أن النتائج التي تحصل عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مكنته من المرور إلى الدور الثاني للفوز بعهدة رئاسية ثانية حيث حصل على 8.651.723 صوت انتخابي بنسبة 84.98% من مجموع الأصوات المعبر عنها[3]، وجاءت النتائج كالآتي:

1- محمد سعيد أبو عامود و(آخرون)، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، المرجع السابق، ص.113.

2- إلياس بوكراع، "دروس الإنتخابات التشريعية، بن فليس يحصد نتائج العصرنة"، الحدث العربي والدولي، العدد: 21، جويلية ـ أوت،2002، ص.32.

1- محمد الميلي، "بوتفليقة رئيسا، محصلة إيجابية وبرنامج يفتح أبواب للأمل"، الحدث العربي والدولي، العدد:

الجدول السادس: بيان نتائج الانتخابات الرئاسية المجراة في **16 أفريل 2004**

نتائج الدور الأول للانتخاب رئيس الجمهورية	
الناخبون المسجلون	**18.094.555**
الناخبون المصوتون	**10.508.777**
نسبة المشاركة	**58.08**
الأصوات الملغاة	**329.075**
الأصوات المعبر عنها	**10.179.702**
الأغلبية المطلقة	**5.089.852**
الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح	
عبد العزيز بوتفليقة	**8.651.723**
علي بن فليس	**653.951**
عبد الله جاب الله	**511526**
سعيد سعدي	**197.111**
لويزة حنون	**101.630**
علي فوزي رباعين	**63.761**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم (04)، المؤرخ في: 12أفريل2004، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، (الجريدة الرسمية: العدد: 24، الصادر بتاريخ: 18 أفريل 2004)، ص.ص. 03،04.

وطبع إجراء الانتخابات جو سياسي مشحون غذته أزمة حزب جبهة التحرير الوطني*، وقد تعددت فصول المواجهة وتطورت حيث منعت السلطات حزب جبهة التحرير من عقد مؤتمره الاستثنائي في أكتوبر 2003 حيث قام الأخير بسحب وزرائه من الحكومة في تصعيد متبادل حول الترشح للإنتخابات الرئاسية لعام 2004[1].

وهذا ما عجل بوصول الصراع إلى مرحلة العلن التي جسدتها إقالة بن فليس من

40، أكتوبر نوفمبر 2004، ص .26 .

*بعد الخلاف الجاد الذي نشب بين الأمين العام للحزب علي بن فليس والرئيس بوتفليقة، بعدما رفض بن فليس إعلانه تأييد الرئيس لفترة رئاسية مقبلة، وانقسمت قيادة الحزب ومناضلوه بين مؤيد للأمين العام ومعارض له، أعاد المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في مارس 2003 تزكية بن فليس لتولي الأمانة العامة إلا أن العدالة أصدرت قرار تلغي بموجبه أحكام المؤتمر وتجمد نشاطاته وأرصدته فيما أسس ما عرف بالحركة التصحيحية التي قادها عبد العزيز بلخادم وزير الخارجية محاولة لشق الحزب من الداخل ومنع بن فليس ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة حيث بنو طروحاتهم على أن حزب جبهة التحرير وما حققه من نتائج إيجابية أدت إلى تراجع التجمع الوطني الديمقراطي يرجع إلى رئيس الجمهورية الذي قبل تزكية الحزب لترشحه لعهدته الرئاسية الأولى عام 1999 .

1- محمد الميلي، "بوتفليقة رئيسا، محصلة إيجابية وبرنامج يفتح أبواب للأمل"، المرجع السابق، ص.27.

على رأس الحكومة في ماي 2003 ليخلفه الأمين العام للتجمع الوطني أحمد أويحي ويتبعه بتعديل وزراي أعاد توزيع الحقائب الوزارية، بعدما طلب من وزراء حزب جبهة التحرير الموالين لأمنيهم العام السابق المقال التخلي عن الحكومة[1].

ولم يقتصر الخلاف على السلطة التنفيذية بمؤسستها الرئاسة والحكومة بل شملت المجلس الشعبي الوطني الذي يحوز فيه نواب جبهة التحرير على أغلبية المقاعد البرلمانية بعد الإنتقادات التي وجهها رئيس المجلس الشعبي لرئيس الجمهورية، وقد ساءت العلاقة بين الهيئتين بسبب إصرار بعض النواب المتمركزين في مختلف هياكل الحزب على الوقوف في وجه الرئيس ولهذا جاء رده صريحا عندما أعلن أن العلاقة بين الرئيس والدولة والبرلمان محددة في الدستور وفي حالة عدم مصادقة هذا الأخير على مشاريع قانونية سيكون التصرف بناءا على الدستور، هذه محصلة الظروف التي رافقت إجراء الإنتخابات2004 والتي أدت إلى فوز متوقع للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة، فنجاح التجربة الديموقراطية رهين بتخلي النظام السياسي على احتكار السلطة والتوضيف الذرائعي للتعددية الحزبية من أجل تعطيل أو تأجيل مسيرة التحول

الديموقراطي، كما يرتبط نجاح الديموقراطية بمدى الاستعداد لإصلاح الدولة وأجهزتها والمراجعة الجذرية لطريقة عمل المؤسسات.

II- حركة الإخوان وأزمة المشاركة السياسية ما بين عامي1983-2005:

تعتبر مصر رائدة في حركتها الإسلامية من جهة وفي سياستها الحكومية اتجاه الإسلام السياسي حيث تعتبر من أوسع التيارات وأكثرها تنوعا في العالم العربي[2]، بأسره وأقدم الحركات السياسية ذات الأثر الكبير في العالم الإسلامي فبروز الدور السياسي والاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين والتي تأسست عام 1928 [3] استندت إلى عدة مصادر للقوة والتأثير أهمها:

1- العمق التاريخي للجماعة وقدرتها على الاستمرار، فهي صاحبة تربة سياسية

1- المرجع نفسه، ص.27.

1- حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر، من التسامح إلى المواجهة 1981-1996، (بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر، جانفي1998)، ص.132.

2- المرجع نفسه، ص.133.

عريقة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال التعامل مع مختلف النظم التي تعاقبت على حكم مصر، مما أكسبها خبرة واسعة في إستراتجيات الإندماج والنزاع والمواجهة مع النظام السياسي المصري، وهذا ما انعكس بوضوح على ممارستها السياسية خلال الثمانينيات[1].

2- تعتبر جماعة الإخوان المسلمين واحدة من أكبر الجماعات الإسلامية، بل هي الحركة الأم للعديد من التنظيمات التي خرجت تحت غطائها، والعصب الرئيسي لما يعرف بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين[2].

3- القدرة التنظيمية والتعبوية العالية للجماعة والتي اكتسبتها بحكم طول تجربتها السياسية وتظهر هذه القدرة بوضوح أثناء الانتخابات النقابية والبرلمانية[3].

4- التماسك الداخلي للجماعة، حيث لم تعرف ظاهرة الإنشقاقات الداخلية الكبرى التي تعاني منها العديد من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، على غرار حزب الوسط الذي انشق عن الجماعة، رغم تأكيد جماعة إخوان أنه لا يشكل بديلا ولا منافسا لها[4].

5- جاذبية الشعارات التي تطرحها جماعة الإخوان "الإسلام هو الحل، تطبيق الشريعة الإسلامية"، ونبذها للعنف في خطابها السياسي[5].

6- اتساع قاعدة تأييد الإخوان في صفوف الطبقة الوسطى، وبالذات بين مختلف الشرائح المهنية: الأطباء، المهندسين، المحامين، الصيادلة، المزارعين، المعلمين.

فخلال المراحل المتعاقبة للنظام المصري سواء في ظل التنظيم السياسي الواحد عام 1953 أو بعد إقرار التعددية الحزبية مرت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي بمرحلتين: مرحلة تقارب وتعايش تعقبها مرحلة مواجهة وصدام[6] .

فقد برز دور جماعة الإخوان المسلمين في مصر كأحد أهم القوى السياسية خلال

1-هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 1995)، ص.ص59،60.
2- المرجع نفسه، ص.60.
3- المرجع نفسه، ص .60.
4- هالة مصطفى، المرجع السابق، ص.62.
5- خليفة أدهم، المرجع السابق، ص.95.
6- أماني قنديل، المرجع السابق، ص.134.

فترة الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات، لكنها منذ عام 1953 [1]، اتجهت نحو التراجع، بل وغابت عن الحياة السياسية نتيجة الضربات الأمنية القوية التي تلقتها من النظام الناصري خاصة بعد محاولة الإغتيال التي تعرض لها الرئيس عبد الناصر والتي نسبت لجماعة الإخوان وهكذا تم حلها وهو القرار الذي ما يزال ساري المفعول حتى اليوم[2].

واستمرت هذه المرحلة حتى مطلع السبعينيات عندما تولى الرئيس السادات السلطة فأفرج عن قيادات الجماعة الإسلامية وكوادرها المعتقلين[3]، وجاء هذا في سياق سعيه لتوظيف القوى والتيارات الإسلامية في موازنة وضرب خصومه الناصريين والشيوعيين حيث سمح لها بالعودة إلى الوجود شبه الشرعي في منتصف السبعينيات حيث استطاعت

أن تعيد بناء هياكلها وتوسع دائرة نفوذها وعضويتها وتحقق بعض المكاسب السياسية والبرلمانية والنقابية[4].

إن الظروف التي عرفتها مصر والمنطقة العربية أدت إلى تقليص حدودها والضغط عليها وأدى الصدام بين الحركة والنظام إلى اغتيال الرئيس السادات وبمجيء الرئيس مبارك منذ عام 1981 عمل على تثبيت دعائم حكمه من ناحية وإعادة الهدوء والاستقرار وترميم العلاقة وفتح قنوات الاتصال بالإفراج على المعتقلين السياسيين لعام 1981[5]، وكان من بينهم الشيخ عمر التلمساني، المرشد العام للجماعة منذ منتصف السبعينيات كما حاول النظام السياسي إستيعاب الإخوان المسلمين أو على الأقل تحييد موقفهم في عملية المواجهة التي شنتها ضد جماعات الجهاد والتكفير التي اتجهت إلى العمل المسلح كوسيلة للضغط وتقويض النظام[6].

1-عبد الوهاب الأفندي، "حركة الإخوان المسلمين، وموقفها من مسيرة الإصلاح الإسلامي"، رؤى، العدد: 05، نوفمبر- ديسمبر 1999، ص. 08.
2- المرجع نفسه، ص. ص.08،09.
3- جان فرانسوا نودينو، المرجع السابق، ص.342.
4-جان فرانسوا نودينو، المرجع السابق، ص.ص.234،235.
5-جهاد عودة، "إستراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة 1981- 1987"، في: علي الدن هلال، النظام السياسي المصري، التغيير والاستمرار، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص.ص.165،166.
6- المرجع نفسه، ص. 167.

- **الوضع القانوني لجماعة الإخوان المسلمين في مصر:**

اعتمد النظام السياسي على إستمرار الإحتفاظ بورقة عدم المشروعية القانونية لجماعة الإخوان المسلمين ـ ليستعملها عند شعوره أنها تجاوزت الخطوط الحمراء في علاقتها به ـ [1]، خاصة وأن الدستور المصري والقانون يمنعان تأسيس أحزاب على أسس دينية لأن هذا يفتح الباب أمام تعميق الأزمة الطائفية ويهدد الوحدة الوطنية التي تعتبر من ثوابت المجتمع المصري.[2]

- **دور الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية لعام 1983:**

لقد قام الإخوان بالتنسيق والتحالف مع حزب الوفد في انتخابات 1983* حتى تتمكن الجماعة من الانخراط في الحياة السياسية عن طريق أحزاب مشروعة وكانت مشاركتهم بمثابة جس النبض لمدى استعداد النظام لتقبل مشاركة الجماعة في الحياة السياسية من خلال بعض القنوات الرسمية، وقد تمكن مرشحو الإخوان من الفوز ب 07 مقاعد من إجمالي 58 مقعد حصدها حزب الوفد الجديد[3].

وبذلك أصبحت جماعة الإخوان ممثلة في البرلمان لأول مرة منذ تأسيسها، حيث تميزت بقدرتها على التعبئة السياسية وحازت على قاعدة اجتماعية عريضة[4].

- **التحالف الإسلامي وانتخابات مجلس الشعب لعام 1987:**

لقد خاضت جماعة الإخوان المسلمين انتخابات مجلس الشعب لعام 1987*، بثقلها وذلك بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار، وقد مثل الإخوان المسلمين عصب التحالف

1-التقرير الإستراتيجي العربي 1996، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997)، ص.230.
2-المرجع نفسه، ص.231.

* صدر القانون رقم (114) لسنة 1983 لتعديل قانون مجلس الشعب رقم (38) لسنة 1972 والذي يجعل انتخاب أعضاء مجلس الشعب على أساس نظام القوائم بالتمثيل النسبي، أنظر: عبد الغني عبد الله بسيوني، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم، بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة، (القاهرة: نشأة المعارف، 1990)، ص..36

1- السيد يسين، انتخابات مجلس الشعب 1983، دراسة وتحليل، التقرير الاستراتيجي العربي 1983، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 1984)، ص. .513

2- المرجع نفسه، ص. ص.513،514.

* لقد شهدت ساحة العمل المصري أول انتخابات تجمع بين نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية ونظام القائمة على أساس التمثيل النسبي، وبذلك جرت المفاضلة بين ما تقدمه الأحزاب من مبادئ وبرامج، كما قام التنافس بين المرشحين الفرديين بما لهم من مقومات ذاتية وروابط اجتماعية، فبعد أن اتضحت عدم دستورية نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية المعتمد في انتخابات عام 1983 تم إصدار القانون رقم (188) لسنة 1986 لينص على النظام الانتخابي المختلط، أنظر: عبد الغني عبد الله بسيوني، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم ، المرجع السابق، ص. ص.36،37.

3- عبد العاطي محمد، "الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية 1976ـ 1987"، المستقبل العربي، العدد: 120، السنة :310، أفريل 1995، ص. 290

والقوة المسيطرة فيه، وظهر ذلك بوضوح في اسم التحالف، حيث عرف بـ: "التحالف الإسلامي" ولاقى برنامجه الانتخابي دعاية واسعة[1]، وقد تمكن الإخوان من الفوز بـ: 36 مقعد في البرلمان من إجمالي 60 مقعد حصل عليها التحالف، وبذلك تفوق الإخوان المسلمون بمقعد واحد على أكبر حزب معارض في البلاد وهو حزب الوفد الذي حصل على 35 مقعد بينما حصل الحزب الوطني الحاكم على 348 مقعدا.

وهكذا اعتبر التحالف الإسلامي ـ جماعة الإخوان المسلمين ـ ثاني أكبر قوة بعد الحزب الحاكم وأكبر قوة معارضة في مصر[2]، حيث كشفت انتخابات 1987 عن القدرة التنظيمية والتعبوية العالية لجماعة إخوان المسلمين مقارنة بقدرات أحزاب المعارضة.

- **مقاطعة الإخوان المسلمين لانتخابات عام 1990:**

تماشيا مع موقف الأحزاب المعارضة والتي قاطعت الانتخابات ومنها حزب العمل والأحرار وهما شريكا الإخوان المسلمين في التحالف الإسلامي، نتيجة استبعادها من المشاركة في مناقشة قانون الانتخابات المعدل* والذي هدف إلى تصفية المستقلين ـ جماعة الإخوان المسلمين ـ واستبعادهم من الحياة السياسية.[3]

بالإضافة إلى أن تغيير النظام الإنتخابي للمحليات مع كل تجربة جديدة من شأنه أن يؤدي إلى عدم تراكم الخبرة الجماهيرية في إنتخابات المجالس المحلية خاصة وأن تعقد النظام الإنتخابي يستلزم قدرا عاليا من الوعي والنضج وخاصة وأن نتائج الانتخابات لسنوات 1983ـ1987ـ1990 بالنسبة للإخوان المسلمين جاءت كالآتي:

4- المرجع نفسه، ص. 290.

* نظام الانتخاب الفردي: يستند الانتخاب وفق هذا النظام إلى قوائم حزبية، يعطي لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها وتعطى المقاعد المتبقية بذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة وفقا لهذا النظام مرشحي أكثر من حزب، وجاء هذا مع تعديل قانون مجلس الشعب رقم (38) لسنة 1972 بالقرار الجمهوري رقم (201) لسنة 1990، عبد الغني عبد الله بسيوني، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم، بين الانتخاب الفردي وانتخاب بالقائمة، المرجع السابق، ص. 37.

3- أحمد المسلماني، القوى المحجوبة عن الشرعية، التقرير الإستراتيجي العربي 1994، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 1995)، ص. 381.

الجدول السابع: بيان نظام الانتخابات لسنوات ـ **1983ـ1987ـ 1990**

التاريخ	نظام الانتخابات	عدد مقاعد الإخوان المسلمين
انتخابات 1983	**نظام الانتخابات بالقائمة**	**7 مقاعد**
انتخابات 1987	**نظام الانتخابات بالقائمة مع الإنتخاب الفردي ـ نظام المختلطـ**	**36 مقاعد**
انتخابات 1990	**نظام انتخابات الفردي**	**/**

المصدر: أماني قنديل، المرجع السابق، ص.67.

فمن خلال وجود الإخوان المسلمين في برلمان (1983ـ1987)، وبرلمان (1987ـ 1990)، استطاع نواب الإخوان القيام بدور في المعارضة البرلمانية تمثلت أهم ملامحها في:

- إثارة العديد من المسائل والممارسات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية[1]، وهذا ما سبب حرجا للنظام السياسي القائم، خاصة وأن دستور الدولة ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع[2].
- ممارسة الرقابة البرلمانية في برلمان 1987ـ1990 خاصة لوزارة الداخلية تمثلت في مساءلة واستجوابات لوزراء الثقافة والإعلام والتعليم واعتماد سياسة التغلغل في عدد من الأحزاب حيث أقدمت بعض الأحزاب على تغيير توجهاتها، وجعلها تقترب كثيرا من الحظ الفكري والسياسي للإخوان.[3]
- اتساع الدور السياسي والقاعدة الاجتماعية للإخوان المسلمين بشكل واضح، مع ضعف وهشاشة دور الأحزاب السياسية في الحياة المصرية[4].
- الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام المصري، حيث تتسع الفجوة بين الإطار السياسي والقانوني الرسمي من ناحية والواقع الاجتماعي من ناحية أخرى،

1 -Mona Makram Ebeid, Le Role de L'opposition Officielle En Egypt, Monde Arabe, Maghreb-Machrek, N :119, Janvier-Février 1988, p.18.
2- Ibid, p.19,20.
3- أحمد المسلماني، المرجع السابق، ص. 282.
4-المرجع نفسه، ص.283.

واستنادا لكل هذا فلقد سعى النظام إلى تحييد وتحجيم دور الجماعة سياسيا واجتماعيا وضرب مصادر القوة التي تستند إليها من خلال:

- منع جماعة الإخوان من المشاركة في الإنتخابات البرلمانية والنقابية رغم سيطرتها شبه الكاملة على مجالها.
- التضييق على تنظيمات المجتمع المدني التي تتمتع جماعة الإخوان بنفوذ كبير داخلها وتشويه صورة الجماعة لدى الرأي العام.
- تعميق الهوة بين جماعة الإخوان والنظام الحاكم من خلال سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام السياسي منذ التسعينيات[1]، حيث فتحت مرحلة جديدة من المواجهة العنيفة نتيجة لاقتناع النظام بأن مهما اختلفت الشعارات وتباينت الأفكار وأساليب العمل، فهدفها واحد هو تقويض أسس ودعائم الدولة خاصة بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك والتي جرت في أديس بابا عام 1995[2].

وقد حسم الرئيس مبارك موقع حركة الإخوان عندما صرح بأنها جماعة غير شرعية تقف وراء معظم أنشطة الإرهابيين[3].

- **وزن القوى الإسلامية في النقابات المهنية المصرية:**

برز دور الإخوان المسلمين في العديد من تنظيمات المجتمع المدني، حيث تمكنوا من ترسيخ دورهم في مجالس عدد من النقابات المهنية الهامة، وهذا راجع إلى اتساع قاعدة التأييد لجماعة الإخوان المسلمين بين بعض شرائح الطبقة الوسطى التي تمثلها النقابات المعنية كما يؤكد على القدرة التنظيمية للإخوان المسلمين في إدارة الحملات الانتخابية[4]، ولقد امتد دورهم ليشمل العديد من الاتحاديات الطلابية ونوادي وهيئات التدريس في العديد من الجامعات المصرية[5].

فالنقابات المهنية مثلت بالنسبة للإخوان قنوات لممارسة العمل السياسي، وهكذا كانت

1 - Iman Farag,op.cit, p.p.19.
2 - Iman Farag,op.cit,p.22.
3 - Ibid, p. 31.
4 - Roel Meijer, Inventory of The Collection of the Communist Party of Social History of Egypt (1975-1981-1987-1996), International Institute of social History, Amsterdam, 1998, p.08.
5- Ibid, p.09.

من بين تنظيمات المجتمع المدني التي برز فيها دور الإخوان المسلمين، وخاصة النقابات المهنية التي تقع في دائرة المراكز الحساسة للعملية السياسية في مصر[1].

وتصاعد دور القوى الإسلامية في النقابات المهنية يبينه الجدول الآتي:

الجدول الثامن: بيان مكانة حركة الإخوان في النقابات المهنية

إسم النقابة	إجمالي عدد أعضاء مجلس النقابة	عدد المنتمين للتيار الإسلامي أو الذين نجحوا على القائمة الإسلامية
نقابة الأطباء	35 عضو	20
نقابة المهندسين	61 عضو	35
نقابة الصيادلة	25 عضو	17
نقابة المحامين	25 عضو	18

المصدر: أماني قنديل، المرجع السابق، ص .215.

ولهذا عجل النظام السياسي بطرح القانون رقم (100) لسنة 1993 بشأن "ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية"، وكان الهدف الرئيسي من ورائه وضع حد لبروز دور حركة الإخوان المسلمين، ثم جاء تعديل المادة (06) من القانون سنة 1995[2]، على النحو الذي يجعل إشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية إشرافا كاملا*، وهذا ما أحدث موجة من الاحتجاجات والإضرابات، واكبها أحداث مواجهة وعنف بين المتظاهرين وقوات الأمن، اتخذت الحكومة من هذه الأحداث ذريعة لتشريع وتصعيد إجراءاتها لوضع حد لدور الإخوان المسلمين من جهة وفتح الباب للتلاعب بنتائج الانتخابات من قبل أجهزة الدولة، حيث فرضت الحراسة القضائية على نقابة المهندسين عام 1995 ثم أعقبه عام 1996 صدور حكم آخر بفرض الحراسة على نقابة المحامين[3]، حيث وصل الحوار الوطني الذي دعى إليه رئيس الجمهورية في نوفمبر1993 إلى مرحلة انقطع فيها نتيجة هيمنة الحزب الوطني الحاكم على مقاليد الحكم في إطار نظام سياسي يشهد تحديات

1- Ibid, p.11.

2-عمرو هاشم ربيع، "أزمة النقابات المهنية وأوضاع المجتمع المدني"، السياسة الدولية، العدد:122، أوت 1996، ص.ص.87،88.

* يشمل كافة إجراءات الخاصة بالانتخابات وهذا كمحاولة من قبل السلطة ووسيلة لإبعاد التيار إسلامي عن تلك النقابات واختراقها من طرف الدولة، أنظر: أماني قنديل، المرجع السابق، ص. 192.

3- المرجع نفسه، ص.88.

سياسية، اقتصادية واجتماعية كبيرة[1].

- **تصاعد المواجهة الحكومية للإخوان في الإنتخابات البرلمانية لعام 1995:**

لقد عمل النظام السياسي على إحتواء المعارضة خاصة الإخوان المسلمين ولقد تميزت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 28 ـ 12 ـ 1995[2]، بانتهاكات وتجاوزات واسعة النطاق، ولذلك لم يتمكن الإخوان المسلمين من الحصول إلا على مقعد واحد في البرلمان، رغم أن هناك حوالي 160 مترشح، كما أن أحزاب المعارضة حصلت على أضعف تمثيل لها في البرلمان منذ الأخذ بنظام التعددية الحزبية عام 1976[3].

إضافة إلى ذلك فقد تم رفع الحصانة البرلمانية على النائب الإخواني داخل البرلمان في 12 ـ 12 ـ 1997، بناءا على طلب من وزير العدل وتوجيه بعض الإتهامات له كما تم تكثيف الضغوط على حزب العمل الذي تزعمه إبراهيم شكري نظرا لإعتبارات تتعلق بطبيعة علاقته بالإخوان خاصة وأنه يمكنها من إستخدام صفحات جريدة البعث لتوصيل أفكارها ومواقفها[4].

كما تميزت الإنتخابات بإرتفاع أعمال العنف بصفة عامة بسبب ضآلة الوعي السياسي لدى بعض المترشحين والناخبين وعدم الفهم السليم لحقيقة وجوهر الديمقراطية[5].

- **مكانة الإخوان المسلمين في إنتخابات عام 2000:**

في ظل الظروف التي أجريت في ظلها إنتخابات عام 2000 اتضحت مؤشرات كثيرة تدّل على ملاح التطور السياسي وتجربة التعددية الحزبية في مصر أهمها: حصول الإخوان المسلمين على 17 مقعد رغم أن الجماعة محضورة رسميا وأصبحت تمثل الكتلة البرلمانية الثانية بعد الحزب الحاكم الذي أحرز 388 مقعد من إجمالي المقاعد وعددها 442 ورغم هذا فالحزب لم يتمكن من الحصول على أكثرمن ثلثي مقاعد المجلس الجديد الجديد إلاّ بعد

1- المرجع نفسه، ص.139.
4- عبد الهادي الجوهري، "تحليل اجتماعي سياسي لانتخابات مجلس الشعب المصري سنة 1995"، في: عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص.ص.121،125.
3- المرجع نفسه، ص.126.
4- حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر، المرجع السابق، ص.140.
5 - المرجع نفسه، ص.146.

إنضمام المستقلين إلى الكتلة البرلمانية[1] .

واعتبرت هذه النتائج من أكثر المفاجآت أهمية وتفسر هذه النتيجة التي حققها التيار الإسلامي بـ :

- إستراتجية الجماعة والتي ارتكزت على عدم إستفزاز السلطة وتجنب إرتكاب الأخطاء مما عكس مهارة فائقة في التعاطي مع لعبة الإنتخابات[2].

- عامل الإشراف القضائي على عملية التصويت والفرز مما أتاح حرية التحرك للجماعة والتي رشحت 75 مرشحا[3].

- ظهور ما يسمى بالتصويت العقابي أي وجود إتجاه قوي لدى الناخبين لمعاقبة الحزب الوطني من خلال التصويت لمرشحين آخرين مما زاد فرص المرشحين المنتمين للتيار الإسلامي[4].

- بروز ظاهرة المستقلين تعكس في حقيقتها ضعف الإلتزام الحزبي حتى أن 1785من هؤلاء المرشحين كانوا قد إنشقوا عن الحزب الوطني.

- إخفاق الأحزاب الأخرى في التوغل والإنتشار داخل المجتمع، ودخول الحزب الوطني في أزمة نتيجة تعرض شعبية للتآكل الشديد، خاصة أنه يتمسك بالسلطة لأكثر من عقدين[5].

- **التعديل الدستوري والانتخابات الرئاسية لعام 2005:**

يحظى الدستور في العصر الحديث كمفهوم سياسي بأهمية بالغة فهو النسق من المبادئ والقوانين الأساسية التي تتجسد طبقا له طبعا تتشكل وتحكم أمة أو دولة أو نظام سياسي وتخضع الدساتير لمجموعة من التعديلات[6]، التي تتوافق والتطورات التي تعيشها الأنظمة السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، ففي مصر وبعدما كان اختيار رئيس

3- قصي صالح الدرويش، "السلطة أولا والتغيير ثانيا... والمنصب في الوقت المناسب، الظروف المناسبة لجمال مبارك"، الحدث العربي والدولي، العدد:33، أكتوبر2002، ص.34.

2 - حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر، المرجع السابق، ص.147.

3- المرجع نفسه، ص.149.

1-ثناء فؤاد عبد الله، "الحياة الحزبية في مصر"، المستقبل العربي، العدد:274، ديسمبر 2001، ص.73.

5- Michel Dunne,Evaluating Egyptian Reform,Carnegie Papers, CARNEGIE ENDOWMENT for International Peace, N :66, January 2006, p.04.

6-أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص.63.

الجمهورية يتم عن طريق الاستفتاء الشعبي* وفقا للمادة (76)[1]، حيث كان أول استفتاء في 14 أكتوبر 1981 بنسبة أصوات وصلت إلى 99٪ ثم أعيد الاستفتاء ثلاث مرات متتالية كانت على التوالي : في أكتوبر 1987 تم الاستفتاء، بنسبة وصلت 98.3٪ ثم في أكتوبر 1993 بنسبة قدرت ب: 96٪ وأخيرا في 26سبتمبر1999حصل الاستفتاء على الرئيس مبارك لعهدة رابعة بنسبة 94٪[2].

وفي ظل الظروف الداخلية والتطورات الدولية التي شهدتها مصر حيث عرفت العديد من المظاهرات والتنديدات التي قادتها حركة كفاية*، حركة الإخوان المسلمين المحظورة واللجنة الشعبية من أجل التغيير والتي ضمت العديد من الأحزاب الساسية وكان الهدف من هذه الحملة رفض تولي الرئيس مبارك عهدة رئاسية جديدة من جهة أو توريث السلطة لإبنه من جهة ثانية[3].

وبغية احتواء الغضب الشعبي وجلب الرضا الخارجي قام النظام السياسي بتقديم تنازلات مهمة من أجل إرساء الديمقراطية حيث أعلن الرئيس مبارك في 26 فيفري 2005 تعديل المادة (76) من الدستور الجاري العمل به سنة 1971 وإتاحة الفرصة أمام أكثر من مرشح للتقدم لمنصب رئاسة الجمهورية من خلال صناديق الاقتراع وبشكل حرّ ومباشر ومن دون وساطة البرلمان[4].

فاختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح بواسطة الانتخاب الحر والمباشر كان مطلبا دائما للقوى الديمقراطية واستجابة الدول لهذا المطلب يعد انتصارا للقوى

* منذ أن أصبح حسني مبارك رئيسا في 1981، أعيد انتخابه أربع مرات من خلال نظام الاستفتاء المنصوص عليه في المادة (76) من الدستور المصري في ظل هذا النظام يصادق البرلمان بأغلبية الثلثين على مرشح واحد، يجب بعد ذلك أن توافق عليه الأغلبية في استفتاء شعبي بنعم أو لا، وكان مبارك يكسب الانتخابات دائما بالأغلبية أنظر: نهال شكري، مختار شعيب، المرجع السابق، ص.53.

1- Michel Dunne,op.cit, p.09.

2- Haifa Jawaad, Middle East The in New Word Order, 3 eme Edition, London: Macmaillan, 2001, p.p.118,119.

*تأسست الحركة في أكتوبر2004، وبعد تأسيسها أصدرت بيانها الأول الداعي إلى تحدي النظام السياسي القائم بالتظاهر والمسيرات وإصدار البيانات ورفض تولي الرئيس مبارك من حيث المبدأ فترة رئاسية خامسة بعد أن قضى في الحكم أربعة فترات رئاسية مدة كل منها ست سنوات بمجموع24 عاما، ورفعت كفاية شعار"لا للتمديد ولا للتوريث" أنظر: وحيد عبد المجيد، "السياسة الأمريكية والتغيير في مصر، الضغط على أصدقاء"، النور، العدد: 32 ، جويلية 2005، ص.ص.11،12.

3- المرجع نفسه، ص.12

4 - Haifa Jawaad, op.cit, p.119.

الديمقراطية ومسيرة التحول الديمقراطي[1].

وهكذا دخل المعترك الإنتخابي للرئاسيات في مصر خمس متنافسين على منصب رئيس الجمهورية ولقد تميزت البيئة السياسية بأجواء مقيدة للحقوق والحريات العامة وهذا ما أدى إلى نمو الحركات الإحتجاجية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي[2] .

وجاء فوز الرئيس حسني مبارك بعد أول إنتخابات رئاسية تعددية في مصر بعد التعديل الدستوري للمادة(76) وذلك بنسبة 86 %ونسبة تصويت وصلت 23% ورغم كل التطورات الدستورية فإن موازيين القوى جاءت تخدم النظام السياسي القائم[3].

- **الانتخابات البرلمانية في مصر لعام 2005:**

لقد عرفت مصر إنتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح وبعدها مباشرة خاضت أكثر الإنتخابات البرلمانية إثارة، فقد انطلقت أهم معركة إنتخابية للبرلمان المصري المقرر أن تبدأ أولى مراحلها يوم 09 نوفمبر2005 حيث خاض الانتخابات الحزب الحاكم بقائمتين كاملتين في جميع الدوائر تقريبا، ودخلت جماعة الإخوان المسلمين هذه الإنتخابات لأول مرة بالأصالة عن نفسها وبإعلان أسماء مرشحيها بإعتبارهم مرشحين الإخوان وتحت شعار الإسلام هو الحل[4]، جاءت بعد الحزب الوطني وتقدموا بأكثر من 150 مرشح [5]، أما المعارضة السياسية للحزب الحاكم والتي خاضت الانتخابات بقائمة موّحدة وتحت اسم الجبهة الوطنية للتغيير، فجاء ترتيبها الرابع من حيث عدد المترشحين الذين لم يتجاوز 78 مترشح وأخيرا جاء حزب الغد وعدد قليل من المترشحين المستقلين[6]، وجرت الانتخابات البرلمانية المصرية وفق ثلاث مراحل جاءت كمايلي:

لقد قدرت مجموع المقاعد المحصل عليها في الدور الأول من الإنتخابات البرلمانية في مصر 164 مقعد، شملت العديد من الدوائر، انفرد الحزب الحاكم بـ:120مقعد في حين

---

1 -Ibid, p.119.

2 - وحيد عبد المجيد، السياسة الأمريكية والتغيير في مصر، الضغط على الأصدقاء، المرجع السابق، ص.12.

3- Haifa Jawaad, op.cit, p.119.

4-Enrique Klaus,"Un Nouveau Guide Supreme, Une Nouvelle Eléments D'analise de L'actualité Médiatique des Frères Musulmans", florian Kohstall (coor), L'egypt Dans L'année :Chronique Politique2004, CEDEJ, Mars 2005, p.48.

5 -Ibid, p.51.

6- Amr Hamzawy, Opposition in Egypt, Perforance in The Presidential Election and Prospects for the Parliamentary Elections, CARNEGIE ENDOWMENT for International Peace,N:63, October 2005, p.03.

حصلت جماعة الإخوان المسلمين على 34 مقعد في المرحلة الأولى وهذا في سابقة لها حيث تمكنت من إحراز عدد مقاعد لم تتحصل عليها الجماعة في كل الإنتخابات البرلمانية السابقة [1].

أما المستقلون فحصلوا على 4 مقاعد، في حين حصل حزب التجمع على مقعدين وحزب الغد مقعد واحد[2].

المرحلة الثانية: تقدر مجموع المقاعد التي جرى إنتخابها في المرحلة الثانية 144 مقعد نجد أن عدد المقاعد التي تحصل عليها الحزب الوطني تراجعت من 120 مقعد في المرحلة الأولى إلى 90 مقعد في المرحلة الثانية[3]، رغم ذلك فقد بقي يتصدر القائمة عكس الإخوان المسلمين حيث نجد أن عدد المقاعد قفزت من 34 في المرحلة الأولى إلى 42 مقعد في حين حصل المستقلون على 4 مقاعد والوفد على مقعدين[4].

المرحلة الثالثة: وصل مجموع المقاعد في المرحلة الثالثة 136 مقعد، انفرد الحزب الوطني بـ:144 وجاءت جماعة الإخوان في المرتبة الثانية بـ:12 مقعد في حين لم يحصل المستقلون على أي مقعد وحصل الوفد على مقعدين وحزب الغد على مقعد واحد أما حركة الكرامة فحصلت على مقعد واحد [5].

وهكذا جاءت نتائج الإنتخابات البرلمانية كالأتي:

الجدول التاسع: بيان نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية لعام **2005**

الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2005	عدد المقاعد
الحزب الوطني الديمقراطي	324 مقعد
حركة الإخوان المسلمين	88 مقعد
المعارضون (الوفد ـ التجمع ـ الغد ـ الكرامة)	8 مقاعد
المستقلون	12 مقعد

1 -Ibid, p.p.04,05.
2 -Ibid, p.05.
3 - Bassma Kodmani, op.cit, p.22.
4 - Ibid, p.23.
5- http://cia.gov/cia/publicaion/facbook/geos/ag.hml-june 2006.

يعينهم رئيس الجمهورية وفقا للدستور	10مقاعد

المصدر: Egypte Parliamentary Election Assessment in Egypte, 15-21 Décembre 2005, IRI (International Republican Institut Washington), p.p.22,24. in

وأهم ما ميز الإنتخابات المواجهات العنيفة والانتهاكات الصارخة والقيود المفروضة على مكاتب الاقتراع، حيث شهدت جولة الإعادة للمرحلة الثالثة والأخيرة من الانتخابات البرلمانية المصرية تجاوزات خطيرة وأعمال عنف دامية وتضيقا من قبل قوات الأمن التي منعت آلاف الناخبين من الإدلاء بأصواتهم حيث سقط 09 قتلى على الأقل منذ بداية الانتخابات وأصيب العشرات، كما تعرض قيادي حركة الإخوان والأحزاب المعارضة للاعتداء البدني من قبل الشرطة ومنعوا في كثير من الحالات من دخول مراكز الاقتراع وتم اعتقال 1500عنصر من حركة الإخوان منذ بدء الانتخابات وهذا ما جعل الشعب يدخل في مواجهات مع قوات مكافحة الشغب، هذا الانفلات الأمني الخطير الذي شهدته مناطق عديدة في مصر قررت على إثره اللجنة العليا للانتخابات إيقاف هذه الانتخابات في ثلاث دوائر تنفيذا لأحكام صدرت عن المحكمة الإدارية[1].

وفي هذا الإطار تشكل التيارات الإسلامية في الجزائر ومصر أكثر الفعاليات تأثيرا في الحراك السياسي من خلال قدرتها على التجنيد وتقديم البديل للأنظمة السياسية القائمة فهذا المبدأ ليس مجرد طرح إيديولوجي مغاير بل أكثر من ذلك تصورات تنطلق من مرجعيات مختلفة ـ الإسلام والقوانين الوضعية ـ وتهدف إلى إعادة محورة الدولة والمجتمع حسب مقتضيات الشريعة الإسلامية.

ويشكل التعامل الرسمي مع التيار الإسلامي في الجزائر ومصر أحد النقاط الاختلاف الكبرى في التجربتين بالنظر إلى حسم النظام الجزائري فتح المجال للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي النابذة للعنف مع السماح لبعضها بالحصول على بعض المناصب الحكومية، في حين نلمس في مصر نوع من التعامل السلبي مع الحركة الإسلامية ـ حركة الإخوان المسلمين ـ بصفة تفتح في الكثير من الأحيان مجالا للصراع

1- تقرير اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الإنتخابات16، الصادر بتاريخ: نوفمبر2005، ص.03.

السياسي بين الإسلاميين والسلطة، تشترك الجزائر ومصر في تجاربها السياسية بعد الاستقلال في خاصية توظيف الإسلاميين في كثير من الأحيان للتحقيق أحد الهدفين:

- إضفاء الشرعية على النظام باستمالة تعاطف الإسلاميين كما حدث مع بداية الانفتاح في مصر وفي مواجهة النظام السياسي لظاهرة الإرهاب في الجزائر.
- توظيف النظام السياسي للورقة الإسلامية كمدخل لضغط على التيارات المختلفة في البلدين، بصيغة تقوي من مكانة النظام السياسي ضد هذه التيارات[1].

باستثناء الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990 ـ 1991 والتي عرفت فيها نجاح التيار الإسلامي ممثل في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية والتشريعية فقد تميزت كل من الجزائر ـ بدرجة أقل ـ بحصول حزب جبهة التحرير الوطني ومصر الحزب الوطني الحاكم على الأغلبية في كل الانتخابات إلا أن الانتخابات في الجزائر ومصر أفرزت قدرا من الديمقراطية، ووفرت مناخا لتعدد وحرية الآراء .

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التعددية الحزبية في الجزائر ومصر

تمثل المؤسسة العسكرية أهمية قصوى في إطار التعددية الحزبية[2] في الجزائر ومصر، حيث عكست من خلال طابعها المميز والمتعدد الجوانب وهذا ما أضفى على طريقة مسايرتها للأحداث السياسية نوعا من الخصوصية تجلت من خلال:

- المؤسسة العسكرية تتولى الحفاظ على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة ووحدة البلاد وسلامتها الترابية، وهكذا إرتبطت وظائفها بتحقيق السلم والأمن والحفاظ على الأطر العامة التي تمارس من خلالها الدولة سيادتها[3].
- تعتبر المؤسسة المحتكرة للشرعية الثورية التي كانت وسيلة إستلام السلطة وممارسة الحكم من خلال تمرسها وتمكنها والقدرة الفائقة التي تتمتع بها للمناورة السياسية والتي كثيرا ما إستغلت للحصول على إمتيازات خاصة[4].

1- أحمد يوسف أحمد و(آخرون)، "مستقبل الديموقراطية في الوطن العربي، مع تركيز خاص على مصر"، المستقبل العربي، العدد: 274، ديسمبر 2001، ص.114.
2- نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص.203.
3- المرجع نفسه، ص.204.
4- المرجع نفسه، ص.204.

فالمؤسسة العسكرية لعبت دورا كبيرا في التأثير على مؤسسات الدولة وهذا يجعلنا نتساءل: ما هي الخلفيات التي حالت دون إقتصار المؤسسة العسكرية على أداء أدوارها

المحددة دستوريا والالتزام بمهامها وفق ما تتيحه صلاحياتها وما هو الدور السياسي الحقيقي للمؤسسة العسكرية في مسار التحول السياسي؟

ففي الجزائر لعب جيش التحرير الوطني دورا أساسيا في استقلالها، وهذا ما جاء في بيان الفاتح من نوفمبر 1954، الذي رسم المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة[1].

فقوة المؤسسة العسكرية ترجع إلى الظروف التاريخية التي نشأ على إثرها جيش التحرير الوطني والذي تحول إلى الجيش الوطني الشعبي منذ عام 1962 والتي سمحت باحتكار مكانة مؤسساتية خاصة خولته حتى قبل الإستقلال من أن يصبح قوة سياسية[2] .

وظلت المؤسسة العسكرية بعد الإستقلال تحتل مركزا محوريا لقوة النظام السياسي في التعبئة وفي حماية المصالح الإستراتجية السياسية والاقتصادية، وازدادت قوتها نتيجة التغيرات التي عرفتها الحياة السياسية في رسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى[3] .

فكان وقعها كبير على إختيار رؤساء الدولة الجزائرية منذ الإستقلال والاعتبارات والمصالح بالدرجة الأولى[4] ، حيث كان لها دور في ترجيح وحسم القرار في إنتقاء القيادة التاريخية "بن بلة" سنة1962 من بين مجموعة زعامات جبهة التحرير، بعد الصراع الذي ظهر بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان[5] وهي نفسها التي أسهمت في إسقاطه إثر الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965[6]، شكل على إثره إثره مجلس الثورة الذي ضم 24 عضو من أصل 26 من الجيش وقد أكد إنشاؤه استمرار قدرة الجيش على تغيير مجرى السياسة والتحكم عن بعد في رسم مسارها[7] .

وبقيت العلاقة بين الجيش والرئاسة علاقة جدلية تتسم بتجاذب الأدوار، فبالرغم من

1- محمد الميلي، الجـزائر... إلـى أيــن ؟، المرجع السابق، ص.28.
2- المرجع نفسه، ص.37.
3- رمضان قرني محمد، المرجع السابق، ص.71.
4- المرجع نفسه، ص.72.
5 - Abdelkader Yafsah, La Question Du Pouvoir En Algérie, Alger:ENAP,1990, p.58.
6 -Ibid, p.59.
7- إسماعيل قيرة و(آخرون)، المرجع السابق، ص.102.

خلفية بومدين العسكرية إلاّ أنه حاول تقليص النفوذ السياسي للجيش وحصره في تنفيذ سياساته وقراراته الانفرادية مع الاحتفاظ بمنصب وزير الدفاع[1] .

وبعد وفاته رجح الجيش كفة شخصية عسكرية لم يكن إختيارها مطروح تمثلت في العقيد الشاذلي بن جديد (قائد الناحية العسكرية لوهران)، بعدما كان الصراع على أشده بين الشخصيتين محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة[2].

ورغم الخلفية التاريخية للرئيس بن جديد ودور الجيش في إيصاله للسلطة فقد سعى إلى وضع إصلاحات يصبّ بعضها في تقليص الدور السياسي للجيش حيث قام بتصفية العديد من الرموز داخل المؤسسة العسكرية، ولقد أتاحت له تنحية هذه القيادات السيطرة المؤقتة على أدوات صنع القرار على مستوى الدولة[3].

لكن الإصلاحات التي جاء بها بن جديد هيأت لمزيد من التورط وتدخل الجيش في حلبة المجال السياسي، حيث تدخل في الشوارع لفض الاضطرابات التي إنجرت عن أحداث أكتوبر1988 [4].

ولذلك يرى "وليام كونت" William Quandt أنه: "لن يستطيع أحد أن ينكر بأن العسكريين لعبوا دورا مهيمنا في التطور السياسي للبلاد ، إذ تفادوا الحرب الأهلية عند الاستقلال واختاروا بشكل خاص الرجال الذين يقودون الجزائر في كل مرحلة انتقالية"، وهذا ما يؤكد حجم التداخل بين السلطة والجيش في الجزائر[5]، وعلى الرغم أن الدستور 1989 قد قيد دور الجيش من خلال حصر نشاطه السياسي وقصر دوره في الحفاظ على الوحدة الوطنية والإصلاحات الديمقراطية، إلاّ أن دوره تصاعد إبان أزمة التحول في بداية التسعينيات[6].

وبهذا يرى الكاتب هواري عدي بأن الجيش يلعب دور حزب سياسي مهيمن، يفوض سلطته إلى الذين يديرون السلطة التنفيذية، وإذا طفت خلافات على السطح يحسم فيها لصالح

1-عبد الباسط دردور، المرجع السابق، ص.73،75.
2- نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص.19.
3- بدر حسن الشافعي، المرجع السابق، ص.104.
4- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص.73.
5 - William B.Quandt, op.cit, p.173.
6-هناء عبيد، المرجع السابق، ص.166.

العسكريين[1] ويتجلى ذلك من خلال:

- إشراكه دستوريا مع حزب جبهة التحرير إلى غاية 1989.
- اختيار رؤساء الجمهورية.
- التحكم في الصراعات السياسية الكبرى.
- مراقبة الحريات السياسية واستقرار النظام[2].

ولهذا استغل الجيش تصاعد الأحداث ليجبر الرئيس بن جديد على الاستقالة التي تبعها حل المجلس الوطني الشعبي*، من خلال الضغوط التي مارسها كل من وزيري الدفاع والداخلية ـ خالد نزار، العربي بالخير ـ لإعطاء شرعية لإلغاء نتائج انتخابات الدورة الأولى من تشريعيات عام 1991 وإيقاف المسار الانتخابي تمهيدا لإجراء تعديلات وإرساء مجموعة مجالس تضمنت إنفراد المؤسسة العسكرية بتسيير العملية السياسية[3]، تجسد ذلك من خلال مجموع التصريحات التي أعقبت إلغاء الانتخابات وحلّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث يقول الفريق العماري رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي سابقا: "صحيح خلال الفترة مابين عامي 1991ـ1992 كان هناك حزب إسلامي الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور لكنه أخطا عندما أقر في برنامجه السياسي بعدم فالاعتراف بالنظام الجمهوري واعتبر الديمقراطية حراما...كما كان يرفض تعددية الأحزاب... وأراد تغيير زيّ المجتمع الجزائري ومنع المرأة من الخروج ... وهو ما رفضناه ودفعنا إلى التدخل" [4].

كما صرح اللواء خالد نزار في نفس الشأن: "... لقد أقرّ احتمال اللجوء إلى إجراءات قصوى لحماية الدولة الجمهورية والحفاظ على الانفتاح الديمقراطي، كما حددت إجراءات عملية، سياسية وعسكرية لذلك لكن إستقالة الرئيس الشاذلي مكنتنا من تجنب اللجوء إلى هذه

---

1 -Houari Addi, L'armée Algérienne Se Divise,Le Monde Diplomatique, Mars1999,p.21.

2- إلي اس ب وكراع، "الجـ يش والانتقـ ال إلـ ى الديموقراطيـ ة"، الحـ دث العربـ ي والـ دولي، العـ دد:21، جويليـ ة ـ أوت 2002، ص.ص.29،30.

*أقر الرئيس بن جديد حل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 04 جانفي1991إلا أنه لم يعلن عن ذلك إلا يوم تقديم الاستقالة في 11جانفي1991، ولم يحترم المادة 120 من الدستور التي تنص على استشارة رئيس البرلمان الذي صرح أنه لم يستشر في الأمر، أنظر: محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص.132.

3- هدى ميتكيس، المرجع السابق، ص.46.

4- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، (باتنة: منشورات دار الشهاب، 1994)، ص.208.

الإجراءات القصوى، كان وقف المسار الانتخابي في نظرنا قرار أحلاف سياسية وكان بالنسبة لنا علاج لمرض يكاد يكون فتاكا للجزائر..."[1].

وهكذا فقد أحدثت استقالة الرئيس فراغا دستوريا، أعطى للجيش القوة للاضطلاع بمهام الحكم، تحت طائلة وجوب تحمل المسؤولية التي فرضتها الظروف وفي هذا يقول نزار:"فرضت استقالة الشاذلي على الجيش أن يتحمل مسؤوليته"[2].

وهكذا تحركت المؤسسة العسكرية التي جاءت بمحمد بوضياف لرئاسة المجلس الأعلى للأمن الذي سيطر على الوضع في الجزائر تبعا للمرسوم الرئاسي رقم 89ـ196[3] ولقد خرج بعدّة قرارات:

- توقيف المسار الانتخابي، فقد أعلن بأنه يلاحظ استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات[4].

- إنشاء جهاز الإنابة يتولى سدّ الفراغ الحاصل برئاسة الجمهورية وهو ما تم إعلانه بتاريخ 14 جانفي 1992 تاريخ إقامة المجلس الأعلى للدولة[5]، الذي أعتبر مؤسسة رئاسة ضمت بوضياف رئيسا وخمسة أعضاء* لتسيير الجزائر في ظل الظروف الاستثنائية وهكذا فقد ساهمت المؤسسة العسكرية في ترئيس بوضياف ثم علي كافي في ظل المجلس الأعلى للأمن[6] .

إن تفحص الأوضاع التي شهدتها الجزائر منذ إيقاف المسار الانتخابي تبين أن حقيقة الجيش كان مهندس الاستقالة وحلّ البرلمان وإيقاع النظام في إشكالية الفراغ الدستوري، وابتداع المجلس الأعلى للدولة[7]، كقيادة جماعية ذات أغلبية مدنية وتم تكوين لجنة ضباط من الجيش الوطني الشعبي وقدمت مختلف الأشكال الممكنة لملء فراغ

1- خالد نزار، المرجع السابق، ص.208.
2- المرجع نفسه، ص.208.
3- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم89ـ 196، مؤرخ في: 24 أكتوبر1989 يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله، (الجريدة الرسمية، العدد:45، الصادر بتاريخ: 25 أكتوبر)، ص.101.
4- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص.137.
5 - المرجع نفسه، ص.138.
* تضمن المجلس الأعلى للدولة، بوضياف رئيسا وخمسة أعضاء هم: خالد نزار وزير الدفاع الوطني، علي كافي الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، تيجاني هدام عميد مسجد باريس، علي هارون وزير حقوق الإنسان، رضا مالك رئيس الحكومة وبعد اغتيال رئيس المجلس عادت الرئاسة إلى علي كافي تجسيدا للشرعية الثورية، أنظر:عمر برامة، المرجع السابق، ص.31.
6- هدى ميتكيس، المرجع السابق، ص.51.
7- عمرو عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص.33.

السلطات التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية[1].

كما جاء تعيين العقيد زروال ليعطي المؤسسة العسكرية دور أشبه بدور الشريك في الرئاسة، ثم جاءت إستقالته على خلفية صراع النفوذ بينه وبين الجيش[2]، حيث أكد الجنرال العماري ترحيبه بالإستقالة وأكد أن الرئيس القادم لن يكون عسكريا صرفا، لكنه لن يأتي إلا برضا الجيش[3].

ولقد استمر تأثير المؤسسة العسكرية من جديد حيث دعمت الإنتخابات الرئاسية التي جرت عام 1999المترّشح عبد العزيز بوتفليقة[4]، وذلك بهدف إستمرار سياستها التي سعت للإبقاء على النظام بإعادة إنتاجه بإستعمال نخب مدنية، وتكريس دورها على مستوى أعلى هرم للسلطة من أجل إعطاء الإنطباع بتواري الدور السياسي للجيش وتراجعه ولكن في حقيقة الأمر من أجل الإبقاء عليه وتكريسه لكن بوجهات مدنية تسعى لإبقاء مصالح ونفوذ المؤسسة العسكرية[5].

ولقد حاول الرئيس بوتفليقة تحقيق نوع من الإستقلالية منذ توليه الحكم في مواجهة المؤسسة العسكرية من جهة وحرصه على أن تحظى سياسته بموافقة الجيش لإدراكه لمدى القوة السياسية والعسكرية التي يتمتع بها[6].

بحثا عن الانسجام في المؤسسة العسكرية كانت سلسلة إحالة مجموعة من الجنرالات للتقاعد منذ أفريل2004 وتحييد دور الجيش في انتخابات 2004، بحثا عن انسجام داخل المؤسسة العسكرية منذ استقالة الفريق العماري والبحث عن إعادة هيكلة المؤسسة بما لا يترك لها المجال للتدخل في الحقل السياسي.[7]

كما دعى إلى إحترافية الجيش* وما تقتضيه من مراجعة وإعادة النظر في تحديد المهام والوظائف المسندة للجيش والأدوار المستقبلية التي يستلزم على قادته الإنضباط بها من جهة وهو ما يستوجب ضرورة تقبل العسكريين لفكرة إعادة ترسيم حدود ممارستهم

1-خالد نزار، المرجع السابق، ص.222.
2-رجب الباسل، المرجع السابق، ص.200.
3-المرجع نفسه، ص.202.
4 -أميرة محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص.06.
5 - إلياس بوكراع، الجيش والانتقال إلى الديموقراطية، المرجع السابق، ص.30.
6- هناء عبيد، المرجع السابق، ص.166.
7- المرجع نفسه، ص.166.
*إدخال تغييرات عميقة على الجيوش بما يؤثر على طريقة تفكير العسكريين وحتى لنظرتهم لوظائفهم التقليدية الأمر الذي يترتب عليه إعادة ترتيب الوظائف وتحديد المهام وإعادة النظر أساسا في سياسة لتوظيف والتجنيد، أنظر:
-Jérome Lenoir et (Autre), Les Effects Sismiques De La Professionnalisation des Armées,p.01,Au: http:/www.cyrrescperts .com/ lenoir -01.pdf, p. 160.

على الساحة السياسية.

ولا يكون هذا إلا من خلال الربط بين إحترافية الجيش من جهة وديمقراطية النظم السياسية حيث تضطلع السلطة المدنية بتولي اتخاذ القرار والسهر على تنفيذه من خلال الإنتخابات النزيهة والفصل بين السلطات وتفعيل الرقابة متعددة القنوات وهذا ما يجعل المؤسسة العسكرية تجد نفسها على قدم المساواة مع غيرها من مؤسسات الدّولة[1].

أما عن حالة الطوارئ فلقد عرفت الجزائر فيما بين سنوات 1988ـ2004 فرض حالتي حصار وطوارئ من خلال إقرار الدستور[2] بذلك:

حالة الحصار*:عرفتها الجزائر باعتبارها نظام قانوني منصوص عليه دستوريا يتولى بموجبه الجيش مهاما وسلطات ليست من إختصاصه حيث يتعدى مهامه المسندة إليه في الحالات العادية:

1-حيث تدخل الجيش بموجبها في أحداث أكتوبر1988 لغرض استعادة الأمن والنظام.

2-أثناء الإضرابات التي أعلنت عنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 5 جوان 1991 وما صاحبها من تجمعات ومسيرات نتيجة رفضها لسياسة النظام اتجاهها والتي أخلت بالنظام العام والسير العادي للمصالح والمؤسسات.

ولقد فرضت **حالة الطوارئ*** بالجزائر في 09 فيفري 1992 لمدّة سنة، غير أنها

1- Jérome Lenoir et (Autre),op.cit, p.161.

2-خالد نزار، المرجع السابق، ص.122.

* "هي حالة استثنائية ومؤقتة تتسلم فيها السلطات العسكرية إدارة شؤون البلاد عندما تطلب منها السلطات التشريعية أو المدنية ذلك، أو عندما تعجز هذه الأخيرة عن قيام بمهامها الدستورية كحفظ النظام العام، وسلامة الأراضي الوطنية أو قمع تمرد داخلي أو ثورة أو ضد خطر خارجي داهم البلاد، أنظر:"ماذا تعني حالة الحصار؟، الجيش ، العدد: 336، جويلية 1991، ص.10.

* "تعرف على أنها نظام استثنائي يمكن تطبيقه على كل أو جزء من الإقليم المهدد أو الذي يوجد في أزمة، ومن آثاره أنه يمنح سلطات معتبرة لرجال البوليس المشكلين للسلطة المدنية، إذ تتمتع هذه الأخيرة في مجال تقييد الحريات العامة بسلطات أوسع من التي تتمتع بها السلطات العسكرية في حالة الحصار"، أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم92ـ 44 المؤرخ في 09 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، (الجريدة الرسمية،

مددت وجاءت نتيجة تداعيات إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية التي أجريت في ديسمبر 1991 وما تبعها من ردود فعل عنيفة حيث شهدت الجزائر مواجهات عنيفة بين الجيش من جهة والجبهة الإسلامية بجناحها العسكري وهكذا دخلت في دوامة من العنف والعنف المضاد[1].

وتعمقت الأزمة بعد تحولها من أزمة سياسية نتيجة وقف المسار الإنتخابي إلى أزمة أمنية عرفت جملة إعتقالات واسعة في صفوف الحزب المنحل، سقط من خلالها ما يقارب مائة ألف جزائري ضحية وأسفر ذلك عن حل الجبهة الإسلامية كحزب رسميا في 4 مارس1992 [2].

ورافق فرض حالة الطوارئ مجموعة من التدابير للحفاظ على النظام حيث تم نقل الصلاحيات الفعلية من السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية ووجد الجيش الوطني الشعبي نفسه بحكم الوظائف المسندة إليه يقتحم الساحة ويسير الأزمة وبغية إضفاء طابع الشرعية على ممارسات المؤسسة العسكرية السياسية، وفقا للمستجدات التي فرضها مسار التحول الديمقراطي صدر القانون رقم91ـ23[3] المتعلق بمساهمة الجيش الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية ولهذا نجد أن طبيعة المهام والوظائف الممنوحة بالمؤسسة العسكرية كانت أحد أسباب تحكمها وتأثيرها في الحياة السياسية[4].

أما في مصر فنجد أنّ المؤسسة العسكرية لا تزال هي الهيكل الأساسي الأهم في البلاد حيث تمثل رئيس الجمهورية الذي يهيمن بدوره على السلطة بأسرها، وتلعب دور محوري في النظام السياسي من خلال تغيير ملامح الحياة السياسية في مصر[5].

فمنذ ثورة 1952، أصبح الجيش معنيا بأمور السياسة وبرزت المؤسسة العسكرية بصفة رسمية بوصفها حامية الشعب والنظام والاستقرار، حيث استطاعت أن تنقض كل

العدد:36، الصادر بتاريخ: 09 فيفري1992)، ص.285.

1- بدر حسن الشافعي، "الجزائر بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة"، السياسة الدولية، العدد:148، أفريل 2002 ، ص.102.

2- المرجع نفسه، ص.103.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 91-23 المؤرخ في 06 ديسمبر1991 المتعلق بمساهمة الجيش في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، (الجريدة الرسمية، العدد:63، ديسمبر 1991)، ص.304.

4- إلياس بوكراع، الجيش والانتقال إلى الديموقراطية، المرجع السابق، ص.30.

1- أسامة أحمد العادلي، المرجع السابق، ص.72.

رموز النظام السابق في جميع نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

فلقد استغل الجيش نقاط ضعف النظام الملكي والثغرات التي مكنته من أن ينفذ إلى أوساط الجماهير وقام من خلالها بضبط إيقاع الواقع السياسي في مصر[2]، فالرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم في مصر ولمدّة تتجاوز نصف القرن كانوا من أصول عسكرية بدءا بمحمد نجيب الذي ترأس الحركة الثورية عام 1952* وحتى أزمة مارس 1953 حيث قام الجيش بإعفاءه من قيادة التنظيم ومن جميع مهامه بما فيها رئاسة الجمهورية[3].

وبتولي جمال عبد الناصر المؤسس الحقيقي لمجلس قيادة الثورة تكرس الدّور الحقيقي للؤسسة العسكرية، حيث تميزت فترة حكمه بالإعتماد على رجال القوات المسلحة في المراكز القيادية العليا في المؤسسات الإقتصادية والسياسية والإعلان عن حلّ كل الأحزاب السياسية وفرض نموذج التنظيم السياسي الواحد الذي يحتكر كل القرارات، ولقد هيمن رئيس الجمهورية الذي يتميز بأصول عسكرية على الحياة السياسية منذ 1953 نتيجة تمتعه بنفوذ كبير دعمته الظروف التي ميزت المرحلة ولقد ساهمت أزمة 1967 في تقليص شرعية النظام الناصري إلا أن التمرس والحنكة، التي تمتع بها وثقل تواجده على المستوى الإقليمي والدّولي جعل الجيش يتوغل في جميع المجالات[4].

وبوفاة الرّجل العسكري عبد الناصر خلفه محمد أنور السادات أحد رجال المؤسسة العسكرية ـ نائب رئيس الجمهوريةـ وقائد القوات المسلحة وجاء الاتجاه الساداتي مغاير للإتجاه الناصري فرغم الطابع العسكري الذي ميزه إلا أنه فضل التوجه الليبرالي الغربي من خلال فتح المجال للإقتصاد الحرّ وإعلان التعددية بعد التعديل الدستوري لعام1976[5].

1-عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص.31.

3- أحمد د عبد الله، "الجيش والديمقراطية في مصر، الاستمرار والتغيير"، السياسة الدولية، العدد:93، جويلية 1988، ص.254.

* يستخدم رجال تنظيم الضباط الأحرارالحركة الثورية لوصف الانقلاب وذلك باعتبار الحركة أخف وطأة من لفظ الإنقلاب ثم تحولت إلى تسمية الثورة، وكان مجلس قيادة الثورة هو الاسم الذي أطلق على النخبة التأسيسية للضباط الأحرار، وكان محمد نجيب رئيسا للمجلس، أنظر: أسامة أحمد العادلي، المرجع السابق، ص.81.

3-المرجع نفسه، ص.82.

4- Steven, A.Cook, The Unspoken Power: Civil-Military Relation and The Prospects For Reform, The Saban Center For Analysis Paper, N:07, September 2004, p.21.

5 - Steven, A.Cook, op.cit, p.23.

فما حدث في حرب أكتوبر1973 وعبور هزيمة 1967 عمق من شرعية المؤسسة العسكرية وألقى الضوء على الدّور الفاعل لها عبر المراحل المختلفة التي عرفتها مصر لكن المضاعفات التي تخللت الواقع السياسي المصري والتي تمثلت في أحداث 18ـ19 جانفي1977 والتي جاءت كردّ فعل على القرارات الإقتصادية التي طرحتها حكومة ممدوح سالم، والتي شكلت أول تحدي لنظام السادات في ظل التعددية الحزبية وقد أفضت إلى هزّ شرعية النظام[1].

وأحداث الزاوية الحمراء في أوت 1981 وبروز أزمة طائفية حادة وهذا ما أدى إلى تصعيد الهجوم على النظام ولهذا تحرك الرئيس السادات معلنا قانون حماية الجبهة الداخلية وقاد حملة من الإعتقالات شملت قيادي حركة الإخوان المسلمين كما قام بتصفية جلّ النخب المعارضة للنظام، بالإضافة إلى التوقيع على إتفاقية "كامب دايفيد"عام 1979 والتي أثارت سخط شعبي على المستوى الداخلي والعربي[2].

ومثلت أحداث سبتمبر 1981 تصعيد التوتر الذي بلغ ذروته في حادث إغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981، ثم جاء الرّجل العسكري الرابع في مصر إلى الحكم بعد إغتيال السادات واستمر في رئاسة الحزب الوطني الحاكم منذ 1981 والمحتكر للحياة السياسية في ظل وجود معارضة صورية يستخدمها النظام كغطاء لتدعيم شرعيته في المحافل الدولية [3].

وبذلك شكلت المؤسسة العسكرية في الدّول النامية مصدر لعدم الاستقرار فقد جاءت الفترة الممتدة مابين 1986ـ1987ـ 1988 وعرفت خلالها مصر توترات وما ميزها من أحداث زادت بشكل ملحوظ خاصة بعد تمرّد جنود الأمن المركزي في فيفري1986، ليمثل بداية جديدة لمزيد من أعمال العنف واتساع نطاقه الجغرافي وحجم المشاركة فيه وزيادة حدّة العنف مع تزايد عدد القتلى والجرحى مما تطلب إستدعاء وحدات من الجيش لإنهاء التمرد والسيطرة على الموقف، وخلال فترة حكمه الممتدة منذ عام 1981 عمل الرئيس حسني مبارك على إرضاء القوات المسلحة ودعمها من الجانب وتحييد دورها إزاء الصراعات السياسية من جانب آخر، ولم تظهر صراعات علنية بين المؤسسة العسكرية

1 -Ibid, p.25.

2- غسان سلامة، المرجع السابق، ص.254.

3- حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون، المرجع السابق، ص.68.

وتوجهات الرئيس [1].

ولقد أكدت الانتخابات الأخيرة في مصر معنى التداخل بين المؤسسة العسكرية والرئاسية والحزب، وشهدت دعم المؤسسة العسكرية لبقاء الرئيس حسني مبارك على سدّة الحكم، فرؤساء مصر منذ 1952 أبناء المؤسسة العسكرية وهذا ينعكس على توجهاتهم في جميع المجالات بما فيها صناعة القرار السياسي[2].

وتعتبر حالة الطوارئ من العقبات الرئيسية التي تعوق الدّولة منذ عام 1981 حيث صدر القانون رقم (162) في 07 ديسمبر عام 1958 والمعدل بالقانون (37) لسنة 1970 وتم الإعلان عن حالة الطوارئ الممتدة بتاريخ 06 أكتوبر1981 وتم تجديد العمل بها عام 2003، كما تم وضع القانون رقم (50) لسنة1982 المتضمن الأحكام والقواعد المتعلقة بحالة الطوارئ وذلك بسبب الحرب العربية الإسرائيلية، وقد ألغي القانون في ماي 1980 في أعقاب توقيع معاهدة "كامب دايفيد" بين مصر وإسرائيل لكنه فرض من جديد في أكتوبر 1981 بعد اغتيال السادات[3]، ومنذ ذالك الوقت يجدد هذا القانون بانتظام ووفقا له يتم وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال ومراقبة الصحف وإخلاء بعض المناطق أو عمرانها وهكذا نجد أن المؤسسة العسكرية تتدخل لتحقيق أهدافها وضرب أي تهديد يمكن أن يمسها بدعوى قانون الطوارئ وتحقيق الأمن لذا طالبت الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة 2005 بإلغاء القانون الذي يكبل الحريات منذ 24 سنة[4].

إن دور الجيش في الجزائر كان أكثر بروزا منه في مصر خاصة عند تدخله عام 1991 لاحتواء العنصر الإسلامي خاصة بعد إقراره ضرورة إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992 لمنع بناء دولة إسلامية في حين أن مصر دور الجيش هو بروتوكولي ورمزي رغم أن كل رؤساء مصر كانوا أعضاء في الجيش.

وهكذا فقد تغير الدّور الحقيقي للمؤسسة العسكرية في الجزائر ومصر من الدفاع عن سيادة الدّولة وحماية أمنها واستقرارها إلى التغلغل في جهاز الدولة والتأثير في صناعة

1-أحمد عبد الله، المرجع السابق، ص.256.
2-وحيد عبد المجيد، السياسة الأمريكية والتغيير في مصر، المرجع السابق، ص.13.
3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، مرصد حقوق الإنسان، أفريل2002، ص.51.
4- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المرجع السابق، ص.51.

القرار السياسي، فالنظام السياسي يعمل على كسب تأييد العسكريين ويستخدم حالة الطوارئ عندما تتعرض مصالحه لتهديدات، وذلك بغية إحكام السيطرة على الوضع وهكذا فكلا النظامين يعاني من ثقل المؤسسة العسكرية بنسب متفاوتة.

تشترك الجزائر ومصر في كون المؤسسة العسكرية مركز ثقل للنظامين الجزائري والمصري وحامية للدستور ومحددة للخيارات الأساسية للدولة والمجتمع، مع محاولة بناء أنظمة تعددية في البلدين وانضمامها لمجموعة البناءات الإستراتيجية الإقليمية كالشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والعمل على دفع المؤسسة العسكرية نحو الاحترافية، حيث أصبح من الضروري على هذه الأنظمة أن تعيد النظر في العلاقات المدنية العسكرية بصفة تجعل الجيش حاميا للسيادة ومساعدا عند الحاجة على إحكام الاستقرار.

لقد تنوعت التجارب الحزبية في الجزائر ومصر وساهمت في الهيكلة القانونية والإجرائية وإضفاء الطابع الرسمي لهذه التعددية، إلا أن المؤشرات النصية لتلك البنية القانونية تفسر لنا نسبيا بعض التجاوزات التطبيقية وتجعل من وضع تلك المبادئ الديمقراطية موضع تطبيق شأنا انتقائيا يفسح المجال للتعسف، وذلك يرجع إلى مشكلة الفجوة بين الإطار السياسي القانوني الرسمي من ناحية والواقع الاجتماعي بقواه وتفاعلاته من ناحية أخرى، ولقد طرحت الانتخابات في البلدين العديد من الدلائل والمؤشرات أهمها:

فرض الحركة الإسلامية نفسها كأكبر قوة منافسة للنظام السياسي القائم في الجزائر منذ 1991 والتي عجلت بإلغاء المسار الانتخابي، كما شهدت مصر تحييد حركة الإخوان من الخريطة الحزبية وعدم الاعتراف بها، رغم أنها تشكل أول قوة معارضة في جل الانتخابات البرلمانية منذ 1983 ولغاية 2005 حيث تعمل على إلغاء إنتاج النمط الانتخابي القائم على السيطرة الفعلية للحزب الوطني الحاكم.

هذا ما أدى إلى خلق حالة استثنائية في الدولتين أدخلتهما في أزمة متعددة الجوانب خاصة الأمنية منها، وأعطت الجيش كافة الصلاحيات للتدخل وفرض حالتي الحصار والطوارىء اللتان تعمقان الأزمة وتفسح للجيش المجال للضغط وترتيب أوراق اللعبة السياسية، إلا أن المؤشرات الداخلية والخارجية التي حملت النخبة الحاكمة على تجاوز الجمود السياسي والعمل على إضفاء تغييرات على مختلف المستويات بغية تحقيق الاستقرار والانفتاح خاصة بعد الاقتناع بضرورة تحييد دور الجيش وتوجيهه نحو الإحترافية، فلقد حملت تلك المؤشرات العديد من الإصلاحات التي من شأنها تفعيل حركية الساحة السياسية بما يضمن البقاء والسيطرة للكفاءات من جهة ولرغبة الشعوب من جهة أخرى.

المراجع:

القرآن الكريم برواية ورش.

المصادر الرسمية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (دستور الجزائر لسنة 1963).

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (بيان مجلس الثورة، الصادر بتاريخ: 19 جوان1965).

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (دستور الجزائر لسنة 1976).

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة (40)، (الجريدة الرسمية، العدد: 73، السنة: 26، الصادرة بتاريخ: 4 سبتمبر 1989).

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11 مؤرخ في 5 جويلية1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، (الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادر بتاريخ :5جويلية 1989).

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم89-196، مؤرخ في24 أكتوبر 1989، يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله، (الجريدة الرسمية، العدد: 45، الصادر بتاريخ:25 أكتوبر 1989).

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 91-23 رقم المؤرخ في06 ديسمبر1991 المتعلق بمساهمة الجيش في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، (الجريدة الرسمية، العدد:63، ديسمبر1991).

8-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم92-44 المؤرخ في 09 فيفري1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، (الجريدة الرسمية، العدد:36، الصادر بتاريخ09 فيفري1992).

9-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (دستور1996، الصادر بتاريخ: 28-11- 1996).

10-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر97-09 مؤرخ في: 06 مارس.1997

11-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم(02)، يتعلق بنتائج إستفتاء16سبتمبر 1999، (الجريدة الرسمية، العدد:66، الصادرة بتاريخ:19سبتمبر1999).

12-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم (04) المؤرخ في: 12أفريل 2004 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، (الجريدة الرسمية: العدد: 24، الصادر بتاريخ: 18 أفريل 2004).

13-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم05-278، مؤرخ في 29 سبتمبر 2005، المتعلق بقانون المصالحة الوطنية، (الجريدة الرسمية، العدد:55، الصادر بتاريخ: 15أكتوبر2005).

التقارير:

14-تقرير الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر بتاريخ : 13 نوفمبر2001.

15-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، مرصد حقوق الإنسان، أفريل 2002 .

16- تقرير اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية، 16 نوفمبر2005.

17-التقرير الإستراتيجي العربي 1996، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997) .

18-أحمد ناجي، أحزاب المعارضة الرسمية، التقرير الإستراتيجي العربي 2000، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001).

19-أحمد المسلماني، القوى المحجوبة عن الشرعية، التقرير الاستراتجي العربي 1994، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 1995).

20- حسام عيسى، أزمة القيادة في الأحزاب السياسية المصرية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ،(القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية العربية، 2003).

21-السيد يسين، انتخابات مجلس الشعب 1983، دراسة وتحليل، التقرير الاستراتيجي العربي 1983، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 1984).

22-عمر الشويكي، محمد العجاتي، العمليات السياسية، التحالفات والصراع داخل المجتمع السياسي، التقرير الإستراتيجي العربي 2001،(القاهرة: مركز دراسات الإستراتيجية ،2002).

23-محمد سيد سعيد، المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، تقرير الإستراتيجي العربي 2000، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

الكتب باللغة العربية:

24-إبراهيم أبراش، علم الاجتماع، (عمان: دار الشرق، 1998).

25-إبراهيم عبد العزيز شيحا، تحليل النظام الدستوري لجمهورية مصر العربية، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1978).

26-أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، (القاهرة: دار الشروق، 1985).

27-أحمد ثابت، التعددية السياسية، دراسة لمصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).

28-أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985).

29-ـــــ، حزب الشعب الجزائري، ج1، (الجزائر: المؤسسة الوطنية لكتاب، 1986).

30-أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل، 1989ـ1999، (الجزائر: شركة دار الأمة، ط4، 1999).

31-أحمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004).

32-إريك كنال فورغ، مجموعة دساتير البلدان العربية،(بيروت: مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي،2000).

33-أسامة احمد العادلي، التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية، (الإسكندرية:منشأة المعارف، 2003).

34-إسماعيل قيرة و(آخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

35- إسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة، (القاهرة: دار المعرفة العلمية، 2003).

36- ـــــ وعبد الحليم الزيات، المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية،1998).

37-ألبير فرحات، مصر في ظل السادات، 1970ـ1977، (بيروت: دار الفارابي، 1978).

38-إلكس يس ديتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، تـ: أمين مرسي قنديل، ج1، (القاهرة: دار كتابي،1984).

39-أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981ـ1993، سلسلة دراسات مشروعات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع،1995).

40- أمين شريط، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1989).

41-برهان غليون و(آخرون)، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

42-ـــــــ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

43-بطرس بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، ط5، (القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية، 1976).

44-تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).

45-جابر رزق، الدولة والسياسة في فكر حسن البنا، (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1985).

46-جان ماري دانكان، علم السياسة، تـ: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1997).

47-جمال عبد الناصر، وثائق ثورة يوليو 1952، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1988).

48-جورج بوردو، الدولة، تـ: سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1987).

49-جون فرانسوا نودينو، 21 دولة لأمة عربية واحدة، تـ: خليل أحمد خليل، مراجعة: كامل الحاج، (بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع، 1993).

50-جون ووتربوري، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

51-جيلالي بنعمران، أزمة السكن، آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، [د.س.ط]).

52-جيلالي يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830ـ1962، (القاهرة : دار المعرفة،1999).

53-الحسن بركة، مبادئنا بين الجمود والسياسي وخيار الشعب، قراءة في مسيرة الأحداث السياسية، (باتنة: [م،د،ط]، 1992).

54-حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر، من التسامح إلى المواجهة1981 ـ 1996، (بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر، جانفي1998).

55-حنفي عوض،علم الاجتماع السياسي، مدخل إلى الاتجاهات والمجالات، (القاهرة:مكتبة وهبة، 1985).

56-رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، تـ: أحمد يعقوب المجذوبة، (الأردن: دار النشر، 1996).

57- رياض عبد الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997).

58-زهير شكري، الوسيط في القانون الدستوري، ج1، (القاهرة:المؤسسة الجامعية للدراسات،1994).

59-سامي فتح الله ياقوت، التنظيم السياسي في مصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973).

60-سعد الدين إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1984).

61-سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط2،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،1999).

62-سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر،1993).

63-سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، (القاهرة: دار الفكر العربي،1979).

64-سليمان الرياشي و(آخرون)، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

65-سمير أمين، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

66-سيمون مارتن ليبست، رجل السياسة، الأسس الاجتماعية، تـ: خيري حماد، (بيروت : منشورات دار الأفاق الجديدة ، ص.1960).

67-شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تـ: عيسى عصفور، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982).

68-شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، ط2، (القاهرة: دار البيضاء للطباعة والنشر،2001).

69-صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تـ: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993).

70-الصديق محمد الشيباني، أزمة الديموقراطية المعاصرة، دراسة تحليلية، ط2، (القاهرة: مطابع الشروق، 1990).

71-صلاح زكي أحمد، مصر والمسألة الديمقراطية، دراسة في تطور الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر 1798_1952، (بيروت: دار ابن زيدون، 1987).

72-صلاح العقاد، المغرب العربي في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر_تونس_ المغرب الأقصى، (مصر: مكتبة الأنجلو مصرية،1993).

73-ـــــ، السياسة والمجتمع في المغرب العربي 1830_1962، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية1972).

74-صلاح سالم زرنوفة، المنافسة الحزبية في مصر، 1976-1990،(القاهرة مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،1994).

75- عادل ثابت، النظم السياسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2001)،

76-عامر رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962ـ1980، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993).

77-عبد الباسط دردو، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، (القاهرة: دار الأمين، 1996).

78-عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1951).

79-ـــــــ، ثورة 1919، تاريخ مصر القومي سنة1914 إلى1921، ج1، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955).

80-عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة1919، دراسة تاريخية تحليلية 1914،1923، ط1، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [د.س.ط]).

81-ـــــــ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة 1857ـ1952، دراسة تاريخية سياسية تحليلية، (القاهرة: دار الشروق، أكتوبر، 1977).

82-عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق، ج1،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1990).

83-عبد العزيز شرف، المقاومة في الواقع الجزائري المعاصر، (بيروت: دار الجيل، 1991).

84-عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي، في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1953، (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 1975).

85- عبد الغني عبد الله بسيوني، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم، بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة (القاهرة: نشأة المعارف، 1990).

86- ـــــــ، النظم السياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف،1991).

87-عبد الهادي الجوهري، و(آخرون)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: دار الطليعة، 1979).

88- ـــــــ، أصول علم الاجتماع السياسي، (القاهرة:دار المعارف1998).

89-عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف، (الجزائر، دار الهدى،2001).

90-عبد المعطي عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (عمان: مكتبة المحتسب، 1994).

91-عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999).

92-عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية، (الجزائر: دار الشروق للنشر والتوزيع، جانفي،1999).

93-عصمت الشيخ، النظم السياسية، (القاهرة: [د.م.ط]، 1999).

94-علي أحمد عبد القادر، النظريات والنظم السياسة، (القاهرة: دار نهضة الشرط للطباعة والنشر والتوزيع، جانفي 2002).

95-علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني 1923-1952، (القاهـرة: مكتبة نهضة الشرق، 1977).

96- ـــــــ، الأزمة في النظام السياسي اللبناني، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978).

97- ـــــــ، التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات، (القاهـرة: مكتبـة نهضة الشرق، 1986) .

98- ـــــــ، النظام السياسي المصري، التغيير والاستمرار، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988).

99- ـــــــ و(آخرون)، تجربة الديمقراطية في مصر 1970-1981، (القاهـرة: مكتبة نهضة الشرق، 1968).

100- ـــــــ، النظام السياسي المصري، التغيير والاستمرار، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988).

101-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997).

102- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف، (الجزائر: دار الهدى،2001).

103-فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تـ: حسين أحمد أمين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

104-فوزي أبو دياب، النظم السياسية والحريات، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة، 1989).

105-فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، تـ:مجمد عرب صاصيلا،(بيروت :المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1989).

106-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، ج2، ط3، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1989).

107- ـــــــ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر،ج3، (بيروت: دار الغرب الإسلامي،1996).

108-بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ1967، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987).

109-كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987).

110-كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985).

111-لسلي ليبسون، الحضارة والديمقراطية، تـ: فؤاد مويساتي وعباس العمر، (بيروت: دار الآفاق الجديدة،1964).

112-مايكل ويليس، التحدي الإسلامي، في الجزائر، تـ: عادل خير الله، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،1999).

113-محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، (الجزائر: مطبعة دحلب،1993).

114-محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان:حقائق وأوهام 1988ـ1999، (الجزائر:[د.م.ط]، 1998).

115-محمد سعد إبراهيم، الإعلام التنموي والتعددية الحزبية،ج2، (القاهرة:دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،2002).

116-محمد سعيد أبو عامود و(آخرون)، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2004).

117-محمد السعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، (الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع،1989).

118-محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989).

119-محمد طه بدوي، النظرية السياسية، (الإسكندرية : المكتب المصري الحديث، 1986).

120-ـــــ وليلى أمين مرسي، المبادئ الأساسية في العلوم السياسية، (الإسكندرية: دار المعارف، 2000).

121-محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994).

122- محمد فايز السعيد، قضايا علم السياسة العام، (لبنان: دار الطليعة،1983).

123-محمد مصدق يوسفي، الأزمة الجزائرية، والبدائل المطروحة، (الجزائر: دار المعرفة،1989).

124-محمد عبد الشفيع عيسى، في دراسات التنمية العربية الواقع والآفاق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

125-محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة، النظرية والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001).

126-محمود حلمي، ثورة 23 يوليو 1952، (القاهرة: منشأة المعارف، 1969).
127-محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج1، (الإسكندرية: دار الدعوة للطباعة والنشر، 1989).
128-مدحت محمد محمود أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، "إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان"، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع،2004).
129-محمود قاسم، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، (مصر: دار المعارف، 1986).
130-محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية،2001).
131-مرسي سعد الدين، الأحزاب السياسية، أصلها وتطورها، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر،1981).
132-مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، (الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر،2002).
133-مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري ورقابة دستورية القوانين، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985).

134- موريس ديفيرجيه، الأحزاب السياسية، تـ: علي مقلد والحسن سعد، (بيروت: دار النهار للنشر،1980).
135- ـــــ، موريس ديفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، تـ: جون سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1992).
136- نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة:دار الفكر العربي، 1982).
137- نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975).
138- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1983).
139-هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك،(القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 1995).
140-وحيد عبد المجيد، الأحزاب السياسية المصرية من الداخل، (القاهرة: كتاب المحروسة، 1996).

141-وعد رعد بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

142-يحي بوعزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1986).

143-أبـ و اليزيـ د علـ ي المتيـ ت، الـ نظم السياسـ ية والحريـ ات العامـ ة،(الإسـ كندرية:مؤسسـ ة الشـ باب الجامعة،1989).

144- يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية في مصر، 1984ـ1901، (مصر: دار الهلال، 1975).

الكتب باللغة الأجنبية:

145-Abdekader Yafsah, La Question du Pouvoir en Algérie, Alger:ENAP,1990. **146**-Abderrahim Lamchichi, L'Algérie en Crise, Paris, Editions L'harmathan, 1991.

147-Achour Cherfi , La Classe Politique Algérienne, Alger, Editions : Casbah,

2001.

148-Ahmed Dahmani, L'Algérie a L'épreuve, Alger: Editions Casbah, 1999. **149**-Ahmed Mahsas, Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie, de la Guerre

Mondiale a 1954, Alger : Edition : Barkat, 1990.

150-Ahmed Rouadjia, Grandeur et Décadence de L'état Algérien, Paris : Editions Karthala, 1994.

151-Ammar Belhimer, Le Dette Extérieure de L'Algérie, Alger : Editions Casbah, 1998.

152- Bassma Kodmani- Darwish, Les Etats Arabes Face a La Contestation Islamiste, Paris: Armond Colin, Janvier 1997.

153-Benjamain Stora, Algérie, Histoire Contemporaine 1830-1988, Alger : Editions Casbah, 2004.

154-Bertrand Badie, Le Développement Politique, Paris: Economica, 3ed, 1984. **155**-Bernard E.Brown, Roy C.Macridis, Comparative Politics, Note and Reading , London: EIGHTH Edition, 1996.

156-Blondel Wilbur, Political Parties, London : Macmillan, 2000.

157-Charles Debbasch, Jean Marie Pontier, Introduction à la Politiques, 5ed, France : Dalloz, Octobre 2000.

158-Charles Robert Agéron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Paris : P.U.F, 1979.

159-Daniel Colard, Les Relation Internationales: De 1945 a No Jour, Paris: Armand Colin, Avril 1999.

160-Daniel Louis Seiler, Les Parties Politiques, 2ed, Paris: Armand Colin, 1973.

161-Frank P.Pretsch, La Politique Internationale, Belgique : Bruyland, 2000.

162-Jaque Mourgéon, Les Droits de L'homme, 5éme Edition, Paris : P.U.F, 1990. **163**-Jean Charlot, Les Partis Politique, Paris:Armand Colin, 1971,

164-Jean Claude Vatin, Histoire de L'Algérie Française 1830-1962, Paris : Armand Colin, 1983.

165- Jean-Jacque Lavenue, Algérie la Démocratie Interdite, France: Editions L'harmattan, 1999.

166-Jean Leca, Jean Claude Vatin, L'Algérie Politique, Institutions et Régime, Paris: Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, Septembre 1975.

167-Jean François, Le Gouvernement du Monde, Une Critique Politique De La Globalisation, France, Bayard, Avril 2004.

168-Jean Marie Denquin, Science Politique, Paris : P.U.F, 1989.

169-J.c.Lattes / Unisco, Le Droit D'être un Homme, Anthologie Mondiale De La Liberté, France:Carlo Descanps, Novombre 1984.

170-Haifa Jawaad, The Middle East in The New Word Order, 3ed Edition, London : Macmaillan, 2001.

171-Maurice Duverger, Les Parties Politique, Paris : Collection « Science politique», Armand Colin, 1973.

172-——, Sociologie Politique, Paris :P.U.F, 1968.

173-Michel Offerlé, Les Parties Politique, Paris : ¨Presses Universitaires, 3ed, 1997.

174-Michel Morn, Politics and Society in Britain, London : Macmillan, 1995.

175-Mahfoud Kaddache, Djillali Sari, L'Algérie Resistances (1830-1962), Alger : OPT, 2002.

176-——, Histoire Du Nationalisme Algérien, 2ed , Alger : ENAL, 1993.

177-Madjid Benchich, Algérie : Un Système Militaire, Frane: L'harmattan, 2003.

178-Philippe Braud, La Vie Politique, France, Presses Universitaire, janvier 1996.

179-Ramdane Redjala, L'opposition en Algérie de Puis 1962 : Le PRS, le CNDR, Le FFS, Alger : Edition Rahma, 1991.

180- Robert Dahl, Democratie its Critics, New Haven, 1989.

181-Robert Michels, Les Partis Politiques, Traduit Par: S.Fakelevitch, Paris: Flammarion, 1971.

182-Raymond Aron, Démocratie et Totalitarisme, Paris : Collection « DIées » Garllimard, 1965.

183-Tayeb Chenntouf, Le Maghrébin Présent, Alger : O.P.U, Mars 2003

184-Tieb Said Amer, L'industrialisation en l'Algérie, Paris: Edition Anthropos, 1978.

185-Yers Meny, Partis Politique et Groupe Sociaux, France : Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, 1989.

186-William B.Qundt, Société et Pouvoir en Algérie, La Décennie des Rupture, Alger:Casbah Edition, 1999.

المقالات باللغة العربية:

187-إبـ راهيم كـ روان، "المعظـ لات العربيـ ة فـ ي التسـ عينيات:كسـ ر المحرمـ ات والبحـ ث عـ ن معـ الم الطريق"،تـ: منال الشوربجي، السياسة الدولية، السنة:30، العـدد:117، جويلية 1994.

188-أحمد إبراهيم محمود، "السياسية الخارجية المصرية، المراحل والقضايا والفروض الرئيسية"، السياسة الدولية، السنة:31 ، العـدد:121، جويلية 1995.

189-أحمد حجاج، " الديمقراطية التعددية والانتخابات في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد: 153، جويلية 2003.

190- إدريس بولكعيبات، " تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد"، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العـدد: 17، جوان 2002.

191-أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد: 106، أكتوبر 1991.

192-أحمد عبد الحليم،" تحديات الأمن القومي المصري في التسعينيات"، السياسة الدولية ، العدد : 100، أفريل 1990.

193-أحمد عبد الله، "الجيش والديمقراطية في مصر الاستمرار والتغيير"، السياسة الدولية، العدد: 93، جويلية 1988.

194-أحمد مهابة، "الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي"، السياسة الدولية، العدد: 118، أكتوبر1994.

195- ـــــ، "الانتخابات الجزائرية من الذي كسب الرهان"، السياسة الدولية، العدد : 129،جويلية 1997.

196- ـــــ، "الرئيس زروال والمهمة الصعبة"، السياسية الدولية، العدد: 123، جانفي .1996

197- ـــــ، "مصاعب الديمقراطية في الجزائر"، السياسة الدولية، العدد: 127، جانفي 1997.

198- ـــــ ـ، الجزائر والانتخابات الرئاسية، السياسة الدولية، العدد: 136، السنة: 35، أفريل1999.

199-أحمد يوسفي القرعي، "المبادرة المصرية وإعادة هيكلة النظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية، العدد : 154، السنة: 39، أكتوبر 2003.

200-أسامة الغزالي حرب،"الدور المصري في مرحلة ما بعد السلام"، السياسة الدولية، العدد: 141، جويلية .2000

201- ـــــ، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: العدد، 117، سبتمبر .1987

202-إكرام عبد القادر بدر الدين، "الاستقرار السياسي في مصر،1952ـ1970"، السياسة الدولية، العدد: 69، جويلية 1989.

203-إلياس بوكراع، "دروس الانتخابات التشريعية، بن فليس يحصد نتائج العصرنة" ، الحدث العربي والدولي، العدد : 21، جويليةـأوت 2002 .

204- ـــــ، "الجيش والانتقال إلى الديمقراطية"، الحدث العربي والدولي، العدد: 21، جويليةـ أوت 2002.

205-أميرة عبد الحليم، " الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح"، السياسة الدولية، العدد: 154، أكتوبر2003.

206-أمين هويدي، "عبد الناصر ومصر"، المستقبل العربي، العدد: 262، ديسمبر 2000.

207-أيمن السيد عبد الوهاب، "حركات الإسلام السياسي ونمط جديد في التفاعلات العربية"، السياسة الدولية، العدد: 113، السنة: 29، جويلية .1993

208-بدر الدين الشافعي، " الجزائر... ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة "، السياسة الدولية، العدد : 148، أفريل 2000.

209-برهان غليون، "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي"، المستقبل العربي، العدد: 106، ديسمبر 1987.

210- ـــــ،" تهالك النظم وتبدل البيئة الدولية" ، النور، القاهرة، العدد:169، جويلية2005.

211- ـــــ، "إصلاحات بطيئة لم يحصل المواطن العربي منها شيء؟"، النور، العدد: 169، جويلية 2005.

212-ثناء فؤاد عبد الله، "أزمة الطبقة الوسطى في مصر"، المستقبل العربي، العدد: 260، أكتوبر.2000

213- ـــــ، "الحياة الحزبية في مصر"، المستقبل العربي، العدد:274، ديسمبر2001.

214- ـــــ، "أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر"، السياسة الدولية، العدد: 95، جانفي 1989.

215-جاسم محمد عبد الغني،" المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد: 139، سبتمبر 1996.

216-جلال أمين،" مصر... إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد: 255، ماي 2000.

217-جميل مطر،" العالم ومصر خلال نصف قرن"، المستقبل العربي، العدد: 218، جويلية 2000.

218-حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد:309، السنة:27، نوفمبر 2004.

219-حسين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي العربي"، السياسة الدولية، العدد: 142، أكتوبر2000.

220-حسين عبد الله،" مستقبل النفط العربي" ، المستقبل العربي، العدد: 124، مارس 1999.

221-رابح بلعيد، " الحركة الوطنية الجزائرية "، رسالة الأطلس، العدد:11، من 11 إلى 17 نوفمبر 1996.

222 -ـــ، "العقد الحاسم 1927-1937.... وميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، رسالة الأطلس، العدد: 106، 07 إلى 13 أكتوبر 1996.

223- ـــــ، " تـاريخ الجزائـر الحديـث"، رسالة الأطلس، العـدد: 157، من 29 سبتمبر إلى 25 أكتوبر 1996.

224-رجب الباسل، "أبعاد استقالة الرئيس الجزائري الأمين زروال"، السياسة الدولية، العـدد: 135، السنة:35 ، جانفي1999.

225-رمضـان قرنـي محمـد، "الجزائـر علـى أبـواب الانتخابـات البرلمانيـة"، السياسـة الدوليـة، العـدد: 107، جانفي 1992.

226-رياض الصيداوي،" الانتخابات والديمقراطية في الجزائر"، المستقبل العربي، العـدد: 245، جويلية .1992

227-سامح محمود أبو العينين، " مؤتمـر الجزائـر في التسعينيـات"،السياسة الدولية، العـدد: 121، السنة: 31، جويلية 1989 .

228-السيد يسين، "الدولة وتحولاتها، ومستقبلها في مصر"، السياسية الدولية، العدد: 90 أكتوبر1987. **229**-السيد أمين شلبي، " نظرة عن السياسية الخارجية المصريـة في خمسيـن عام 1952ـ2002"،

السياسية الدولية، العـدد: 149، السنة: 38، جويلية .2002

230-سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، رؤية من خلال الحدث الجزائري"، المستقبل العربي، العـدد: 170، أفريل 1993.

231-سـهيلة عبـادة، "قـانون الأسـرة لا يسـاوي بـين الرجـل والمـرأة"، الحـدث العربـي والـدولي، العـدد: 32، أكتوبر.2002

232-طـارق البشـري، " دور مؤسسـات الدولـة فـي مكافحـة الفسـاد"، المسـتقبل العربـي، العـدد: 310، ديسمبر .2004

233-الطاهر العمري، "إشكالية الفهم كزاوية لكتابة تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، العـدد: 02، مارس 2003.

234-عبد القادر خمري، "الاستقلال والرجوع إلى الوجود"، الحدث العربي والدولي، العدد: 21، جويليةـ أوت 2002.

235-عبد الله بلقزيز، "الانتقال في الوطن العربي، العوائق والممكنات"، المستقبل العربي، العدد: 219، ماي 1997.

236-ـــــ، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العـدد: 304، السنة: 21،2003.

237-عبد العاطي محمد، "الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية 1976ـ1987"، المستقبل العربي، العـدد: 120، السنة :310، أفريل 1995.

238-عبد اللطيف بن أشنهو، " تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطورات الاجتماعية"، المستقبل العربي، العدد: 103، السنة :29، أكتوبر 1986.

239-عبد المنعم سعيد، "لماذا الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي"، السياسة الدولية، العدد: 134، 1998.

240-عبد الوهاب الأفندي، "حركة الإخوان المسلمين، وموقفها من مسيرة الإصلاح الإسلامي"، رؤى، العدد:05، نوفمبر ـ ديسمبر 1999.

241-عبد النور بن عنتر،" إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد: 273، نوفمبر 2001.

242-عز الدين شكري، "المغرب العربي 1992 إعادة صياغة العلاقات" ، السياسة الدولية ، العدد: 99، جانفي 1990.

243-علاء سالم، "المحدد الإسرائيلي في الحوار المصري الأمريكي"، السياسة الدولية، العدد: 104،1992.

244-علي أسعد وطفة، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، المستقبل العربي، السنة :21، العدد: نوفمبر 1998.

245-علي الدين هلال، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية"، المستقبل العربي، العدد: 168، فيفري 1993.

246-عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، السياسة الدولية، العدد: 138، السنة: 35، أكتوبر 1999.

247-عمرو هاشم ربيع، "أزمة النقابات المهنية وأوضاع المجتمع المدني"، السياسة الدولية، العدد:122، أوت 1996.

248-قصي صالح الدرويش، "الاستقرار... والتحديث، مهمات المرحلة القائمة"، الحدث العربي والدولي، مصر،العدد: 21، جويلية ـ أوت 2002.

249-ـــــ، "مطالب الشارع القبائلي وفراغ الصورة الحزبية" ، الحدث العربي والدولي، العدد: 13، جويلية ـ أوت 2001.

250-ـــــ، "السلطة أولا والتغيير ثانيا...والمنصب في الوقت المناسب، الظروف المناسبة لجمال مبارك"، الحدث العربي والدولي، العدد:33، أكتوبر2002.

251-كمال عجالي، "مساهمة العلماء المسلمين في الحفاظ على الهوية الوطنية"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد: 16، ديسمبر 2001.

252-محمد خليل الضبع، "التعاون الاقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله"، السياسة الدولية، العدد: 134، السنة: 34، 1998.

253-محمد شلوش، "التعددية الحزبية في الجزائر، الانتخابات التشريعية غيرت معالم الخريطة الحزبية"، الحدث العربي والدولي، العدد:21، 1999.

254-ـــــ، " نوفمبر والحركة الوطنية"، الحدث العربي والدولي، الجزائر، العدد: 24، نوفمبر2002.

255-ـــــ، "الانتخابات المحلية في الجزائر، تصويت من أجل الاستقرار، جبهة القوى الاشتراكية تصمد أمام التمرد الانتخابي في منطقة القبائل"، الحدث العربي والدولي، العدد: 32، أكتوبر.2002

256-محمد سعد أبو عامود، "الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"، السياسة الدولية، العدد: 113، السنة :26 ، جويلية 1993.

257-محمد علي المداح، "الجزائر بين الإسلام السياسي والتغيير الديمقراطي"، السياسة الدولية، العدد: 103، جانفي .1991

258-محمد المستيري"،المجتمع المدني نضرة مستقبلية" ، رؤى، العدد:08_09، أكتوبر2000.

259-ـــــ،" الفكر الإسلامي بين العالمية وإشكالية الوطنية" ، رؤى ، العدد:07، ماي2000.

260-محمد الميلي، "الجزائر... إلى أين؟"، المستقبل العربي، العدد:271، سبتمبر .2001

261-ـــــ، "بوتفليقة رئيسا، محصلة إيجابية وبرنامج يفتح أبواب للأمل"، الحدث العربي والدولي، العدد: 40، أكتوبر_ نوفمبر 2004.

262-مصطفى علوي، "مصر والقوتان العظيمتان في التسعينيات"، السياسة الدولية، العدد: 100، أفريل 1990.

263-ناظم عبد الواحد الجاسور، "الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر:أبعاده الإقليمية والدولية"، المستقبل العربي، العدد:202، السنة:17، ديسمبر1995.

264-نبيل زكي، "إعادة الاعتبار للأقباط ودعم الحوار بين مكونات المجتمع المصري"، الحوار المتمدن، القاهرة، العدد: 1806، الصادر بتاريخ: 2006_03_31.

265-نبيه الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، السياسة الدولية، بيروت، العدد: 64، أفريل 1981.

266-نضال القادري، "التعددية الحزبية في ظل السادات"، الحوار المتمدن، العدد: 1189، ماي2005.

267-نهال شكري، مختار شعيب، " مبارك يشجب التعدي على دور العبادة... ويطالب الشعب باليقظة في مواجهة مثيري الفتنة"، الأهرام الدولي، القاهرة، العدد: 43598، السنة: 13، أفريل 2006.

268- هدى متيكيس، "توازنات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي"، المستقبل العربي، العدد: 172، السنة: 16، جويلية .1993

269- هشام قروي، "قراءة للخريطة الحزبية في مصر"، الحوار المتمدن، مصر، العدد: 1162، أفريل 2005.

270-هو يدا عدلي رومان،"مصرفي عهد السادات"، السياسة الدولية، العدد:101، جويلية1990.

271-هيثم مناع ،"خصوصيات حضارية وعالمية حقوق الإنسان" ، رؤى ،العدد:11 ،أفريل2001.

272-وحيد عبد المجيد، "السياسة الأمريكية والتغيير في مصر، الضغط على أصدقاء" ، النور، العدد:169، جويلية2005.

273-وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد:125، ديسمبر2002.

274- وائل عبد الفتاح، " الدعاة الجدد في مصر"، الحدث العربي والدولي، العدد: 23، فيفري 2002.

275- "ماذا تعني حالة الحصار؟"، الجيش ، العدد:336، جويلية1991.

المجلات باللغة الأجنبية:

276-Ahmed Abdellah , LA Crise la Démocratie a L'intérieur des Parties Egyptiens, Monde Arabe, Maghreb-Machrek, N°168, Janviers-Fevrier 1998.

277-Amr Hamzawy, Opposition in Egypt, Perforance in The Presidential Election and Prospects for the Parliamentary Elections, CARNEGIE ENDOWMENT for International Peace, October 2005.

278-Bassma, Kodmani, The Danger of Political Exclusion: Egypt's Islamist Problem, CARNEGIE EDOWMENT International, Peace, Middle East Series, Octobre- November 2005.

279-florian Kohstall (coor), L'égypt. Dans L'année : Chronique, Politique 2004, CEDEJ, Mars 2005.

280-Jaque Fontaines," Les Election Législatives Algérienne,Résultats du Premier Tour 26 Decembre,1991,Monde Arabe, Maghreb-Machrek, N:135, Janvier- Mars1992.

281-Jack Mayword , Les Groupes D'intérêt,Pouvoir: Revue Francaise D'études Constitutionnelles et Politiques, N :79, Novembre 1996.

282-Houari Addi, L'armée Algérienne Se Divise, Le Monde Diplomatique, Mars 1999.

283-Iman Farag, La Politique a L'égyptienne, Monde Arabe, Maghreb-Machrek, N:133, Juillet- Mars 1991.

284-Maryhaw kesworth and Maurice Kogan, Encyclopedia of Government and politic, London : Routhedge, 1992.

285-Mona Makram Ebeid, Le Role de L'opposition Officielle en Egypt, Monde Arabe, Maghreb- Machrek, N :119, Janvier- Février 1988.

286-Michel Dunne, Evaluating Egyptian Reform, GARNECRIE ENDOWMENT for International Peace, N : 66, January 2006.

287-Robert Montimer, Islam and Multiparty politics in Algeria , Middle East journal, Vol:45, N: 04, Autumn 1991.

288-——, "Islamist soldier and Democrats: The Second Algeria War", Middle East Jornal, V: 50, N:01, Winter 1996.

289-Roel Meijer, Inventory of The Collection of the Communist Party of Social History of Egypt (1975-1981-1987-1996), International Institute of social History, Amsterdam, 1998.

290-Saurez Iniguez, Enrique, Democracy in Political Philosophy, International Political Science abstracts, V:64, N:2, Avril 1996.

291-Steven, A.Cook, The Unspoken Power : Civil-Military Relation and The Prospects for Reform, Analysis paper, the Saban Center for Analysis Paper, N:07, Septembre 2004.

292-IRI Egypt Parliamentary Election Assessment in Egypt, 21-December -2005, In: (International Republican Institut Washington).

الرسائل الجامعية:

293-عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، (رسالة ماجستير: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 1992).

294-عبد الله الزبيري، النخبة السياسية في الجزائر، (رسالة ماجستير: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر،20 نوفمبر 2001).

295-عبد الذور مختاري، الثقافة السياسية لدى الأحزاب، دراسة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير:علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2002).

القواميس:

296-أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب، ج1، (بيروت: دار صدر للطباعة والنشر1979).

297- أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون،2004).

298- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989).

299-عبد الوهاب الكيالي و(آخرون)، الموسوعة السياسية، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1981).

المواقع الإلكترونية:

300-http://www.Ahram,Prg.eg/Ahram/2001/1/1/y/4N3.htm

301-http://www.yale.edu/law web/Rosemdroff/ articles/01-htm

302-http://www.Essex.ac-UK/ecpn/events/paperarchive/grenoble/W513/addi.p.d.f

303-http://www.CERI-sceince.P.O.com/archive/March03/ARTLM.PDF

304-http://www.cyrrescperts.com/ lenoir -01.pdf

305- http://www.Ahram,prg.eg/Ahram/2001/1/1/y/4N3.htm

306-http://cia.gov/cia/publicaion/facbook/geos/ag.hml-june 2006

307- http://www.alwafd.org

الملحق رقم: (01)

قائمة الأحزاب السياسية المعتمدة حسب دستور 1989:

1- جبهة التحرير الوطني (FLN)	1954-11-01
2- الحزب الاجتماعي الديمقراطي(PSD)	1988-08-14
3- حزب الطليعة الاشتراكية ـ التحدي ـ (PAGS)	1989-09-10
4- الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)	1989-09-12
5- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)	1989-09-12
6- الحزب الوطني للتضامن والتنمية (PNSD)	1989-09-12
7- حزب التجديد الجزائري (PRA)	1989-10-28
8- الحزب الوطني الجزائري (PNA)	1989-11-07
9- الحزب الاجتماعي الحر (PSL)	1989-11-11
10- جبهة القوى الاشتراكية (FFS)	1989-11-20
11- إتحاد قوى الديمقراطيين (UFD)	1989-11-26
12- الحزب الجمهوري (PR)	1989-11-26
13- حزب الوحدة الشعبية (P.U.P)	1989-11-27
14- الجبهة الوطنية للإنقاذ (FNS)	1989-12-02
15- الحزب الجزائري للإنسان رأس المال (PAHC)	1989-12-06
16- إتحاد القوى من أجل التقدم (UFP)	1989-01-31
17-الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري (MDRA)	1990-01-14
18-حزب الوحدة الإسلامية الديمقراطية (PUAID)	1990-01-17
19-الحزب الاشتراكي للعمال (PST)	1990-01- 27
20- الجمعية الشعبية للوحدة والعمل (APUA)	1990-01-27
21- الإتحاد من أجل الديمقراطية والحرية (UDL)	1990-02-03
22- حزب العمال (PT)	1990-02-26
23- الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA)	1990-03-20
24- الحزب التقدمي الديمقراطي (PPD)	1990-06-27
25- الحزب الجمهوري التقدمي (PRP)	1990-07-01
26- حزب الأمة (MEO)	1990-07-18
27- الحركة من أجل الشباب الديمقراطي (MJD)	1990-07-25
28- حركة القوى العربية الإسلامية (MFAI)	1990-08-04
29-التجمع العربي الإسلامي (RAI)	1990-08-29
30- إتحاد الشعب الجزائري (UPA)	1990-10-14
31-التحالف الوطني للديمقراطيين المستقلين (ANDI)	1990-10-20
32- جبهة الجهاد من أجل الوحدة (FDU)	1990-11-12
33-حركة النهضة الإسلامية (MNI)	1990-11-28
34-جبهة أجيال الاستقلال (FGI)	1990-12-08

35- الحزب من أجل العدالة والحرية (AJL)	1990-12-11
36-الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية (MAJD)	1991-01-02
37- الجيل الديمقراطي (GD)	1991-01-12
38-التجمع الجزائري البومديني (RABI)	1991-01-27
39- الحركة الجزائرية من أجل الأصالة(MSA)	1991-02-16
40-حزب العلم والعدالة والعمل (PSJT)	1991-02-10
41-الحزب الجزائري للعدالة والتقدم (PAJP)	1991-03-10
42- جبهة الأصالة الجزائرية الديمقراطية (FAAD)	1991-10-13
43-الحزب الحر الجزائري (ALP)	1991-03-25
44-حزب العدالة الاجتماعية (PJS)	1991-04-04
45- حركة المجتمع الإسلامي (HAMAS)	1991-04-29
46-حزب البيئة والحريات (PEL)	1991-04-29
47-الجزائر الإسلامية المعاصرة (JMC)	1991-05-26
48-عهد 54 (AHD)	1991-05-29
49- جبهة القوى الشعبية (FFP)	1991-07-17
50-التجمع الوطني الجزائري (RNA)	1991-07-17
51-التجمع من أجل الوحدة الوطنية (RUN)	1991-07-24
52- منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية الحرة (OFARIL)	1991-09-08
53-التجمع الوطني من أجل الديمقراطية (RNBP)	1991-09-29
54- حزب الحق (RJN)	1991-10-28
55-حركة الرسالة الإسلامية (MRI)	1991-11-09
56-جبهة القوى الديمقراطية (FFD)	1991-11-24
57-حزب الحركة من أجل المستقبل الوطني والديمقراطي (MAND)	1992-01-19
58-الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي (PNDS)	1992-01-22
59-حزب الأمان الإسلامي	1992-01-22
60- حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية	1992-02-19
61-الحركة الوطنية للشباب الشعبية	1992-02-19

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، (الجزائر: مطبعة دحلب، 1993)، ص.ص.153،155.

الملحق رقم (02):

خريطة الأحزاب المصرية المرحض لها بالعمل السياسي في مصر حتى عام 2002 تأسس الأحزاب و مصدر شرعيتها.

إسم الحزب	تاريخ إنشاءه	مصدر شرعيتها
- الحزب الوطني الديمقراطي	1978	- موافقة لجنة الأحزاب
- التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي	1976	- موافقة لجنة الأحزاب
- حزب الأحرار الاشتراكي	1976	- موافقة لجنة الأحزاب
- حزب العمل	1976	- موافقة لجنة الأحزاب
- حزب الوفد الجديد	1978	- موافقة اللجنة ثم حكم قضائي عام 1983 بعودته بعد أن حل نفسه في عهد السادات
- حزب الأمة	1983	- موافقة لجنة الأحزاب
- حزب الخضر المصري	1990	- حكم قضائي
- حزب مصر القناة الجديد	1990	-حكم قضائي
- حزب العدالة الاجتماعية	1992	- حكم قضائي
- حزب الإتحاد الديمقراطي	1990	- حكم قضائي
- حزب الشعب الديمقراطي	1992	- حكم قضائي
- حزب مصر العربي الإشتراكي	1992	- حكم قضائي
- الحزب العربي الديمقراطي الناصري	1992	- حكم قضائي
- حزب العدالة الاجتماعية	1992	- حكم قضائي
- حزب التكافل	1995	- حكم قضائي
- حزب الوفاق القومي	2001	- موافقة لجنة الأحزاب
- حزب مصر 2000	2001	- حكم قضائي
- حزب الجيل الجديد	2002	- حكم قضائي

المصدر: مدحت محمد محمود أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، "إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان"، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع،2004)، ص.21،23.

الملحق رقم (03):

مرشحو رئاسيات 2004 في الجزائر:

- **عبد العزيز بوتفليقة**: رئيس الجمهورية، مترشح حر سانده في ترشحه تحالف رئاسي ثلاثي شكله: مناضلو جبهة التحرير الوطني (الجناح التصحيحي)، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، إضافة إلى العديد من الزوايا والجمعيات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني، وغيرها من الشخصيات الوطنية والتاريخية.
- **علي بن فليس** : مترشح حر، لعدم تمكنه من استخدام الغطاء السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يشغل فيه منصب الأمين العام، ولتخوفه من أن يؤدي تمسكه بصفة مترشح الحزب إلى إقصاء بحجة وجود قرار قضائي قضى بتجميد العمل باسم الحزب وهياكله.
- **عبد الله سعد جاب الله:** مترشح عن حركة الإصلاح الوطني التي يرأسها يتصدر حزبه الأحزاب الإسلامية الممثلة في المجلس الشعبي الوطني بحيازته لـ:43 مقعد برلماني استطاع أن يتصدر الطليعة التي استأثرت بها حركة مجتمع السلم في البرلمان 1997، كأكبر قوة إسلامية تمثيلا ، وتعد مشاركته هذه الثانية في الانتخابات الرئاسية حيث شارك في رئاسيات 1999أين أحرز المرتبة الثالثة بمجموع عدد من الأصوات قدر بـ: 400.080 صوت بنسبة3.96%.
- **سعيد سعدي:** ترشح عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، سبقت له المشاركة في الانتخابات الرئاسية المجراة في نوفمبر 1995، أين حاز على المرتبة الثالثة بمجموع عدد الأصوات قدر بـ: 1.064.532صوت بنسبة 9029%، أما في رئاسيات 1999 فقد قاطعها، كما قاطع حزبه تشريعيات 2002 بسب أزمة القبائل، مما أفقد الحزب أي تمثيل برلماني.

- **لويزة حنون**: رئيس حزب العمال ذو التوجه الإيديولوجي المتميز، استطاعت أن ترفع حصيلتها من التمثيل البرلماني في المجلس الشعبي الوطني من 04 مقاعد في تشريعيات 1997 إلى 21 مقعد برلماني في تشريعيات 2002 وفتحت بدخولها المنافسة الانتخابية الباب للمرأة الجزائرية للترشح لأعلى منصب في الجمهورية.
- **علي فوزي رباعين:** عن حزب عهد 54، الذي شكل بإستفاءه شروط الترشح لا سيما حصوله على التوقيعات اللازمة لاستكمال الملف مفاجئة للمهتمين بالرئاسيات والرأي العام، وفي المقابل شكل إقصاء المترشح أحمد طالب الإبراهيمي الحدث الأكبر إثارة للجدل في إعلان المجلس الدستوري المحدد لقائمة المترشحين المستوفاة ملفات ترشحهم والمقبولين لخوض غمار النافسة الانتخابية خاصة وأنه سبق له الدخول في الانتخابات الرئاسية في 15أفريل1999، التي حصل فيها على المرتبة الثانية بالرغم من إعلانه الانسحاب منها عشية إجرائها أين حصل على 1.265.594 صوت بنسبة 12.53%.

الفهرس:.....**الصفحة**

الإهداء.

تحية شكر وإمتنان.

مقدمــة.....**02**

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية

المبحث الأول: مفهوم الحزب السياسي وعوامل نشأته.....**17-32**

I - مفهوم الحزب السياسي.....**17**

II- عوامل نشأة الأحزاب السياسية.....**24**

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب السياسية وخصائصها.....**33-39**

I- وظائف الأحزاب السياسية.....**33**

II- خصائص الأحزاب السياسية.....**36**

المبحث الثالث: التصنيفات المختلفة للأحزاب والنظم الحزبية.....**39-49**

I - تصنيف الأحزاب السياسية.....**39**

II- أنواع النظم الحزبية.....**43**

المبحث الرابع: علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية.....**49-54**

الفصل الثاني: طبيعة الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر

المبحث الأول: نشأة وتطور الأحزاب السياسية.....**58-92**
في الجزائر ومصر

I - ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر.....**58**

II – انبعاث وتطور الظاهرة الحزبية في مصر..... **75**

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المساهمة في ظهور الأحزاب.....**92-114**
السياسية في الجزائر ومصر

I - العوامل السياسية..... **93**

II- العوامل الاقتصادية ..... **105** **III**

- العوامل الاجتماعية **112**

المبحث الثالث: البعد الخارجي ودوره في ظهور الأحزاب....**115-132** السياسية في الجزائر ومصر

I - نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد..... **115**

II - التحول السياسي واحترام التنظيم الديمقراطي **118**

III- احترام الحريات وحماية حقوق الإنسان **125**

IV - ضغوط المنظمات الدولية.....**128**

الفصل الثالث: الممارسة السياسية للأحزاب في إطار التعددية في الجزائر ومصر

المبحث الأول: مظاهر التحول نحو التعددية الحزبية..... **136-199** في الجزائر ومصر

I - الإطار القانوني والدستوري للتعددية الحزبية .....**137** في الجزائر

II - سمات إقرار التعددية الحزبية في مصر.....**149**

المبحث الثاني: مكانة الحركة الإسلامية وإشكالية التداول..... **158** على السلطة في الجزائر ومصر

I - الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتجربة الانتخابية في الجزائر..... **160**

ومصر ما بين عامي **1990ـ2004**

II- حركة الإخوان وأزمة المشاركة السياسية **174**

ما بين عامي **1983ـ2005**

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التعددية الحزبية **188**

في الجزائر ومصر

خاتمــة..... **202**

المراجـع **212**

الملاحـق..... **235**

الفهـرس.....**241**